



قوة الإنسانية
مجلس مندوبي الحركة الدولية
للمصليب الأحمر والهلال الأحمر
١٠-١١ نوفمبر ٢٠١٧، تركيا



مجلس مندوبي الحركة الدولية للمصليب الأحمر والهلال الأحمر

محضر موجز

الجمعة، 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2017

الساعة 08:30 صباحاً

البند 1 من جدول الأعمال: الجلسة الافتتاحية والمسائل الإجرائية

1- افتتاح دورة مجلس المندوبين

أعرب السيد "ويبر"، رئيس اللجنة الدائمة للمصليب الأحمر والهلال الأحمر (اللجنة الدائمة)، عن امتنانه لجمعية الهلال الأحمر التركي لالتزام موظفيها ومتطوعيها، وعملهم الجاد في التحضير للاجتماعات واستضافتها. وقدم التهنئة الحارة للسيد "فرانشيسكو روكا"، الرئيس المنتخب للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي) والأعضاء الجدد المنتخبين في مجلس إدارة الاتحاد الدولي. وتتطلع اللجنة الدائمة إلى العمل على نحو وثيق مع رئيس الاتحاد الدولي ومجلس إدارته بغية تعزيز التوافق والاتساق بين ما لديهم من رؤى واستراتيجيات بشأن المسائل الرئيسية ذات الاهتمام المشترك للحركة الدولية للمصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة). وأشاد بصفة خاصة برئيسة اللجنة الدائمة المنتهية ولايتها، السيدة "إيفا فون أولرايش"، لما قدمته في أثناء فترة توليها هذا المنصب.

واستناداً إلى التقرير عن المنتديات التي عقدتها الحركة الذي تم رفعه إلى مجلس المندوبين لعام 2013، استفادت الحركة في الاجتماعات الحالية من مراسم الافتتاح المشتركة، وأيضاً من الحفل المشترك لتوزيع الجوائز. وإلى جانب رمز الحركة الذي اعتُمد قبل عامين، أظهرت التغييرات التي حدثت تنفيذ القرارات الخاصة بتحسين ممارسات العمل. وكان منتدى الصليب الأحمر والهلال الأحمر الذي عقد في اليوم السابق بمنزلة ابتكار آخر أتاح الفرصة لتبادل الأفكار المستقبلية بشأن الاتجاهات الناشئة والشواغل الإنسانية.

وبينما أحرزت الحركة الكثير من التقدم على مر السنين، يجب أن تكون مستعدة لضمان أهمية هياكلها وإجراءاتها في المستقبل من أجل الاستمرار في خدمة الفئات الأكثر ضعفاً بفعالية وكفاءة. وبدلاً من التحدث داخل إطار حركة عالمية، ولكنها منعزلة في بعض الأحيان، كان الانفتاح على الأصوات الخارجية خطوة جيدة. ويعمل الصليب الأحمر والهلال الأحمر في بيئة تتزايد فيها حدة المنافسة، وكان عليهما مواصلة تعلم كيفية تطوير مؤسساتهما وعلاقتهما مع الدول بشكل أفضل، وكيفية إحداث تأثير، وتعزيز علاقات أفضل مع الشركاء في مجال العمل الإنساني. ويجب أن تكون الحركة على أهبة الاستعداد للتكيف مع عالم سريع التغيير، وتحويل ما لديها من معارف إلى إجراءات عملية. وقد أوجد التغيير الذي حدث مواطن ضعف جديدة، ولكنه أتاح أيضاً

فرصاً جديدة لتحسين الاستجابات لها. ويجب دائماً اتخاذ الإجراءات بروح من الاحترام المتبادل لأدوار كل مكون من مكونات الحركة، وفي إطار تنسيق استراتيجي للمشاريع المشتركة مع ضمان الشفافية الكاملة لكل من المستفيدين والمانحين.

لقد ساهم مجلس المندوبين في بناء رؤية واستراتيجيات ومواقف مشتركة، وستتيح الاجتماعات الحالية فرصة لاتخاذ قرارات بشأن مسائل مهمة وطموحات جديدة، بما في ذلك إعادة التأكيد على الدعوة إلى الامتثال الحقيقي للالتزامات بموجب القانون الدولي الإنساني وتعزيز تلك الالتزامات؛ والاعتراف بوجود ثغرات حالية وتحديات جديدة، والالتزام بتحقيق أداء أفضل في المسائل الإنسانية البالغة الأهمية مثل: العمل من أجل التوصل إلى نهج مشترك لتصدي الحركة للأوبئة والجوائح في المستقبل، وتلبية الاحتياجات في مجال الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي، وتلبية الاحتياجات في مجال التعليم، والتعامل مع قضايا الانفصال العائلي؛ واستمرار الالتزام بمواصلة العمل من أجل تعزيز التنسيق والتعاون بين مكونات الحركة، والاستمرار في تطوير حشد الموارد على نطاق الحركة.

إن العمل معاً وحشد الموارد الكافية أمران ضروريان لأداء الحركة، إذ تمثل ثقة الناس في الصليب الأحمر والهلال الأحمر تصريحاً لهما بالعمل. ولطالما كانت الثقة أحد الأصول البالغة الأهمية التي لا ينبغي السماح بأن تتحسر. وكما أكد السيد "روكا" عند انتخابه، فإنه يجب ألا يألوا أحد جهداً للحفاظ على نزاهة مؤسسات الحركة؛ وأن إفشاء حالات الإخفاق من شأنه أن يسيء إلى السمعة الجماعية التي تتمتع بها الحركة. ولذلك، يجب الاستعانة بالآليات والأدوات الصحيحة للحيلولة دون حدوث مشكلات تتعلق بالنزاهة وحلها.

في ما يتعلق برؤية الحركة، المعتمدة في عام 2015، ترى اللجنة الدائمة أنه سيكون من الصعب، بل ومن السابق لأوانه قياس مدى تأثيرها على عملية التخطيط الاستراتيجي لكل مكون من مكونات الحركة. وشجع السيد "ويبر" قادة الحركة وصناع القرار على تبني تلك الرؤية عن طريق الترويج للاستعانة بها من خلال الابتكارات ذات الصلة، مثل ربطها باستراتيجيات الجمعيات الوطنية.

وتشكل الاجتماعات الحالية علامة فارقة مهمة في عمليتي إنشاء الشراكات ودعم الحوار المميز الذي تجريه الحركة مع الدول استعداداً للمؤتمر الدولي في عام 2019، والذي سيوافق أيضاً الذكرى المئوية لتأسيس الاتحاد الدولي. وأعرب السيد "ويبر" عن أمله في أن تتعاون اللجنة الدائمة ومجلس إدارة الاتحاد الدولي تعاوناً وثيقاً في إعداد سلسلة متكاملة من الفعاليات للمؤتمر.

ومع إعلانه افتتاح دورة مجلس المندوبين، أعرب السيد "ويبر" عن تمنياته أن يحفز المشاركون إجراء مناقشات واتخاذ قرارات مثمرة لصالح أولئك الذين عهد إليهم بخدمتهم.

2- انتخاب رئيس مجلس المندوبين ونائب الرئيس وأميني المجلس

انتُخب السيد "بيتر ماورير" (رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر)، رئيساً لمجلس المندوبين، وانتُخب الدكتور "كريم كينيك" (رئيس جمعية الهلال الأحمر التركي) نائباً للرئيس. وانتُخت السيدة "أنكا زاهاريا"، والسيد "فرانز راوخشتاين" أمينين للمجلس. وجرى تعيين رؤساء حلقات العمل العامة ومقرريها، التي ستشكل جزءاً من الإجراءات الرسمية للمجلس.

3- اعتماد جدول أعمال مجلس المندوبين (الوثيقة CD/17/3)

اعتمد جدول الأعمال.

إعلان

لفت الدكتور "كينيك" (نائب الرئيس) الانتباه إلى الأهمية الخاصة لتاريخ العاشر من تشرين الثاني/نوفمبر، الذي أحيا فيه أبناء وطنه من الرجال والنساء بكل تبجيل الذكرى التاسعة والسبعين لوفاة مؤسس تركيا، "مصطفى كمال أتاتورك".

4- افتتاح الجلسة العامة حول الاتجاهات المستقبلية التي تؤثر على الناس والعمل الإنساني الذي تنفذه الحركة

قال الرئيس إن منتدى الصليب الأحمر والهلال الأحمر الذي عقد اليوم السابق قد أتاح تبادلاً رائعاً للأفكار حول مستقبل الحركة والتغيرات الواسعة النطاق التي تنتظرها. وستقوم مجموعة من قادة الحركة في جلسة عامة تضم السيدة "بيسي أبيغيل فالي باز" (مندوبة الشباب، الصليب الأحمر الهنودوراسي)، والسيد "ألبر كوجوك" (نائب المدير العام، جمعية الهلال الأحمر التركي)، والدكتورة "هيلين دورهام" (مدير دائرة القانون الدولي والسياسات الإنسانية، اللجنة الدولية)، والدكتورة "جميلة محمود" (وكيل الأمين العام للشراكات، الاتحاد الدولي) بتشارك أفكارهم حول الاتجاهات المستقبلية التي تؤثر على الحركة، وذلك في مناقشة يديرها السيد "كريستوف فون توغينبورغ" من المنتدى الاقتصادي العالمي.

قال السيد "فون توغينبورغ"، رئيس قسم المشاركة الاجتماعية في المنتدى الاقتصادي العالمي، إنه قضى عشر سنوات في الميدان في حالات النزاع في جميع أنحاء العالم، منها ست سنوات في خدمة اللجنة الدولية. وستناقش الجلسة العامة التي يشرف بإدارتها بعض القضايا الرئيسية التي أثّرت في منتدى الصليب الأحمر والهلال الأحمر: وقد استرعى انتباهه بصفة خاصة نموذج الاكتفاء الذاتي الذي قدمته جمعية الهلال الأحمر الكازاخستاني خلال المناقشة العامة حول التمويل المبتكر، والتعليق الذي جاء فيه "عليكم أن تستثمروا لتصبحوا أفضل في المستقبل". وقد مرت الجمعية الوطنية بعملية استمرت خمس سنوات استثمرت خلالها ليس في مساعدة الناس فحسب، ولكن أيضاً في إنشاء الهياكل التي تمكنها من أن تصبح مستقلة في المستقبل. وأعرب عن إعجابه أيضاً بالمناقشات المفتوحة بشأن التحديات التي تواجهها الجمعيات الوطنية والفرص المتاحة لإحداث التغييرات التي توجد حاجة ماسة إليها من أجل الاستجابة لعالم سريع التغير.

وطلب السيد "فون توغينبورغ" من السيدة "فالي باز" أن تقدم أفكارها حول تزايد عدم مشاركة المتطوعين، وهو موضوع أثّير باستمرار في منتدى الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

قالت السيدة "فالي باز" (الصليب الأحمر الهنودوراسي) إن الجمعيات الوطنية شهدت لفترة من الزمن "الأزمة" الناجمة عن تناقص عدد المتطوعين. وتم تعريف "الأزمة" على أنها "وقت صعوبة شديدة أو خطر كبير"، أو "وقت يجب فيه اتخاذ قرار صعب أو مهم". ووضعت الأزمة التي يواجهها التطوع الجمعيات الوطنية في موقف اتخاذ قرارات مهمة، وهي ليست قرارات سهلة بالضرورة.

قال السيد "فون توغينبورغ" (مدير الجلسة) إن الجمعيات الوطنية أثّرت مشكلة المنافسة في المجال الإنساني: ما الذي يجعل الصليب الأحمر والهلال الأحمر أكثر أو أقل جاذبية من الجهات الفاعلة الأخرى؟

قالت السيدة "فالي باز" (الصليب الأحمر الهنودوراسي) إن شروط المشاركة ستكون بالغة الأهمية، إذ سيكون العمل التطوعي متناسباً بصفة مباشرة مع استراتيجيات التوظيف المستخدمة ومدى جاذبية الجمعيات الوطنية لعامة الناس. ويجب أن يعرف الصليب الأحمر والهلال الأحمر قيمتهما المضافة للشباب والمجتمع ككل. وللاستجابة في عصر سريع الوتيرة، تتيح الأنظمة التي تنتم بالمرونة للمتطوعين المشاركة بسهولة وبدء عملهم في أقرب وقت ممكن.

قالت الدكتورة "جميلة محمود" (الاتحاد الدولي) إن العمل التطوعي ليس عنصراً منفرداً، وإنما يرتبط ارتباطاً وثيقاً بقضية الثقة من جانب المتطوعين والمانيين. وقد أظهرت مقاييس الثقة أن الثقة في المجتمع المدني والقطاع الخاص والحكومات تتضاءل، ومن ثم، فإنه من أجل تكوين أعداد من المتطوعين، يجب على الصليب الأحمر والهلال الأحمر إعادة بناء الثقة.

واتفقت مع السيدة "فالي باز" على أنه يجب بناء علاقات ليس مع الشباب وذوي العقليات المشابهة فحسب، ولكن أيضاً خارجياً، مع المجتمع المحلي الأوسع؛ فالصليب الأحمر الأسترالي يهدف إلى التأثير في 2.5 مليون مواطن أسترالي لاتخاذ إجراءات إنسانية بحلول عام 2020؛ وقد لا تقوم الجمعية الوطنية بالاستعانة بهذا العدد من المتطوعين بصفة مباشرة، لكنها ستؤثر فيهم. والصليب الأحمر والهلال الأحمر هما أحد الحركات التطوعية التي أُطلق عليها اسم "الستة الكبار"؛ وأطلق عضو آخر، هو

الحركة الكشفية، استراتيجية لزيادة عدد الكشافة إلى 100 مليون عضو بحلول عام 2025؛ وهناك فرصة لتعليم الفتيات المرشدات وقتيان الكشافة المبادئ الإنسانية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، ومن ثم التأثير في 100 مليون شخص. ويجب أن تتغير الاستراتيجية من إحصاء عدد المتطوعين داخل الحركة إلى إحصاء عدد الأشخاص الذين يمكن التأثير فيهم خارجياً.

ويجب أيضاً النظر في العمل التطوعي بما يتماشى مع سياسات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الخاصة بالشباب، وحشد الموارد، والموارد البشرية؛ فينبغي أن يكون من الممكن توليد عائد مالي من مساهمات المتطوعين والشباب، وإظهار الأثر الاقتصادي الذي يحدثه المتطوعون في المجتمعات المحلية للجهات المانحة وإلى أي مدى تمكنوا من تقليص ضرورة تدخل الحكومات.

وأوضح السيد "فون توغينبورغ" (مدير الجلسة) أن المنتدى الاقتصادي العالمي قد أتى إلى اجتماعاته بمن أطلق عليهم اسم "جلوبال شيبرز global shapers"؛ وهم الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 20 و30 عاماً ممن لديهم صوت جديد تماماً، للتعليق على أنشطة الأعمال والعالم الأوسع بصفة عامة. وقد منتدى شباب الصليب الأحمر والهلال الأحمر صوتاً فريداً، غير أن الأعضاء الشباب لم يكن لهم دائماً مقعد على طاولة اتخاذ القرارات. وبالاستماع إلى الشباب، يمكن للحركة معرفة التغييرات التي يجب إجراؤها لجذب المتطوعين.

وعلق السيد "كوجوك" (جمعية الهلال الأحمر التركي) قائلاً إن جمعيتهم الوطنية تشجع مشاركة المتطوعين، وإن استضافة الاجتماعات الدستورية كانت فرصة لوضع هذه المشاركة موضع التنفيذ. وقد أجبرت الهجرة إلى تركيا عقب حدوث الأزمة في سورية الجمعية الوطنية على تغيير نموذج أعمالها وتركيز برامجها وأنشطتها. واضطرت إلى توسيع نطاق عملها، وزيادة مشاركة الشباب والمتطوعين. ويعمل مجلس للشباب بالاشتراك مع مجلس إدارة الاتحاد الدولي، مما يجعل لهم تأثير في قراراته وسياساته والطريقة التي يعمل بها مع المتطوعين. ويوجد حالياً نحو أربعة ملايين لاجئ في تركيا، وأصبح عدد منهم متطوعين أيضاً، وهم يعملون في البرامج التي ينفذها الهلال الأحمر حيث أضافوا قيمة للعمل.

وتساءل السيد "فون توغينبورغ" (مدير الجلسة) عما إذا كان الشباب في جمعية الهلال الأحمر التركي يتمتعون أيضاً بسلطات اتخاذ القرار. واستفسر عن التغييرات التي يجب إجراؤها من أجل إشراك من هم خارج الحركة على نحو أكبر.

رد السيد "كوجوك" (جمعية الهلال الأحمر التركي) موضحاً أنه منذ حدوث الأزمة السورية، وعلى مدار السنوات الخمس الماضية، زاد الهلال الأحمر التركي عمله مع الشباب. وكلما زاد عمل الجمعية الوطنية مع الشباب، ازداد اقتناعها بضرورة إشراكهم في عملية صنع القرار؛ فقد جاء الكثير من الأفكار والاقتراحات، بما في ذلك طلب إنشاء مجلس للشباب، من الشباب أنفسهم.

وأشار السيد "فون توغينبورغ" (مدير الجلسة) إلى أنه نظراً إلى أن الشباب يشكلون 70٪ من السكان في بعض مناطق العالم، فإن البالغين يشكلون أقلية. وطلب من الدكتورة "دورهام" التعليق على أي حالة لاحظتها من تراجع الثقة في القانون الدولي الإنساني أو احترامه، وكيف حاولت مواجهة هذا الاتجاه.

ردت الدكتورة "دورهام" (اللجنة الدولية) بأن النقاش الذي جرى في منتدى الصليب الأحمر والهلال الأحمر كان مصدر إلهام، وأن عدم وجود تسلسل هرمي مكن المشاركين من التواصل كأفراد. وتُعد الثقة سمة تشهد تدهوراً في المجتمع الحديث؛ فعلى الرغم من أن للجمعيات الوطنية نظمها الأساسية وولاياتها، ففي نهاية المطاف، إذا لم يكن لدى كل من الأشخاص الذين تسعى إلى مساعدتهم والسلطات المعنية ثقة فيها أو في نزاهتها، تصبح قدرة الحركة على المضي قدماً محدودة. وتُعد الثقة أمراً بالغ الأهمية للحركة، ويمكن اتخاذ العديد من الإجراءات لتحسينها. وفي ما يتعلق بالدور الذي يلعبه الصليب الأحمر والهلال الأحمر في الحد من المعاناة في أوقات النزاع المسلح عبر القانون الدولي الإنساني، من المهم التصدي لأي ادعاء مفاده أن هذا الدور لم يحقق أي نجاح. وعلى نحو ما ظهر من حفل توزيع الجوائز في اليوم السابق، كرس عدد هائل من الأفراد حياتهم لتحقيق هذا المسعى، وأظهروا مثابرة على مدى فترات طويلة من الزمن. ومن المهم أيضاً، في العصر الرقمي، معالجة مواطن الضعف الرقمية ومسألة الحماية، وعلى وجه التحديد، مسألة الثقة في المؤسسات للاعتناء بالبيانات. وأتاح التأهب الرقمي والثقة في

الأخريين لدعم الحركة مجالاً آخر يمكن المضي فيه. وإذا تمكنت الحركة من تسخير الطاقة التي توجهها للسياسة الداخلية، واستخدامها للبحث عن حلول وإقامة اتصالات خارج الحركة، فسيكون ذلك أمراً رائعاً.

أخيراً، تستند الحركة إلى علاقات إنسانية عميقة، وقد اختزلت المسافة بين الناس على نحو لم يسبق له مثيل، ومن ثم، أصبحت المؤسسات بالضرورة أكثر انفتاحاً وأكثر عرضة للمساءلة؛ وفي هذا السياق، ينبغي أن تمكّن قضيتنا الثقة والنزاهة مكونات الحركة من مراجعة أوضاعها مراجعة أكثر عمقاً. ويتعين إيلاء اهتمام للتمهيش الرقمي، ولأولئك الذين كانوا "خارج الشبكة" وعلى غير علم بأنشطة الحركة. ويجب على المشاركين في أعمال القانون الدولي الإنساني أن يتحلوا بالمتابرة، وأن يكونوا متفهمين للأوضاع، وأن يغيروا ما يُقال لتوضيح المجالات التي نجح فيها القانون الدولي الإنساني وأحدث فرقاً. ويجب معالجة قضايا الثقة داخلياً وخارجياً على حد سواء.

قال السيد "فون توغينبورغ" (مدير الجلسة) إن موضوعي التكنولوجيا والتحول الرقمي، وإمكانية الوصول إلى المستفيدين بكفاءة أكبر قد نوقشا على نطاق واسع في منتدى الصليب الأحمر والهلال الأحمر. وفي أثناء المناقشات حول تمويل المساعدات الإنسانية في المستقبل، لم تشعر أي من الجمعيات الوطنية أن لديها أكثر مجموعات المهارات تقدماً. واستشرافاً للسنوات الخمس المقبلة، سأل السيد "فون توغينبورغ" الدكتورة "جميلة محمود" كيف يمكن للصليب الأحمر والهلال الأحمر تحقيق قفزة إلى الأمام بالاستفادة من التكنولوجيا للتواصل مع المستفيدين، وكيف يمكن للبلدان والجمعيات الوطنية العمل إذا لم يكن لديها البنية التحتية التقنية اللازمة.

ردت الدكتورة "جميلة محمود" (الاتحاد الدولي) بأن مصطلح "مستفيد" لم يساعد في بناء الثقة لأنه يعتمد على ديناميكية القوة لشخص يستفيد من إجراءات يتخذها شخص أقوى؛ وفضلت مصطلح "المتضررون" أو "المحتاجون"، وتلقت بالفعل تعليقات مماثلة من أولئك الذين تلقوا مساعدة، والذين يرون أنفسهم أشخاصاً يحتاجون المساعدة بصفة مؤقتة.

إن التكنولوجيا نعمة ونقمة في الوقت نفسه؛ فقد مكّن استخدام التكنولوجيا الناس من التواصل بسرعة كبيرة، ولكنه غالباً ما كان يلغي التواصل البشري؛ وقد يجعل فهم المعلومات جيداً أو سيئاً للغاية. وقد أثّرت مخاوف خلال المنتدى بشأن الحاجة إلى القضاء على مصطلح "الأخبار الكاذبة" لأنه يعطي سمعة سيئة لتقارير وسائل الإعلام الحقيقية. ويثير العيش في عصر المعلومات المغلوطة تساؤلاً حول كيفية استخدام التكنولوجيا للتعامل مع المعلومات التي ستقدم للشباب، وجذب الشباب إلى الحركة، وتبني الاستعانة بـ "المتطوعين الرقميين" الذين يمكنهم، على سبيل المثال، المساعدة، من دون تلقي تدريب، في تحديد الطرق والمناطق التي لحق بها ضرر بسبب الأزمات. وفي كثير من الأحيان، تتعرض المعارف المحلية والثقافة المحلية، التي هي ثرية للغاية، للتجاهل؛ ومن المهم عدم الانفصال عن الأشخاص الذين يريد الصليب الأحمر والهلال الأحمر خدمتهم.

وقالت الدكتورة "دورهام" (اللجنة الدولية) إنه يمكن الاستعانة بالمبادئ الأساسية كيوصله لتوجيه عملهم، مع جعل الإنسانية هي "الشّمال الحقيقي". وفي أثناء التنقل في المسار البالغ التعقيد الذي قد يتضمن التكنولوجيا أو الهجرة، توفر هذه المبادئ مجموعة أدوات من شأنها أن تتيح للحركة التعامل بسهولة مع أوجه التناقض، والتفاعل مع من يتولون مناصب رفيعة وأيضاً مع الشباب والمشاركين الجدد.

وعبرت السيدة "فالي باز" (الصليب الأحمر الهنودوراسي) عن موافقتها على أن الحركة ليس لديها "مستفيدين"، بل "شركاء في المجتمعات المحلية" تعمل معهم. وتطور فهم الحركة لمفهوم الثقة من العمل "من أجل الناس" إلى العمل "مع الناس"، ويمكن أن يتوسع هذا المفهوم إلى "العمل مع الشباب"، و"العمل مع المتطوعين"، و"العمل مع الأشخاص المحتاجين في المجتمعات المحلية" الذين يمكن أن يصبحوا لاحقاً مناصرين للصليب الأحمر والهلال الأحمر ومتطوعين فيهما. والحركة بحاجة إلى أدوات للوصول إلى الناس، بما في ذلك الأدوات التكنولوجية، ولكن يجب استخدامها بحكمة. ويمكن استحداث أنظمة وطرق عمل جديدة، مثل التلعيب - gamification (استخدام طرق تصميم الألعاب وآلية عملها للتدريب على حل المشكلات)، من أجل جعل المشاركة مع الحركة أسهل وأكثر جاذبية.

وافقت الدكتورة **"جميلة محمود"** (الاتحاد الدولي) على أن التلعيب مفهوم قوي، وقد جربته في اليوم السابق كجزء من جلسة تفاعلية نظمها مركز المناخ. وستدعو إلى استخدام هذه الطريقة والحوار التفاعلي بغية بناء الثقة بين الموظفين والمتطوعين.

وقالت السيدة **"فالي باز"** (الصليب الأحمر الهندوراسي) إن التلعيب يجب ألا يأتي من داخل الحركة، إذ يمكن للصليب الأحمر والهلال الأحمر الدخول في شراكة مع المنظمات التي تستخدمه بالفعل على المستويين العالمي والمحلي. والحركة ليست منخرطة على نحو كافٍ في شراكات مع جهات فاعلة أخرى.

وأوضح السيد **"كوجوك"** (جمعية الهلال الأحمر التركي) أنه من الضروري استخدام التكنولوجيا، وأنها توفر بالفعل فوائد كبيرة من حيث جمع البيانات وإدارة المعلومات. على الرغم من ذلك، أعرب عن رغبته في تسليط الضوء على الحاجة إلى حماية البيانات بحيث إن الحركة "لا تسبب أي ضرر" في أثناء استخدام أفضل ما توفره التكنولوجيا. ويجب أن يكون هناك أيضاً تركيز على تطوير البرامج، بما في ذلك برامج التوعية التي لا تُقصي الناس، لأن الكثير من أدوات الاستجابة يستخدم التكنولوجيا بصورة كبيرة.

وأشار السيد **"فون توغينبورغ"** (مدير الجلسة) إلى موضوع آخر أُثير في المناقشات التي دارت في الجلسة العامة وهو الافتقار إلى التواصل بين القطاع الخاص – بما في ذلك المخترعون – والقطاع الإنساني. وكان السؤال الأصلي الذي طرحه هو حول كيف يمكن للحركة أن تحقق طفرة في اتجاه استخدام أنواع التكنولوجيا الجديدة، وقد عرضت جمعية الصليب الأحمر السريلانكي خبراً في منتدى الصليب الأحمر والهلال الأحمر يظهر فيه روبات يقدم مساعدات غذائية؛ وربما يصبح مثل هذا الحدث حقيقة واقعة في غضون 20 عاماً. وسأل عن الخطوات التي يمكن اتخاذها في السنوات الخمس المقبلة لإدماج المزيد من التكنولوجيا في طرق العمل، مع احترام الخصوصية وحماية البيانات في الوقت نفسه.

وقالت الدكتورة **"دورهام"** (اللجنة الدولية) إن حماية البيانات أمر بالغ الأهمية لكل من النزاهة والثقة، ولكن ينبغي أيضاً استخدام البيانات بشكل أكبر: على سبيل المثال، تم جمع بيانات على طول مسار الهجرة يمكن استخدامها في تقديم المساعدة الإنسانية والقدرة على التأثير. ويجب رصد البيانات ومشاركتها على نحو يتسم بالمسؤولية، واستخدامها بذكاء.

ووافقت الدكتورة **"جميلة محمود"** (الاتحاد الدولي) على أن حماية البيانات أمر بالغ الأهمية، على الرغم من ضرورة التركيز على نحو أكبر على الانفتاح في ما يتعلق بالبيانات. ويجب العمل على إنشاء "شبكات توزيع"، والابتعاد عن نموذج "محور التجميع ومسارات التوزيع hub and spoke model". ويجب توفير منصات جديدة وأكثر انفتاحاً للمتطوعين للتواصل مع بعضهم بعضاً ومع شركاء آخرين، بما في ذلك مع العالم الخارجي.

وأوضح السيد **"فون توغينبورغ"** (مدير الجلسة) أنه خلال المناقشات التي جرت في منتدى الصليب الأحمر والهلال الأحمر حول مجموعات المهارات، أبدى أعضاء الجلسة العامة من القطاع الخاص استعدادهم للتطوع ومشاركة ما لديهم من مجموعات المهارات. ولكن لسوء الحظ، أصاب الإحباط العديد منهم بسبب القيود التي تحول دون انضمامهم أو جعل أفكارهم مسموعة. وفي السنوات المقبلة، سيكون السؤال عن الشراكات التي يجب إقامتها، وكيفية تمكينها، وكيف يمكن تحقيق الاستفادة المثلى من مجموعات المواهب والمهارات في العالم الأوسع التي من شأنها أن تحدث تغييراً. وقد أثيرت أسئلة أخرى حول موجات الهجرة والاستجابة لاحتياجات "الأشخاص المتنقلين"، بما في ذلك الزيادات السكانية، والنزاعات التي تندلع نتيجة التحولات الديموغرافية.

وقال السيد **"كوجوك"** (جمعية الهلال الأحمر التركي) إن عدد اللاجئين في بلاده قد تضاعف ثلاث مرات في السنوات الخمس الماضية. وكان المتوقع أن تستجيب جمعية الهلال الأحمر التركي لهذا الأمر، وهو ما قامت به بالفعل بمساعدة الشركاء الإقليميين. وسيتأثر مستقبل الهجرة بالنمو السكاني والحروب. ويدور الكثير من النزاعات في العالم في ما يمكن اعتباره مناطق لا يطبق فيها القانون الدولي الإنساني ويُقتل فيها العاملون في المجال الإنساني. وستسح أكبر فرصة لتغيير عقليات الأجيال المقبلة بفضل تزويد الأطفال والشباب بالتعليم الإنساني الذي يمكن تقديمه في المدارس.

وعلمت الدكتورة "دورهام" (اللجنة الدولية)، بصفتها محامية في مجال القانون الدولي الإنساني لمدة 20 عاماً، قائلة إنها تعتقد أن الحركة يجب أن تستخدم جميع أدواتها وإبداعها وفكرها لإنجاح القانون الدولي الإنساني، وأن تستخدم كل ما أوتيت من قوة للضغط في المواضيع الصحيحة. وعلى الرغم من أنه ما من أحد يدرك أكثر من أولئك الذين يعملون في الصليب الأحمر والهلال الأحمر أنه يوجد أشخاص يخاطرون بحياتهم بالعمل في حالات النزاع، فإنه يجب عليهم في الوقت نفسه نشر رؤية تعطي الأمل، وأن يتحلوا بالذكاء عند جمع البيانات التي تظهر التأثير الذي يحدثه عملهم. ومن السهل قضاء الوقت في تحليل المشكلات، لكن الحركة هي أيضاً منظمة موجهة نحو إيجاد الحلول، ويجب أن تتسم بالوضوح بشأن الأماكن التي كللت عملياتها فيها بالنجاح، وأن تبني على ما تحققه من نجاح.

ووافقت السيدة "فالي باز" (الصليب الأحمر الهنوداسي) على موقف المتحدثين السابقين، فالهجرة تمثل مشكلة في أمريكا الجنوبية منذ 60 عاماً، وهي تمثل اتجاهاً من المتوقع أن يستمر. وقد وجهت الدعوة للحركة لمساعدة المجتمع على إيجاد حلول للمشكلات؛ فبالنظر إلى العنف الذي تمارسه العصابات، الذي أثر على الشباب بصفة خاصة في منطقة نحو 60% من سكانها تحت سن العشرين، يمكن إيجاد الحل من الداخل. وتوجد أيضاً جوانب إيجابية للعديد من الاتجاهات الحالية؛ فقد جلبت الهجرة، على سبيل المثال، ثراءً وتنوعاً يجب أن يُحسّن استثمارهما.

وطلب السيد "فون توغينبورغ" (مدير الجلسة) من المشاركين، في ختام المناقشة، أن يحددوا ما الذي سيغيرونه داخل الحركة، على مدى خمس سنوات، من أجل التأهب للمستقبل.

وردت الدكتورة "دورهام" (اللجنة الدولية) بأن التعامل مع قضية التنوع ليس بالأمر اليسير، ومع ذلك، فمن الأهمية بمكان - في التصدي للقضايا الأساسية، مثل الهجرة أو أصول العنف - التعرف على التنوع داخل الحركة، ودعمه، والتعامل معه تعاملاً حقيقياً.

وقالت الدكتورة "جميلة محمود" (الاتحاد الدولي) إن الصليب الأحمر والهلال الأحمر بحاجة إلى تبني التغيير القادم، وبناء الثقة، والتخلي بالشجاعة للاعتراف بالخطأ وقوة الإنسانية الكامنة داخل الحركة.

وقال السيد "كوجوك" (جمعية الهلال الأحمر التركي) إنه يؤيد الملاحظات التي أبدتها المتحدثتان السابقتان. وأعرب عن اعتقاده أنه يجب أن يكون هناك تركيز أكبر على الأطفال في عمل الحركة. بالإضافة إلى ذلك، يجب على مكونات الحركة مراجعة شراكاتها وطريقة عملها معاً؛ إذ يجب أن تكون الشراكات صادقة وألا تعتمد على الحدود الجغرافية.

وعلمت السيدة "فالي باز" (الصليب الأحمر الهنوداسي) قائلة إن المتطوعين يوجدون في صميم عمل الحركة، وينبغي منح المزيد من الوقت لتمكين المتطوعين الشباب والاستماع إليهم.

وأضح السيد "فون توغينبورغ" (مدير الجلسة) أن لديه انطباع قوي أنه توجد حاجة إلى إقامة شراكات، والاستفادة من الخبرات الكبيرة، والمعارف الواسعة، والقوى الدافعة الموجودة خارج الحركة، والاستفادة من أنواع جديدة من المتطوعين. وقدم الشكر لأعضاء الجلسة العامة المميزين على ما قدموه من رؤى بشأن الموضوعات التي جرت مناقشتها.

ووجه نائب الرئيس الشكر لأعضاء الجلسة العامة، وقدم مقطع فيديو قصيراً عن المناقشات التي جرت في اليوم السابق في منتدى الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

البند 2 من جدول الأعمال: بنود لاتخاذ قرارات بشأنها

ذُكر الرئيس المشاركين، عند تقديمه البنود التي يجب اتخاذ قرارات بشأنها، بضرورة إجراء جميع المناقشات وفقاً للمبادئ الأساسية للحركة. وأشار إلى أن مشاورات مكثفة قد أُجريت بالفعل حول القرارات من أجل اتخاذ قرار بشأنها؛ وأنه يمكن إدخال تعديلات طفيفة في أثناء الاجتماع في حين يمكن مناقشة أي مقترحات بإدخال تعديلات جوهرية في مجموعات منفصلة.

5- تعزيز التنسيق والتعاون بين مكونات الحركة (الوثيقة CD/17/5، والقرار CD/17/R1)

دعا الرئيس كلاً من السيد "بالتزار شتيهليلين" (نائب المدير العام، اللجنة الدولية) والسيد "جاجان شاباجين" (وكيل الأمين العام للبرامج والعمليات، الاتحاد الدولي) لتقديم البند.

قال السيد "شاباجين" (الاتحاد الدولي) إن المناقشات التي جرت في منتدى الصليب الأحمر والهلال الأحمر وفي أثناء النقاش حول الاتجاهات المستقبلية التي ستؤثر على مجال العمل الإنساني قد سلطت الضوء على الطبيعة المتغيرة للعالم، وسرعة التغيير وعدم القدرة على التنبؤ به، وضرورة أن يكون الصليب الأحمر والهلال الأحمر على أهبة الاستعداد لمواجهة. وعلى الرغم من صعوبة التنبؤ بما سيبدو عليه العالم في غضون خمس أو عشر سنوات، فإنه من المؤكد أن عواقب التغيير سيكون لها أثر كبير على المشهد الإنساني، وأن عدداً كبيراً من الأشخاص سيحتاج مساعدة إنسانية ومراعاة. وسيتعين على الحركة حشد مواردها وطاقتها وقدراتها من أجل تنفيذ استجابة جماعية أفضل لاحتياجات الأشخاص المتضررين من الأزمات. وتم بالفعل إنجاز الكثير من العمل الجيد، وكان هناك تأثير كبير على تغيير نمط التفكير، وتنمية الثقة. وجرت مناقشة القضايا البيئية المعقدة بطريقة مثمرة. وثمة حاجة إلى الالتزام المستمر من أجل أن يعمل الجميع معاً. وسيكون من المفيد أيضاً الاستماع إلى قادة الجمعيات الوطنية والزلاء من اللجنة الدولية والاتحاد الدولي في ما يتعلق بخبراتهم في هذا المجال.

تبع ذلك عرض مقطع فيديو قصير، يوضح تجربة المختبرات الفطرية الخمسة في تعزيز التنسيق والتعاون بين مكونات الحركة

وقال السيد "شتيهليلين" (اللجنة الدولية) إن مقطع الفيديو يسلط الضوء على وجهات النظر في المختبرات الفطرية التي تهدف إلى تعزيز التنسيق والتعاون بين مكونات الحركة، حيث تم تجريب بعض الأدوات، في هايتي، والفلبين، وجنوب السودان، وسورية، وأوكرانيا. وقد شعر بالارتياح عندما علم من ممثلي الجمعية الوطنية أنهم وجدوا تلك المبادرة مفيدة. وقد اتسم التعاون والتنسيق بين مكونات الحركة في السنوات الأخيرة بتحسين التواصل وتراجع الخلافات. وجرت عملية تغيير العقلية عن طريق اتباع ممارسات أفضل، وتم بناء الثقة عن طريق العمل. وأبدى قادة الجمعيات الوطنية الذين شهدوا عملية تعزيز التنسيق والتعاون بين مكونات الحركة استعدادهم لمشاركة خبراتهم مع الآخرين. واقترح وضع خطة عمل ذات ثلاث أولويات جديدة¹ هي: تحسين التعريف بأدوات التنسيق في بالحركة واستخدامها؛ وتحسين عملية تقديم خدمات الدعم الفعالة من حيث التكلفة والمفيدة من الناحية التشغيلية؛ ومواصلة الاعتماد على أمثلة النجاح في مجال حشد الموارد المشترك.

وقال الصليب الأحمر اللبناني إنه يؤيد عملية التعاون والتنسيق. ومن المهم إشراك جميع مكونات الحركة، بما فيها الجمعيات الوطنية، في اتخاذ القرار، لأن هذا الأمر يؤدي إلى تحقيق قبول أكبر بين المشاركين. وسيتمتع نجاح تنفيذ الاتفاقات على تحديد واضح للمسؤوليات وتبادل المعلومات. وتوجد تحديات أمام وضع النظرية موضع التنفيذ، غير أن الجهود المشتركة يجب أن تستمر، مع تنفيذ عملية متابعة فعالة.

وقالت جمعية الهلال الأحمر الصومالي إنه في إطار الجهود التي تبذلها لتعزيز التعاون والتنسيق بين مكونات الحركة في الصومال، فقد عقدت اجتماعات ربع سنوية مع الشركاء. وتعمل جمعية الهلال الأحمر الصومالي في سياقات مختلفة، فالمنطقة الجنوبية الوسطى من البلاد منطقة نزاع تعمل فيها الجمعية الوطنية واللجنة الدولية معاً، في حين يعمل الاتحاد الدولي والجمعية الوطنية مع جمعيات وطنية شريكة في صوماليلاند وبونتلاندي المستقرتين نسبياً. والشراكات بين جمعية الهلال الأحمر الصومالي وبعض الجمعيات الوطنية ليست قوية بما فيه الكفاية، وتُبدل جهوداً لتحسينها. ويجب أن ينعكس التعاون الجيد بين اللجنة الدولية والاتحاد الدولي على مستوى المقر الرئيسي في جنيف على العمل في الميدان.

¹ انظر الفقرة د (صفحة 3) من القرار CD/17/R1.

أوضح **الصليب الأحمر النرويجي** أنه منذ اعتماد القرار بشأن التعاون والتنسيق بين مكونات الحركة في عام 2013، تُرجمت النوايا الحسنة إلى إجراءات ملموسة. وينبغي توجيه الشكر لأمانتي اللجنة الدولية والاتحاد الدولي في جنيف على التزامهما بتحسين مستوى التعاون ومن ثم ضمان أن تظل الحركة فعالة وذات أهمية. وقد ألزم القرار CD/17/R1 جميع مكونات الحركة بالعمل معاً، وهي عملية ينبغي توثيقها باستمرار. ويجب تبادل الخبرات، سواء كانت جيدة أو سيئة. ويحقق التنفيذ الأمين الفائدة للجميع، ويكون لتجاهل القواعد تأثير سلبي أيضاً على الجميع.

وأعربت **جمعية الهلال الأحمر في جمهورية إيران الإسلامية** عن تقديرها للجهود التي تبذلها اللجنة الدولية والاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية للنهوض بجدول أعمال مبادرة تعزيز التنسيق والتعاون بين مكونات الحركة. وقد أُحرز تقدم مهم في تطوير آليات وأدوات لتنفيذ خطط العمل في حالات الطوارئ الوطنية الواسعة النطاق. ويجب على اللجنة الدولية والاتحاد الدولي مواصلة دفع التقدم المحرز في مجال تعزيز التنسيق والتعاون بين مكونات الحركة على مستوى الحركة وتيسيره وإعداد تقارير عنه. ودعم الهلال الأحمر الإيراني القرار المقترح دعماً تاماً، والتزم باتخاذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذه.

وأشادت **جمعية الصليب الأحمر الكندي**، التي تحدثت أيضاً باسم الصليب الأحمر الأمريكي والصليب الأحمر الدانماركي، بالقيادة التي ساهمت في تعزيز التنسيق والتعاون بين مكونات الحركة، وفي النجاحات التي تحققت في النداءات المشتركة والاتصالات المشتركة والتعاون في بناء قدرات الجمعية الوطنية. وهذه ليست بالعملية السهلة، ويظل التنسيق بين مكونات الحركة هشاً ويعتمد اعتماداً كبيراً على المواقف التي يتخذها الأفراد المكلفون بتنفيذهم. وتعتمد الأهمية داخل القطاع الإنساني على القدرة على الحشد على نحو أفضل وتحقيق قدرة الحركة الكاملة، ومن ثم، من الواجب زيادة الكفاءة والفعالية والمساءلة والقيادة المشتركة ليست غاية في حد ذاتها، ولكنها ضرورية لتلبية المتطلبات المتزايدة وتقديم خدمات أفضل. وقد تم تشجيع أمانة الاتحاد الدولي واللجنة الدولية على المضي قدماً في هذا العمل الأساسي.

قالت **جمعية الهلال الأحمر الأذربيجاني** إن اتخاذ رد فعل إزاء الأزمات الإنسانية يتطلب أساليب جديدة تستند إلى التخطيط المشترك، والحلول المشتركة، والتواصل الذي يتسم بالشفافية. وقد نجحت الجمعية الوطنية الأذربيجانية في تنسيق استجابة سريعة لأزمة اللاجئين والنازحين داخلياً بين جميع مكونات الحركة الثلاثة في أذربيجان. وكانت الاجتماعات المنتظمة مع اللجنة الدولية لمناقشة القضايا الاستراتيجية، والتخطيط للطوارئ، وتنظيم فرق المتطوعين المتنقلة والدورات التدريبية مفيدة إلى حد بعيد. ودعمت الجمعية الوطنية القرار المقترح دعماً تاماً، وسلطت الضوء على الحاجة إلى موارد كافية لوضعه موضع التنفيذ.

وقال **الهلال الأحمر التونسي** إن الحركة يمكن أن تستخدم الموارد بكفاءة إذا عملت مكوناتها معاً. وليس هناك دائماً وحدة كافية في الميدان، ولا الاحترام الكافي للرموز، وهو أمر مهم، وثمة حاجة لمزيد من التنسيق لإجراء تحسينات في هذه المجالات.

رحب **الصليب الأحمر السويدي** بالتقدم المحرز المسجل في التقرير والتعليقات الصريحة التي سجلها السيد "شاباجين" والسيد "شنتيهلين" في المقدمة. وأيد الصليب الأحمر السويدي القرار، وأشار إلى الأمانة التي اتسم بها التقرير الذي أوضح أنه لا يمكن عزو جميع الأمثلة الجيدة إلى تعزيز التنسيق والتعاون بين مكونات الحركة. وينبغي استمداد الشجاعة من هذا التقييم، لأنه يؤكد وجود تعاون جيد بالفعل وأن التنسيق بين مكونات الحركة ليس بالأمر الجديد تماماً؛ ففي كثير من الحالات، يمكن للمشاركين البناء على ما كانوا يقومون به بالفعل. وجميع المشاركين في الحركة من أصحاب المصلحة في هذه العملية، ويمكن للجميع الاستفادة من تعزيز تدفق المعلومات، بما في ذلك قراءة التقرير، ومن المشاركة في عمل مبادرة تعزيز التنسيق والتعاون بين مكونات الحركة. ويُعد عدم الامتثال للإطار التنظيمي مشكلة خطيرة انتقلت إلى صميم الثقة وتبني هذه العملية.

وشددت **جمعية الصليب الأحمر الأوكراني** على أهمية أنشطة تعزيز التنسيق والتعاون بين مكونات الحركة التي ينفذها الصليب الأحمر والهلال الأحمر بصفة يومية. ولا ينبغي تقسيم مكونات الحركة إلى مانحين وأصحاب مصلحة، وإنما يجب أن تعتبر أنفسها شركاء يتعاونون في إطار عائلة واحدة. وأتاح تعزيز التنسيق والتعاون بين مكونات الحركة الفرصة لاستحداث أدوات للتعاون وتحسين عملية التواصل، الأمر الذي من شأنه أن يجمع بين مكونات الحركة.

ونوّه **الصليب الأحمر الأسترالي**، متحدثاً أيضاً باسم الصليب الأحمر البريطاني وجمعية الصليب الأحمر الكندي، بعمل الفرق المعنية بتعزيز التنسيق والتعاون بين مكونات الحركة وبالنتائج المهمة المستندة إلى الحقائق الواردة في التقرير المرحلي. وأقر أيضاً بالتقدم المحرز في مجالي النداءات المشتركة والاتصالات. ومع ذلك، في مواجهة القضايا الإنسانية الخطيرة والمعقدة، فإنه من الضروري أن تتسم الحركة بالقوة، وأن تكون موحدة وفعالة ومؤثرة وخاضعة للمساءلة أمام الأشخاص الذين تخدمهم. ولكن لسوء الحظ، على الرغم من إحراز بعض التقدم، لا يزال هناك تفتت وازدواجية وضعف في التضافر والتعاون في العديد من العمليات، ما يهدد مصداقية الحركة وأهميتها. وبينما يتمثل الهدف من عملية تعزيز التنسيق والتعاون بين مكونات الحركة في التصدي لبعض هذه القضايا على المستوى التشغيلي، فإنها لم تحقق ما يكفي، ويجب أن تفتن بتغيير أكثر منهجية من أجل أن تصبح فعالة بصورة حقيقية. ويتم حث جميع مكونات الحركة على الانخراط في حوار بناء حول كيفية إعادة تشكيل عملها ومواردها.

وأعربت **جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني** عن تقديرها للعمل الذي تم إنجازه. وتُعد المصفوفة التي حددت الأدوار والمسؤوليات على أساس ولايات مختلف مكونات الحركة مهمة لتعزيز التنسيق المتجانس وضمان التآزر والاستجابة الفعالة على المستوى التشغيلي. وانصب تركيز جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني على بناء القدرات، وتنمية مهارات موظفيها ومتطوعيها، وأيضاً مهارات أفراد المجتمع المحلي المستضعفين. وبالإضافة إلى الخطة القُطرية للحركة، التي وُضعت موضع التنفيذ في فرعي لبنان وسورية، تضمنت العناصر المهمة التي حددت الاحتياجات العامة للجمعية الوطنية خطأً للطوارئ على أساس الخبرة الفنية والدعم المالي المتاح. ومن المهم أن توافق الحركة على الرسائل الرئيسية وأن تتفعلها في حالات الطوارئ. ومع ذلك، يجب أن تأخذ أي خطة عمل في الحسبان الأوضاع المختلفة، بما في ذلك حالات النزاع المسلح والاحتلال، ولا تقتصر على حالات الطوارئ الواسعة النطاق، فيجب أن تكون الأدوات التي سيتم استحداثها قابلة للتوسع أو التقليل حسب مدى حالة الطوارئ ونطاقها. ومن المهم أيضاً تسليط الضوء على دور الجمعية الوطنية وتعزيزه بصفتها الجهة الفاعلة الرئيسية التي تقدم خدمات في أثناء حالات الطوارئ.

أيدت **جمعية الهلال الأحمر العراقي** مشروع القرار، ورحبت بالتركيز على تعزيز أدوار الجمعيات الوطنية ووظائفها لأنها أول المستجيبين وآخر المغادرين في حالات الطوارئ. ووجهت الدعوة للشركاء إلى الالتزام بالمبادئ الأساسية عند التدخل في بلدان أخرى، والعمل على قدم المساواة مع الجمعيات الوطنية المضيفة. وعلى الرغم من تعرض بعض مناطق العراق لاحتلال مسلح منذ عام 2014، تستمر الجمعية الوطنية العراقية في الاضطلاع بأنشطتها في جميع أنحاء البلاد بالشراكة مع الحركة. ويمكن أن تمثل تجربة جمعية الهلال الأحمر العراقي نموذجاً للجمعيات الأخرى في ما يتعلق بالتعاون مع الحركة وإدارة الموارد. وتجب الإشادة بالمساعدة التي قدمتها جمعية الهلال الأحمر في جمهورية إيران الإسلامية في إبرام اتفاق بين جمعية الهلال الأحمر العراقي واللجنة الدولية.

ويُعد **الصليب الأحمر الهولندي** البيان الذي أدلى به ممثل جمعية الصليب الأحمر الكندي. وتتمثل الخطوة الأساسية التالية في عملية تعزيز التنسيق والتعاون بين مكونات الحركة في إجراء مناقشة متعمقة حول تحقيق اتساق أفضل في العمل كوسيلة لتعظيم الاستثمار الجماعي الذي تنفذه الحركة. ومن شأن التعاون الأكثر تركيزاً بين الجمعيات الوطنية المضيفة والجمعيات الوطنية الشريكة وتخفيض عدد الشركاء الموجودين في كل بلد أن يمكّن الجمعيات الوطنية المضيفة من تعميق علاقاتها مع عدد أقل من الجمعيات الوطنية الشريكة، وإتاحة الفرصة للجمعيات الوطنية الشريكة لتعميق فهمها للوضع الإنساني والعمل بشكل أكثر كفاءة وفعالية مع الجمعيات المضيفة. ويمكن للجمعيات الوطنية الشريكة والجمعيات الوطنية المضيفة من خلال تركيز جهودها أن تحدث تأثيراً أكبر وأن تحقق نتائج دائمة على نحو أكبر، وأن توجد مزيداً من التخصص، وأن تحسن مستوى الجودة، بالإضافة إلى خلق بيئة أكثر إمتاعاً للعمل معاً.

وأعرب **الصليب الأحمر في غينيا بيساو** عن تأييده لأهمية تعزيز التعاون والتضافر والتواصل من أجل تحسين طرق العمل داخل الحركة؛ وهو ما سيمكّن مكونات الحركة من التحدث بصوت واحد، ويؤدي إلى تعاون أفضل مع الشركاء الخارجيين. وللصليب الأحمر في غينيا بيساو تعاون جيد مع اللجنة الدولية، من حيث تبادل المعلومات واتخاذ قرارات لتحقيق نتائج ناجحة.

وقالت **جمعية الهلال الأحمر الطاجيكي** إن تعزيز التعاون والتنسيق سيدعم وضع الجمعيات الوطنية في بلدانها وبين المستفيدين. ومن شأن وجود نظام تواصل جيد أن يتيح للجمعيات الوطنية تحقيق أهدافها على نحو أفضل، وتحسين التنسيق مع الوكالات والمؤسسات الإنسانية الأخرى، ما يتيح تنفيذ العمل بطريقة أكثر تكاملاً وتناغماً.

قال **الهلال الأحمر الليبي** إنه وقع للتو أول اتفاق للتنسيق على نطاق الحركة يتيح الفرصة لتنسيق أفضل مع اللجنة الدولية بصفتها الجهة الرائدة في حالات النزاع والاتحاد الدولي باعتباره الجهة الرائدة في مواجهة الكوارث الطبيعية. ويمكن الاتفاق الجمعية الوطنية من تقديم استجابة إنسانية أفضل على أرض الواقع والعمل ليس كمقدم خدمة فحسب، ولكن أيضاً كشريك حقيقي لجميع مكونات الحركة، بما في ذلك الجمعيات الوطنية الشريكة، في ما يُعد في كثير من الأحيان حالات متعددة النزاعات.

وذكر **الرئيس** الجميع بأن ممثلي الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي واللجنة الدولية قد شاركوا في صياغة القرار. وفي أثناء النقاش الحالي، أظهرت الجمعيات الوطنية دعماً كبيراً للقرار مع التركيز على القضايا التي ترى أنها مهمة في تحديد الطريق للمضي قدماً، بما في ذلك أهمية الشراكة على الأرض وأهمية شراكة الجمعيات الوطنية مع جهات أخرى في الميدان.

اعتمد القرار CD/17/R1.

6- مبادئ حشد الموارد على نطاق الحركة (الوثيقة CD/17/6، والقرار CD/17/R2)

عند تقديمها هذا البند، لفتت **الدكتورة "جميلة محمود"** (وكيل الأمين العام للشراكات، الاتحاد الدولي) الانتباه إلى نهج التمويل الجديدة التي نفذتها جمعية الهلال الأحمر البنغالي لحشد الموارد المحلية، وإلى الجمعيات الوطنية التي تجمع التبرعات أيضاً دعماً للجمعية الوطنية. ويواصل الزملاء من الصليب الأحمر الكيني تولي القيادة في جمع التبرعات بدعم من الشركات وعامة الناس. وفي أعقاب إحصار إيرما، أدارت جمعية الصليب الأحمر في أنتيغوا وبربودا حملة محلية ناجحة تلقت فيها مساهمات عينية ونقدية من عامة الناس والشركاء من الشركات. ويوجد العديد من الأمثلة على قيام الجمعيات الوطنية بجمع تبرعات. ومنذ إدخال الاستراتيجية الأساسية لحشد الموارد على نطاق الاتحاد الدولي، قطعت الشبكة أشواطاً كبيرة؛ ففي الوقت الحالي، لدى أكثر من 75٪ من الجمعيات الوطنية موظفون لجمع التبرعات (مقارنة بعام 2010 عندما كانت النسبة أقل من 50٪). وتُعزى الإنجازات التي تحققت إلى التزام الجمعيات الوطنية بالاضطلاع بالمسؤولية عن حشد مواردها ودعم بعضها بعضاً في القيام بذلك. وثمة حاجة إلى إحداث مزيد من التغيير والتحسين لأن الحصص السوقية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في حالة ركود، وتوجد فجوة أخذة في الاتساع بين الدخل واحتياجات الناس في جميع أنحاء العالم. وسيطلب تعظيم قاعدة الموارد وإمكانات الحركة أن تنفذ الجمعيات الوطنية عملية قوية لجمع التبرعات في السياقات الوطنية التي تعمل فيها، وتنسيقاً قوياً بين مكونات الحركة على أساس من الثقة والاحترام. ويجيء القرار المطروح لاعتماده نتيجة عمل مكونات الحركة معاً لتقديم مقترحات حول مستقبلها الجماعي؛ فيجب تحديد المزيد من الإجراءات الواجب اتخاذها لتنمية قدرة الجمعيات الوطنية على جمع التبرعات بوصفه أولوية.

قالت **السيدة "هيلين ألدسون"** (مدير الموارد المالية والشؤون اللوجستية، اللجنة الدولية) إنه في عام 2015، كلف مجلس المندوبين الاتحاد الدولي واللجنة الدولية بالعمل مع الجمعيات الوطنية لوضع مبادئ لحشد الموارد على نطاق الحركة. وقد أنجزت المهمة بالتعاون مع قادة الجمعيات الوطنية، وبالتشاور مع خبراء جمع التبرعات من الجمعيات الوطنية، وبالإستعانة بالمعلومات التي تم جمعها من الدراسات الاستقصائية التي تجريها هذه الجمعيات. وبالإضافة إلى تحديد المبادئ، قدم القرار أيضاً مقترحات لحلول بشأن كيفية عمل مكونات الحركة معاً بغية زيادة دخلها وتعظيمه.

وقد أعربت الجمعيات الوطنية منذ البداية عن رغبتها في تقديم مقترحات عملية لتحويل المبادئ إلى أفعال. ويوجد مقترح لإنشاء مركز لجمع التبرعات يمكن أن يوفر المعلومات والأدوات والخبرة والموارد التي من شأنها زيادة القدرة على جمع التبرعات. وشدد القرار على الحاجة الماسة إلى السعي الحثيث للحصول على البيانات التي توفر فهماً لاتجاهات البلد المعني وتوجه القرارات بشأن المجال الذي يمكن الاستثمار فيه. واقترح أيضاً طريقة للمضي قدماً في الاستثمار من أجل زيادة الدخل. وستغير النواتج

المحددة قواعد اللعبة، ويجب تنفيذها دونما تأخير؛ وتضطلع الحركة بمسؤولية جماعية عن جمع التبرعات من أجل الاستجابة للاحتياجات المتريدة للمتضررين من النزاعات والكوارث الطبيعية.

قال **الصليب الأحمر اللبناني** إن عملية التغيير والتحسين ممكنة، وهي تتطلب قيادة والتزاماً. وقد شهد الصليب الأحمر اللبناني إلى أي مدى أمكن تحقيق الكثير عن طريق جمع التبرعات؛ فعلى مدار عقود عديدة، اعتمدت الجمعية الوطنية على جهود الجهات الدولية التي تقدم المساعدات بسبب الحروب والنزاعات المستمرة التي كانت تعصف بالبلاد، لكن خلال فترات الهدوء النادرة، نضب التمويل. وتمكنت الجمعية الوطنية من الحفاظ على استمرار خدماتها بفضل تفاني متطوعيها غير العادي، إلا أنه كان من الممكن أن تقدم المزيد من المساعدات لو لم تعتمد على آليات تمويل قديمة تعود إلى حقبة الستينيات. وابتداءً من عام 2013، وضعت استراتيجية لجمع التبرعات تضمنت الاستعانة بجماعي تبرعات متخصصين، وإدارة مشاريع لجمع التبرعات ذات تأثير قوي، وذلك بدعم من الاتحاد الدولي واللجنة الدولية والصليب الأحمر النرويجي. وبحثت إدارة جمع التبرعات عن شركاء ومانحين مستدامين على المدى الطويل في قطاع الشركات، مع التركيز على نقاط الجذب الفريدة التي تتمتع بها الجمعية الوطنية التي تتمثل في الخدمات التي تقدمها، ومصداقيتها، والأهم من ذلك، الصورة الذهنية التي تعكسها علامتها. وبالإضافة إلى نجاحها في جذب شركاء من الشركات، ستطلق الجمعية الوطنية قريباً وجوداً جديداً على شبكة الإنترنت. وبالنيابة عن الفريق المرجعي الذي أشرف على صياغة القرار، لفتت الجمعية الوطنية الانتباه إلى فوائد تنفيذ مقترحاتها، فمن شأن وجود جمعيات وطنية أقوى أن يشكل حجر أساس لحركة أقوى. ولزيادة جمع التبرعات وتعظيم الإمكانات، من الضروري الاستثمار في الجمعيات الوطنية سواء في بنيتها التحتية الأساسية أو في توسيع نطاق برامجها الحالية.

وذكر **الصليب الأحمر النرويجي** أنه من الواضح أن الحركة متأخرة عن المنظمات والوكالات المماثلة في ما يتعلق بجمع التبرعات. لكن في البداية، كان للصليب الأحمر والهلال الأحمر العديد من المزايا، بما في ذلك امتلاك واحدة من أكثر العلامات الموثوق بها في العالم. وتوجد في الوقت الحالي حاجة إلى إحداث تغيير في النهج المتبع، والتعلم من النجاح الذي يحققه الآخرون لأن أداء الحركة أقل من المستوى المطلوب، وهي لا تستفيد من نقاط قوتها النسبية من أجل تحقيق النمو في أسواق جديدة وناشئة وناضجة. ولم تعتمد المنظمات الأخرى على علاماتها فحسب، ولكنها استثمرت على نحو استراتيجي، على المستوى العالمي، في جمع التبرعات من القطاع الخاص من الشركات والأفراد؛ وأنشأت مراكز عالمية لضمان التنسيق، ومراكز خبرة لدعم الجهود المحلية لجمع التبرعات. بالإضافة إلى ذلك، أنشأت صناديق استثمار. وقد حان الوقت لأن يحدو الصليب الأحمر والهلال الأحمر حذوها وأن يستعيدا بعض النمو الذي فقدها في العقود الأخيرة.

تحدثت **جمعية الهلال الأحمر الماليزي**، باسم الجمعيات الوطنية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ (بروناي دار السلام، وكمبوديا، وإندونيسيا، ولاوس، وماليزيا، وميانمار، والفلبين، وسنغافورة، وتايلاند، وتيمور-ليشتي، وفيتنام، وأيضاً باسم المالديف، وجزر كوك، ومجموعات المحيط الهادئ)، وقالت إن هناك اعترافاً بالحاجة إلى حشد السكان وزيادة الوعي بعمل الجمعيات الوطنية وعمل الحركة الأوسع نطاقاً. وستساعد المفاهيم الموضحة في الملحق 2 من القرار على إحياء المبادئ على نطاق الحركة، وستتيح فرصة لجمع مكونات الحركة للعمل معاً للاستجابة للاحتياجات الإنسانية المتريدة وتعظيم إمكانات جمع التبرعات. إن حشد الموارد ضروري لاستدامة الجمعيات الوطنية حتى تتمكن من الاستمرار في مساعدة المستضعفين. وتتطلع الجمعيات الوطنية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ إلى العمل معاً لبناء قدراتها على جمع التبرعات، وبالتالي تعزيز استقلالها واستدامتها.

وقالت **جمعية الهلال الأحمر في جمهورية إيران الإسلامية** إنها، بصفتها عضواً في الفريق المرجعي، أبدت القرار بشدة، وإنها على استعداد لاتخاذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذه. ويمكن استخلاص الدروس من الدعوة المشتركة الفريدة التي أطلقتها الحركة والأمم المتحدة في عام 2004 في أعقاب الزلزال الذي ضرب مدينة بام.

وتحدث **الصليب الأحمر في كوت ديفوار**، باسم الجمعيات الوطنية في كوت ديفوار، ومالي، والسنغال، وغينيا، وتوغو، وبوركينا فاسو، وتشاد، والنيجر، وبنين، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والكونغو برازافيل، وغانا، وقال إن قارة أفريقيا تضررت بشدة بسبب النزاعات والكوارث الطبيعية وتحركات السكان، وهو الأمر الذي يتطلب تدخلات إنسانية محايده وغير متحيزة ومستقلة

من جانب الجمعيات الوطنية فيها. وتعتمد تدخلات الجمعيات الوطنية على قدرتها على حشد الموارد البشرية واللوجستية والمالية. وتتحمل مكونات الحركة مسؤولية فردية وجماعية عن تعظيم مواردها حتى تصبح أقوى وأكثر فعالية. وتؤيد الجمعية الوطنية المقترح الخاص بإنشاء منصة لتبادل أفضل الممارسات والتعلم على المستوى المؤسسي، لأنها ستمكن الجمعيات الوطنية في أفريقيا من التعلم من الجمعيات الوطنية الشقيقة. وأيدت الجمعية الوطنية القرار وأوصت مجلس المندوبين باعتماده.

قال **الصليب الأحمر في جنوب السودان** إنه كان عضواً في الفريق المرجعي. وقد جاء وضع مبادئ حشد الموارد على نطاق الحركة في الوقت المناسب للصليب الأحمر في جنوب السودان، الذي يعمل في بيئة هشة حيث كان حشد الموارد الداخلية يمثل تحدياً من دون توافر الأدوات اللازمة. ويُعد القرار بالغ الأهمية للجمعيات الوطنية في توفير توجيهات بشأن حشد الموارد الداخلية وجمع التبرعات حتى تتمكن من الاستجابة للكوارث التي تحدث على المستوى المحلي قبل وصول الدعم من الشركاء الدوليين. وستوفر المبادئ مساعدة أساسية للجمعيات الوطنية في بناء القدرات وفي تطوير البنية التحتية الحيوية التي من شأنها أن تمكنها من الاستجابة في بيئاتها الخاصة. وأعرب الصليب الأحمر في جنوب السودان عن دعمه للقرار.

وقال **الصليب الأحمر الأمريكي** إن الحركة ليس لديها دخل كافٍ للاستجابة للاحتياجات الإنسانية المتزايدة، وإنها بحاجة إلى قاعدة دخل قوية ومستدامة على المستويين المحلي والعالمي على حد سواء، من أجل ضمان استمرارية تقديم الخدمات. ووافق على أنه يمكن للجمعيات الوطنية زيادة التمويل إذا كان هناك وصول أفضل إلى البيانات وإلى أدوات جمع التبرعات. وأيد الصليب الأحمر الأمريكي القرار، إلا أنه يود التأكيد على بعض المبادئ الأساسية وهي أنه يجب الاعتراف بأولوية الجمعيات الوطنية في أنشطة جمع التبرعات في أسواقها؛ ويجب أن تحرص جميع مكونات الحركة على التعاون والتنسيق، مع تجنب جميع أشكال المنافسة؛ ويجب جمع الموارد المتبرع بها واستخدامها بطريقة تحترم مقاصد المانحين وتتسم بالشفافية وتخضع للمساءلة. وتنتهك تلك المبادئ عندما يلتقي أحد مكونات الحركة أحد المانحين لجمعية وطنية داخل البلد الذي تتبعه تلك الجمعية مع استبعاد الجمعية الوطنية نفسها. وأخيراً، فإنه من المهم أن تتعاون مكونات الحركة من أجل استحداث آليات للعمل مع المبادرات العالمية التي لا تعترف بالحدود الوطنية.

أيدت **جمعية الصليب الأحمر في جنوب أفريقيا** القرار، وأثنت على فريق العمل لما أداه من عمل جيد. ومن المفهوم أنه من المقرر تصميم نموذج للإدارة والتشغيل بعد اعتماد القرار، ومن المأمول إنشاء آلية لتحديد التعاون والاتفاق المتبادلين بين مكونات الحركة بحيث لا تسعى جميعها وراء المانحين أنفسهم: على سبيل المثال، توجد في جنوب أفريقيا مكاتب تمثيل للجنة الدولية والاتحاد الدولي بالإضافة إلى الجمعية الوطنية.

قالت **جمعية الهلال الأحمر الأذربيجاني** إن النزاعات، والكوارث الطبيعية، وحالات الطوارئ تحدث فجوة متزايدة الاتساع بين الاحتياجات الأساسية للناس والموارد المتاحة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للجهات المانحة المشاركة في تمويل انتقائي للأنشطة، وتعليق التمويل في فترات زمنية معينة على خلفية تزايد المنافسة على حشد الموارد على المستويين العالمي والمحلي. وقد شاركت جمعية الهلال الأحمر الأذربيجاني بنشاط في الفريق المرجعي، وعكست المبادئ والنتائج المحددة في القرار جدية البحث الذي أجراه الفريق. وشجعت الجمعيات الوطنية على إقامة علاقات أكثر نشاطاً مع حكوماتها. ويجب على الحركة تعزيز تعاونها مع قطاع الشركات بالاستعانة بسياسة الدبلوماسية الإنسانية لإثبات التزامها بالمبادئ الأساسية. ومن المقبول استخدام رمز الحركة في أثناء حشد الدعم المشترك. وأعربت جمعية الهلال الأحمر الأذربيجاني عن تأييدها التام للقرار.

قال **الصليب الأحمر السويدي** إن موضوع الأموال هو أمر بالغ الحساسية لجميع الجمعيات الوطنية في ما يتعلق بالموارد وجمع التبرعات. وكان لدى الجمعيات الوطنية أيضاً شعور قوي بالحاجة الماسة في ضوء المنافسة والاعتراف بضرورة المضي قدماً. ورحب الصليب الأحمر السويدي بالتقرير، وأيد المبادئ التي سيتم وضعها بعد اعتماد القرار؛ ويرحب بفرصة الاستمرار في المشاركة في عملية تحديد كيفية تطوير الإدارة وتخصيص الموارد، بالإضافة إلى مسألة كيفية وصول الجمعيات الوطنية إلى صندوق الاستثمار المقترح. وقد طُرح الكثير من الأمثلة والأفكار المشجعة بشأن الشفافية وكيفية عمل مكونات الحركة معاً.

أوضحت **جمعية الهلال الأحمر العراقي** أن مبادئ حشد الموارد ستمكن الجمعيات الوطنية من الحصول على الأموال بكفاءة وبصفة مستدامة وبتكلفة أقل. ويجب تخصيص الأموال للمستفيدين بطريقة أكثر فعالية. وستتيح المبادئ للحركة التنافس مع الأطراف الأخرى الفاعلة في المجال الإنساني، وسيساعد مبدأ الشراكة الحقيقية داخل الحركة مكوناتها على أداء أدوارها بفعالية. وتتمتع جمعية الهلال الأحمر العراقي بخبرة في حشد الموارد، وتحسين العلاقات مع شركائها، وأعربت عن أملها في أن يتم وضع سياسة فعالة لحشد الموارد للحركة بأكملها.

قدم **الصليب الأحمر الألماني** الشكر لأولئك الذين أخذوا زمام المبادرة لاستكشاف الفرص والتحديات، وقاموا بتنسيق إطار توافقي للمبادئ، وقدموا توجيهات داعمة. وتشكل مبادئ حشد الموارد على نطاق الحركة نقطة انطلاق متوازنة. ولا يتوقف جمع التبرعات في العصر الرقمي عند حدود البلدان، ومن مسؤولية الحركة الجماعية ضمان توفير التمويل المتاح لكل من المهام الفردية والمشاركة على أساس المبادئ التي تمكن مكونات الحركة من العمل معاً في تضامن وشراكة جيدة، مع تجنب المنافسة داخل الحركة.

ورحب **الصليب الأحمر الألماني** بما قصده القرار من إعادة التأكيد على الدور الأساسي الذي تضطلع به الجمعيات الوطنية التي تحظى بتمويل جيد عند السعي الجاد إلى تعزيز عمل الحركة ككل. ولا يمكن تحقيق الاستدامة المالية الفردية والجماعية إلا من خلال تعزيز قدرات الجمعيات الوطنية على حشد الموارد. ويتطلع **الصليب الأحمر الألماني** إلى المشاورات المقبلة الواسعة النطاق مع مكونات الحركة في ما يتعلق بالإدارة، وإنشاء مركز افتراضي لجمع التبرعات، واتخاذ إجراء شامل يتسم بالشفافية، وهو على استعداد للمشاركة في تلك العملية.

ودعم **الهلال الأحمر التونسي** مبادئ حشد الموارد على نطاق الحركة، وسلط الضوء على ضرورة وضع خطة عمل لنشرها بين الجمعيات الوطنية وعامة الناس، وللمساعدة في إيجاد شركاء جدد، ولا سيما في القطاع الخاص.

أعرب **الصليب الأحمر النيوزيلندي** عن دعمه الكامل للرؤية، والأهداف، والمبادئ، والنتائج الثلاثة القابلة للتحقيق الواردة في التقرير. وعلى مدى العامين الماضيين، تمت الموافقة على عشرة طلبات رسمية لاستخدام رمز الحركة، تسعة منها كانت لأغراض التمثيل والاتصال؛ وكان طلب واحد يتعلق باستخدام الرمز في ما له صلة ببناء للطوارئ على منصة **iTunes**، ولكن لأسباب عملية، لم يتحقق تقدم في هذا الأمر. وليس لدى **الصليب الأحمر النيوزيلندي** أي تحفظات بشأن استخدام الرمز على نحو ما ورد في تلك الطلبات حتى الآن، على الرغم من أنه أعرب عن تخوفه من استخدام رمز الحركة لحشد الموارد في شكل نداءات طوارئ دولية لأن مثل هذا الأمر قد يبعث رسائل تحدث لبساً لدى المانحين المحليين؛ وقد يتعارض أي نداء دولي مع عملية جمع تبرعات محلية مع ما يترتب على ذلك من خطر على تحقيق إيرادات على المستوى المحلي. ولذلك، فإنه من المطمئن أنه قد تم الإبقاء على إمكانية الانسحاب من أي نداء على نطاق الحركة؛ وأشار إلى أنه لا يزال يتعين القيام بالمزيد من العمل بشأن كيفية تخصيص الأموال، وأنه من غير الواضح كيفية تقسيم التكاليف. وتوقع **الصليب الأحمر النيوزيلندي** توافر شفافية كاملة بشأن كيفية تغطية التكاليف. ومنحت السياسة التي يمكن بموجبها توجيهه 100٪ من الأموال المخصصة للإغاثة في حالات الكوارث إلى التصدي لأي كارثة طبيعية **الصليب الأحمر النيوزيلندي** ميزة تنافسية في ما يتعلق بالتمويل، وقد يؤدي إطلاق نداء دولي تُخصم فيه التكاليف إلى حدوث ارتباك. وتشارك الجمعية الوطنية مشاركة كاملة في هدف تعظيم إيجاد الموارد للتصدي للكوارث الكبرى، وأقرت بأن منصات تكنولوجيا المعلومات العالمية لديها إمكانية كبيرة للوصول إلى المانحين المحتملين. ويجب إيجاد طريقة لتعظيم تحقيق الإيرادات من أجل جميع أعمال **الصليب الأحمر** و**الهلال الأحمر**، في الداخل والخارج على حد سواء. وقدم **الصليب الأحمر النيوزيلندي** دعمه الكامل للقرار.

أيدت **جمعية الصليب الأحمر الياباني** فكرة مبادئ حشد الموارد على نطاق الحركة وأهميتها لبناء قدرات الجمعية الوطنية ولتنمية إمكانات جمع التبرعات على مستوى الحركة بأكملها. وأيدت اعتماد القرار. وعلى نحو ما ورد في الفقرة 7 من الملحق 1 من القرار، التزمت الدول بموجب النظام الأساسي للحركة بدعم عمل مكونات الحركة. وأعدت جمعية **الصليب الأحمر الياباني** التأكيد على أهمية التعاون والتنسيق وتبادل المعلومات مع الجمعية الوطنية المضيفة، واللجنة الدولية، ومكونات الحركة الأخرى،

بالإضافة إلى التواصل مع الحكومات، ويتيح كل ذلك للجمعيات الوطنية تحسين وجودها في البلدان الأخرى. وستكون هناك حاجة إلى إجراء مزيد من المناقشة بين مكونات الحركة بشأن إنشاء المركز الافتراضي لجمع التبرعات في ما يتعلق بهيكله، ومفهومه، وموارده؛ وأبدت جمعية الصليب الأحمر الياباني استعدادها للمشاركة في هذه المناقشات والمساهمة في حشد الموارد على نطاق الحركة بطريقة تضمن المساواة أمام المانحين والشركاء.

وقال الرئيس إن هناك اهتمام كبير بكيفية دفع هذه القضية قدماً، ولا سيما الحاجة إلى التنفيذ من خلال خطة عمل محددة.

اعتمد القرار CD/17/2.

7- نداء الحركة بالعمل على تلبية الاحتياجات الإنسانية للمهاجرين المستضعفين (الوثيقة CD/17/7)، والقرار (CD/17/R3)

في معرض تقديمها هذا البند، قالت السيدة "أنسيلمو" (نائب رئيس شعبة الحماية، اللجنة الدولية)، إن اللجنة الدولية والاتحاد الدولي اقترحا قراراً لاعتماد نداء للحركة بالعمل على تلبية الاحتياجات الإنسانية للمهاجرين المستضعفين في ضوء التحديات المستمرة في مجال الحماية الشاملة للمهاجرين ومساعدتهم، وأيضاً لقلّة الأدلة على حدوث تحسن في هذا الصدد منذ اعتماد إعلان نيويورك بشأن اللاجئين والمهاجرين سنة 2016. وأعربت الحركة عن قلقها إزاء معاناة المهاجرين المستضعفين في جميع أنحاء العالم، ولا سيما من هم في وضع غير نظامي، وتعرض حياتهم وصحتهم وكرامتهم، وحياة عائلاتهم وصحتهم وكرامتهم لأكبر خطر. وبما أن مسألة الهجرة أصبحت مسيئة على نحو متزايد، فمن الأهمية بمكان أن يرتفع صوت إنساني محايد متحدثاً بالنيابة عن الأشخاص المستضعفين، وتذكير الدول بالتزاماتها، وتقديم الدعم لتلبية بعض الاحتياجات الإنسانية. وقد فقد أكثر من 20 ألف مهاجر حياتهم أو أصبحوا في عداد المفقودين منذ بدء عملية جمع البيانات في عام 2014؛ وعلى طول طرق الهجرة، فقد المهاجرون الاتصال بعائلاتهم، في حين احتُجز آخرون بسبب دخولهم أحد البلدان أو بقائهم فيه بشكل غير نظامي، أو تعرضوا للترحيل، أو الاعتداء، أو الاستغلال، أو تقييد الحصول على الخدمات الأساسية، بما في ذلك الرعاية الصحية الأساسية. ويمر المهاجرون أيضاً عبر مناطق تشهد حالات نزاع مسلح أو عنف حيث يمكن أن تتقطع بهم السبل في تلك المناطق؛ وقد يصبح الأطفال غير المصحوبين بذويهم والفئات الأخرى ضحايااً للتعذيب أو الاتجار بالبشر.

وقال الدكتور "ميسيري" (المدير الإقليمي لأوروبا، الاتحاد الدولي)، مشيراً إلى الوثيقة CD/17/7، إن الدول تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تلبية احتياجات المهاجرين للحماية والمساعدة. ويجب على الدول تقييم الأثر الإنساني لقوانينها وسياساتها وممارساتها، وضمان أنها تتماشى مع التزاماتها بموجب القانون الدولي. وتختلف احتياجات المهاجرين الإنسانية من مكان إلى آخر، وتتفاوت أيضاً النهج التي تتبعها مكونات الحركة في سعيها لتلبية تلك الاحتياجات.

عقب المناقشات مع الجمعيات الوطنية، تم تحديد أربعة مجالات تتطلب من الدول اتخاذ إجراءات عاجلة؛ وهي مجالات ذات اهتمام مشترك وترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمجالات موضع تركيز الحركة في عملها الإنساني. وهذه المجالات هي: حماية المهاجرين من الموت والعنف والاعتداء وانتهاك حقوقهم الأساسية على طول طريق الهجرة بأكمله؛ وضمان حصول المهاجرين على الخدمات الأساسية بصورة فعالة بغض النظر عن وضعهم القانوني؛ ومنح الأولوية لضمان حقوق الفئات الأشد ضعفاً وتلبية احتياجاتهم؛ وعدم استخدام الاحتجاز إلا كحل أخير، إذ يجب أن تكون الحرية هي القاعدة. وسيكون النداء بالعمل بمنزلة وسيلة للدبلوماسية الإنسانية تستخدمها جميع مكونات الحركة.

وقالت جمعية الصليب الأحمر في بوركينافاسو إنها تستجيب للاحتياجات الصحية والتعليمية للمهاجرين الذين يعبرون أراضي بوركينافاسو، لكنها ليست في وضع يمكنها من تلبية جميع احتياجاتهم. ويجب على الحكومات أن تتقدم وتتحمل المسؤولية عن تلبية احتياجات المهاجرين وفقاً للقانون الدولي وعلى النحو المحدد في النداء بالعمل. وقد ألقى مزيد من الضوء على المشكلة في حالة المواطنين من بوركينافاسو الذين هاجروا إلى بلدان مجاورة، حيث يحتاجون أيضاً للمساعدة والحماية. ويجب إقامة تعاون عبر الحدود وعبر القارات بين مكونات الحركة ومع المجتمع المدني والسلطات المعنية من أجل رعاية المهاجرين على طول

طرق الهجرة إلى وجهاتهم في أوروبا، أو الولايات المتحدة، أو منطقة الخليج. وحتى الآن، تركز معظم المناقشات حول الهجرة على السياق الأوروبي. وتأمل جمعية الصليب الأحمر في بوركينا فاسو أن تؤثر مشاركة البيان ونشره وشرح التحديات التي تواجه بلدان غرب أفريقيا على العملية، وأن تؤدي إلى إحراز تقدم في مسألة حقوق جميع المهاجرين، بمن فيهم أولئك الذين يعيشون في أفريقيا.

قال السيد "روكا" (الصليب الأحمر الإيطالي)، رئيس الاتحاد الدولي، إن معاناة المهاجرين في العديد من مناطق العالم بلغت مستويات غير مسبوقة. وتعد تحركات السكان الحالية هي الأكبر منذ الحرب العالمية الثانية، وأصبحت الأساسيات الإنسانية، مثل الحصول على الرعاية الصحية وبقاء الأطفال غير المصحوبين بذويهم خارج السجن، موضع تساؤل على نحو متزايد. فالناس يموتون لمجرد أنهم يحاولون الفرار من العنف أو من حالات اليأس. وأينما وجد مهاجرون، يجب على الحركة أن تدافع عن حقوقهم، وأن تدفع المجتمع الدولي إلى العمل واتخاذ قرارات سريعة وفعالة. ويجب على الحركة تعزيز قدرتها، وحماية المهاجرين المستضعفين في كل جزء من رحلتهم في مناطق المنشأ والعبور والمقصد، والعمل على تحقيق الإدماج الاجتماعي من أجل القضاء على تفاهة كراهية الأجانب والعنصرية. وللحركة دور حاسم تؤديه في نشر قصص المهاجرين، وتمكين الجمهور العالمي من فهم سبب مغادرة المهاجرين أوطانهم، وبالتالي تنفيذ الروايات الضارة في هذا الشأن. ويجب أن تكون الجهود الجماعية التي تُبذل من أجل المهاجرين واضحة وفعالة، وأن تتوقع التغيير الذي قد يطرأ على السيناريوهات الإنسانية، وأن تتكيف وفقاً لذلك. ومكنت الدبلوماسية الإنسانية الصليب الأحمر والهلال الأحمر من بلوغ ما هو أبعد مما كانا يصلان إليه عادة. وفي اجتماع جمعيته العامة الأخير، قرر الاتحاد الدولي زيادة دعمه التشغيلي للمهاجرين المستضعفين وتعزيز دبلوماسيته الإنسانية من أجلهم. ويُعد النداء الحالي بالعمل خطوة تالية حاسمة، إذ يمكن أن تشكل اللجنة الدولية والاتحاد الدولي معاً قوة هائلة للتأثير على النهج الذي تتبناه الدول في جميع أنحاء العالم من أجل تحقيق نتائج أفضل للفئات الأكثر استضعافاً والمطالبة باحترام حقوقها احتراماً تاماً. والاتحاد الدولي على استعداد لدعم الجمعيات الوطنية في إشراك سلطات البلدان التي تعمل فيها في حوار بشأن القضايا الواردة في النداء بالعمل، وتبادل الأدلة والممارسات الجيدة، وتطوير أنواع جديدة من التعاون. وأعرب عن أمله في الحصول على دعم الجمعيات الوطنية إذ يواصل الاتحاد الدولي، بالتعاون مع اللجنة الدولية، إثارة قضية الاحتياجات الإنسانية في مفاوضات الاتفاق العالمي بشأن الهجرة وفي المحافل الدولية الأخرى.

قالت جمعية الهلال الأحمر التركي إنها تؤيد القرار تأييداً تاماً، معترفة بأن الحركة تحتاج إلى آليات إقليمية أكثر دعماً من أجل الاستجابة لما للهجرة والنزوح من تأثير واسع النطاق. ويمكن أن تشمل الآليات الإقليمية على ما يلي: نهج متعدد القطاعات، ومشاورات متعددة الأطراف تيسر إجراء حوار فوري مع أصحاب المصلحة المشاركين في إدارة الأزمات. ومن الضروري اتباع نهج استباقي في عملية الحشد الجماعية للتخطيط للطوارئ على المستوى الإقليمي، واتخاذ موقف مشترك، في حين تكون الدبلوماسية الإنسانية ضرورية في العلاقة مع صناعات القرار السياسي من أجل ضمان إتاحة الوصول والتواصل تحقيقاً للمصالح الفضلى للأشخاص المستضعفين. ويُعد بناء قدرات الجمعيات الوطنية أمراً أساسياً. ويجب أن تركز الحركة بصورة أكبر على إدارة الأزمات، مع استحداث وسائل ومنهجية متطورة من أجل التصدي لجميع جوانب الاحتياجات.

وذكرت جمعية الهلال الأحمر الأذربيجاني أن ملايين الأشخاص أُجبروا على ترك أوطانهم لأسباب مختلفة. وتُعد الهجرة عملية معقدة لكل من البلدان المضيفة والمهاجرين أنفسهم. ويتمثل الهدف الرئيسي لممثلي الحركة في دعم المهاجرين، ومساعدتهم على الاندماج في المجتمعات المحلية، والحد من استضعافهم، وزيادة قدرتهم على الصمود. وعلى مدى 25 عاماً، أدى النزاع في ناغورنو كاراباخ إلى وجود نحو مليون لاجئ ونازح داخلياً في أذربيجان الذين سعت الجمعية الوطنية إلى مساعدتهم من خلال توفير دورات لتعلم اللغات بغية تيسير إدماجهم في المجتمع وحصولهم على التعليم والعمل المؤقت. وقد أنشأت الجمعية الوطنية شبكة مراكز معلومات الهجرة، وشاركت في أنشطة المناصرة لدى السلطات المعنية، ونظمت حلقات عمل عن الإسعافات الأولية والرعاية الصحية. وبدعم مالي من الحركة، يمكن تقديم المزيد من المساعدة للمهاجرين.

وأعرب الصليب الأحمر الإسباني عن دعمه للقرار. وللصليب الأحمر الإسباني خبرة في العمل مع المهاجرين لعقود عديدة، ورحب بالإطار المقترح الذي تضمن بوضوح وعمق الإجراءات الواجب على الجمعيات الوطنية تنفيذها. ومن شأن النداء بالعمل

أن يشجع العالم على التعامل مع قضية الهجرة من منظور مختلف. وتُعد حركات الهجرة جزءاً من تاريخ العالم، وتمثل تحدياً تعمل الجمعيات الوطنية دائماً على التصدي له. ومن الضروري أن تزيد الحركة تدخلاتها وأن تحسنها، وذلك بالتعاون بين الجمعيات الوطنية في بلدان المنشأ والعبور والمقصد. ويتعين أيضاً إدماج المهاجرين في جميع الأنشطة التي تنفذها الجمعيات الوطنية والخدمات التي تقدمها، بما في ذلك إمكانية أن يصبحوا هم أنفسهم متطوعين.

قال **الصليب الأحمر البريطاني** إنه فخور بأداء دور بسيط في الجهود التي تبذلها الحركة لحماية المهاجرين ومساعدتهم. وبالنظر إلى المهمة الإنسانية التي تضطلع بها الحركة وشيكتها التي لا مثيل لها، ينبغي القيام بكل ما هو ممكن للتصدي لمعاناة المهاجرين على طول طرق الهجرة على النحو الموضح في النداء بالعمل. والجمعيات الوطنية على استعداد لتقديم الدعم بصفتها جهات مساعدة للسلطات العامة في الميدان، بما في ذلك في مجال الدبلوماسية الإنسانية. وينعكس النداء بالعمل على كل من الفوائد التي تحققها الهجرة للدول والمجتمعات المحلية المضيفة، والتحديات التي تفرضها عليها. وبلغت انتباه الدول وأصحاب المصلحة المعنيين إلى النداء بالعمل، يحدث الصليب الأحمر البريطاني جميع مكونات الحركة على إدراك الفروق بين المهاجرين، والنازحين داخلياً، وملتزمي اللجوء، واللاجئين؛ إذ يحق للأشخاص الذين تعرضوا للنزوح القسري الحصول على أنواع حماية قانونية محددة بموجب القانون الدولي للاجئين. ويجب على كل من يستطيع أن يساعد في صياغة توجيهات مفصلة عن أفضل السبل لتنفيذ النداء بالعمل، ولا سيما تلك الجمعيات الوطنية ذات الموارد المحدودة. وبالمثل، ينبغي تحديد مؤشرات واقعية وقابلة للتحقيق لقياس التقدم الحقيقي المحرز في التصدي لمعاناة المهاجرين المستضعفين.

تحدث **الصليب الأحمر السويدي** باسم الجمعيات الوطنية في الدانمارك، وفنلندا، وأيسلندا، والنرويج، مرحباً بشدة بنداء الحركة بالعمل، الذي جاء في الوقت المناسب في ظل التحديات المستمرة لتوفير الحماية والمساعدة للمهاجرين واللاجئين. ومع ذلك، فمن الأهمية بمكان إيصال النداء بالعمل – الموجه إلى الدول التي تتحمل المسؤولية الأساسية عن مساعدة اللاجئين وملتزمي اللجوء وغيرهم من المهاجرين – على نطاق واسع من خلال المناصرة والعمل اللذين تقوم بهما الجمعية الوطنية. ويوجد في الوقت الحالي اتجاه يبعث على القلق في السياسات التي تنتهجها الحكومات تجاه اللاجئين له تأثير بالغ على ملتزمي اللجوء وغيرهم من المهاجرين في أوضاع هشة، وهو ما يقوض احترام الاتفاقيات الدولية بشأن اللاجئين والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ومن المهم بصفة خاصة التعامل مع ثلاثة مجالات في جهود المناصرة هي: التحدث بصراحة ضد أسلوب إدارة الهجرة وتدابير الرقابة مثل احتجاز ملتزمي اللجوء، والإصرار على الوصول إلى المهاجرين واللاجئين المحتجزين؛ والتحدث بصراحة عن الفصل لفترات طويلة بين أفراد العائلات المتضررة من النزاعات المسلحة والنزوح، إذ يُعد لم شمل العائلات نشاطاً إنسانياً جوهرياً، ويجري في العديد من السياقات تسييس عمليات لم شمل العائلات، وتقييدها، ورفضها؛ وأن تشديد سياسات الهجرة والأنظمة القانونية التي تطبقها الحكومات يعكس تنامي ظاهرة كراهية الأجانب وزيادة المخاوف بين السكان من عواقب الهجرة التي تخرج عن نطاق السيطرة. ومن خلال المناصرة والعمل، يجب على الصليب الأحمر والهلال الأحمر تقديم بديل للخطاب السياسي المتنامي الذي يشكك على نحو متزايد في دوافع اللاجئين والمهاجرين والحوافز التي تدفعهم للهجرة، ويؤدي إلى التعصب، والتهميش الاجتماعي، وإلى تنصل الحكومات من مسؤولياتها بموجب الاتفاقيات الدولية بشأن اللاجئين الملزمة قانونياً.

وقالت **جمعية الصليب الأحمر في فيجي**، متحدثة باسم 14 جمعية وطنية من منطقة المحيط الهادئ، إن الهجرة ظاهرة عالمية تزداد تعقيداً. وكانت الهجرة جزءاً مهماً من حياة الناس في منطقة المحيط الهادئ على مدار آلاف السنين. ومع ذلك، فإن عواقب التحركات السكانية المفاجئة متعددة الأوجه وتتطوي على حاجة إلى الحماية القانونية والإنسانية، والمشاركة والتجانس المجتمعي، وعلى قضايا اقتصادية وأمنية وبيئية. وفي منطقة المحيط الهادئ، تلتزم الجمعيات الوطنية بإيجاد حلول مبتكرة وشاملة استجابة للنزوح الناجم عن الكوارث المناخية والطبيعية، مع مراعاة أوضاع العمالة الموسمية، والتعليم، والهجرة الدائرية، وإعادة التوطين، والهجرة الدائمة. ويحقق الكثير من المهاجرين نجاحاً كبيراً في مجتمعاتهم المحلية الجديدة على الرغم من مواجهة بعضهم مواطنيهم الحاليين والجديدة بسبب محدودية الحصول على خدمات الدعم، وأيضاً بسبب العزلة، والانفصال العائلي، والصدمات. وأقرت الجمعيات الوطنية في منطقة المحيط الهادئ بأهمية العمل مع المهاجرين المستضعفين ومن أجلهم لأسباب إنسانية، بغض النظر عن وضعهم القانوني، وبالشراكة مع الحكومات المعنية. وقد تم إنشاء شبكة للهجرة في آسيا والمحيط الهادئ للمساعدة في هذه

المهمة. ويجري العمل أيضاً على تعزيز قدرات المجتمعات المحلية على الصمود، والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه حتى تتمكن المجتمعات المحلية في منطقة المحيط الهادئ من البقاء في مواطنها الأصلية لأطول فترة ممكنة. ودعت جمعية الصليب الأحمر في فيجي الحركة إلى تعزيز بناء القدرات حتى تتمكن الجمعيات الوطنية من مواصلة العمل للتصدي لهذه القضايا.

قال **الصليب الأحمر في كوت ديفوار** إن مئات الأفارقة يلقون حتفهم كل يوم في البحر وعلى الطرق في محاولاتهم الوصول إلى أوروبا. ويجب على الجمعيات الوطنية الأفريقية، من خلال العمل الجماعي، الوصول إلى السكان عن طريق حملات التوعية العامة وتعزيز التنمية المستدامة من أجل تشجيعهم على البقاء في أماكنهم. وأيد الصليب الأحمر في كوت ديفوار النداء بالعمل، وأكد من جديد الحاجة إلى مزيد من التنسيق داخل الحركة.

وقالت **جمعية الصليب الأحمر القبرصي** إن تلبية احتياجات المهاجرين المستضعفين هي قضية ذات أهمية كبيرة. والأطفال هم أكثر فئات المهاجرين ضعفاً، ووفقاً لتقديرات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فإن واحداً من كل 200 طفل في العالم هو لاجئ، وواحداً من كل ثمانية مهاجرين هو طفل؛ وأكثر من نصف اللاجئين في العالم هم من الأطفال. وتخفق القوانين والسياسات والممارسات القائمة في حماية حقوق الأطفال المهاجرين، أو حتى تنتهكها بشكل مباشر. وبينما يستفيد بعض الأطفال المهاجرين من الحماية، فإن حقوق الأطفال غير المسجلين، وخاصة أولئك الأطفال برفقة أبويهم أو غيرهما من مقدمي الرعاية، لا تحظى بالحماية إلى حد كبير، ما يؤدي إلى حدوث انتهاكات يومية لحقوق الإنسان. وأدارت جمعية الصليب الأحمر القبرصي عدداً من البرامج المخصصة للمهاجرين، ومن بينهم الأطفال المهاجرون، مثل برامج الدعم النفسي والاجتماعي والمساعدات الإنسانية العينية، والأنشطة الترفيهية، والتمارين البدنية، والتدريب على استخدام الكمبيوتر. ولم يكن من الممكن إدارة تلك البرامج من دون دعم مالي من الجمعيات الوطنية الشقيقة وتبادل المعرفة معها. وينبغي حث الدول على إيلاء اهتمام خاص لضمان حياة الأطفال المهاجرين وصحتهم، وسلامتهم، وكرامتهم بما يتماشى مع القانون الدولي، بما في ذلك الحق في عدم التمييز، والحق في أن تكون مصالح الطفل الفضلى هي الاعتبار الأساسي في جميع القرارات، والحق في الحياة، والحق في المشاركة.

أيد **الصليب الأحمر الفلبيني** تأييداً تاماً نداء الحركة بالعمل على تلبية الاحتياجات الإنسانية للمهاجرين المستضعفين، وسلط الضوء على محنة العمال المهاجرين، ولا سيما المهاجرين اللاتي يعملن في المنازل، وهن من بين الفئات الأكثر ضعفاً. واستضاف الصليب الأحمر الفلبيني ندوة عن العمال المهاجرين، ويواصل العمل لحمايتهم من خلال الدبلوماسية الإنسانية. وتأمل الجمعية الوطنية في عدم نسيان العمال المهاجرين.

أبدت **جمعية الصليب الأحمر الكولومبي** تأييدها الكامل للقرار. وتُعد حماية المهاجرين، بسبل منها منحهم مساعدات إنسانية، أمراً أساسياً. ويجب تقديم الدعم وتنفيذ أنشطة الإدماج الدائم للمهاجرين كقاعدة عامة وليس في حالات الطوارئ فحسب. وتتطلب الحركة برنامجاً عالمياً للهجرة من شأنه أن يجمع خبرات الجمعيات الوطنية، وينبغي توفير الأدوات اللازمة للجمعيات الوطنية حتى يتسنى لها تقديم خدمات للمهاجرين. ويمكن للحركة أن تعمل بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية والحكومات من أجل توجيه المساعدات إلى من هم في أمس الحاجة إليها. وقد أبرم الصليب الأحمر الكولومبي اتفاقاً مع وزارة الخارجية لتقديم المساعدة للمهاجرين العائدين إلى البلاد نتيجة الأزمات في الخارج. ويمكن أن تشمل الأنشطة الإضافية تدريب سلطات الحدود على تقديم الدعم النفسي والاجتماعي ودعم سبل كسب العيش.

قالت **الجمعية الوطنية للهلال الأحمر الأردني** إن العالم يواجه وضعاً معقداً وخطيراً في ما يتعلق بتدفقات الهجرة، ويجب وضع استراتيجيات مستدامة لتمكين الحركة من مواجهة التحديات التي سنتشأ على المدى الطويل. وأياً ما كانت الاستراتيجيات التي ستوضع، فإنها يجب أن تكون قابلة للتنفيذ في البلدان الأولى التي يقصدها المهاجرون. ويمكن أن تكون الهجرة مصدراً للنزاع وأيضاً مصدراً للتنوع، ويجب أن تشمل هذه الاستراتيجيات جوانب مثل الإدماج الاجتماعي، بالإضافة إلى توفير الاحتياجات الأساسية للمهاجرين. ومن منطلق عمل جمعية الهلال الأحمر الأردني مع الأطفال السوريين، الذين كانوا من بين مئات الآلاف من الأطفال النازحين في الشرق الأوسط، ترى أنه سيكون من المفيد للحركة أن تقدم مبادئ توجيهية بشأن رعايتهم، وخاصة ما

يتعلق باحتياجاتهم اللغوية والاجتماعية والإنسانية سواءً في بلدان المقصد، أو استعداداً للعودة إلى بلدانهم الأصلية في نهاية المطاف.

وأشاد الصليب الأحمر الفرنسي بجودة خريطة الطريق، وهي وثيقة تحدد بعبارات دقيقة موضوعاً بالغ الأهمية. وتم التأكيد على الدور المساعد الذي تضطلع به الجمعيات الوطنية في الجمعيات العامة، ومجالس المندوبين، والمؤتمرات الدولية المتعاقبة. إلا أن بعض الدول تتردد بشأن هذا الدور، وتفسره وفقاً لمصالحها الخاصة. ويجب - أكثر من أي وقت مضى - الاعتراف بالدور المساعد الذي تؤديه الجمعيات الوطنية في ما يتعلق بالمهاجرين وتنفيذه. ويجب على أمانة الاتحاد الدولي - مرتكزة على تأثيرها وفعاليتها - وأيضاً اللجنة الدولية، دعم الجمعيات الوطنية في تعاملها مع حكوماتها سواءً في تعزيز احترام الاتفاقيات الدولية، أو في مفاوضاتها بشأن قوانين جديدة لها تأثير على الفئات الأكثر ضعفاً. ويستند الدور المساعد الذي تلعبه الجمعيات الوطنية في المقام الأول إلى الحوار وإلى تيسير وصول الفئات الأكثر ضعفاً إلى بر الأمان؛ وهو يركز أيضاً على المتطوعين الذين يؤدون يوماً المهمة الإنسانية التي يجب أن تضطلع بها الدول تجاه المهاجرين على أراضيها. ويتضمن الدور المساعد احترام مبادئ الحركة وقيمتها، وهو دور يجب ألا يتم تسييسه، على سبيل المثال من خلال نشر المعلومات الحكومية بهدف التأثير على المهاجرين. وبالعامل الجماعي وتوحيد الكلمة، ستكتسب الحركة القوة اللازمة لحماية المهاجرين والتحدث على نحو مقنع إلى الحكومات والنهوض، وأن يكون لها مكائنها في المجتمع الدولي.

رحب الصليب الأحمر في جمهورية الدومينيكان بالدعوة إلى العمل وأبدى تأييده لها، ودعا جميع الجمعيات الوطنية إلى تنفيذها على نحو استباقي في جميع مسارات الهجرة، في بلدان المنشأ والعبور والمقصد. وينبغي الاستفادة مما لدى الحركة من معرفة جماعية، والدور المساعد الذي تؤديه الجمعيات الوطنية في بلدانها من أجل التأثير على صناع القرار على المستويين المحلي والوطني. والأهم من ذلك أنه يجب أن تتحدث الجمعيات الوطنية باسم المجتمعات المحلية المستضعفة ومجتمعات المهاجرين التي تعمل معها. وأشاد الصليب الأحمر في جمهورية الدومينيكان بجمعية الصليب الأحمر الهائيتي التي وقع معها اتفاق تعاون منذ أكثر من 15 عاماً؛ وقد وحدت الجمعيتان الوطنيتان قدراتهما لصالح الفئات الأكثر ضعفاً.

ورحبت جمعية الصليب الأحمر الكيني ببدء الحركة بالعمل على تلبية الاحتياجات الإنسانية للمهاجرين المستضعفين؛ فقد ظلت كينيا لسنوات عديدة مصدراً للمهاجرين، ونقطة عبور، ومقصداً لهم. وفي الأونة الأخيرة، سُلط الضوء على الهجرة باتجاه أوروبا. وأثنت جمعية الصليب الأحمر الكيني على الجمعيات الوطنية في أوروبا للدور البالغ الأهمية الذي تؤديه في تلبية احتياجات المهاجرين المادية؛ فلا يكاد يرد أي خبر عاجل عن الهجرة من دون ظهور شارتي الصليب الأحمر والهِلال الأحمر. وعلى الرغم من إيلاء قدر كبير من الاهتمام للهجرة من البلدان النامية نحو أوروبا وأستراليا، ينبغي أن نتذكر أن غالبية المهاجرين الأفارقة يهاجرون إلى بلدان أفريقية أخرى لعدم توافر الموارد المالية اللازمة للسفر إلى قارات بعيدة، ويفتقرون إلى التعليم والمهارات التي تمكنهم من تحقيق النجاح في الاقتصادات الغنية. وبينما يوجد نقاش أكاديمي مستمر حول أسباب الهجرة، فإنه من الواضح أن الهجرة تدفعها مجموعة من عوامل الجذب، مثل الازدهار الاقتصادي، وعوامل الطرد، مثل النزاعات. ويجب أن تستمر الحركة في تقديم الخدمات الحيوية للمهاجرين في بلدان العبور والمقصد، وأن تنفذ مزيداً من الاستثمارات في بلدان المصدر من أجل بناء قدرة المجتمعات المحلية على الصمود، وتعزيز قدراتها، وزيادة الخيارات المتاحة لها بشأن سبل كسب العيش.

قال الصليب الأحمر في غينيا بيساو إن غينيا بيساو بلد منشأ يغادر منه الكثير من المهاجرين إلى أوروبا عبر ليبيا أو دول أفريقية أخرى. وعملت جمعيتنا الوطنية في إطار دورها المساعد، وفي حدود الموارد المتاحة لها من أجل تقديم الخدمات للمهاجرين، بما في ذلك زيادة الوعي، والمناصرة، وإعادة الروابط العائلية، وذلك بالشراكة مع الاتحاد الدولي واللجنة الدولية. ويتعين إيجاد الحل للهجرة على المستوى العالمي وليس داخل الحركة فحسب، وقد ساهمت الجمعية الوطنية في المشاورات التي عُقدت مع الحكومة ومنظمات دولية أخرى والمجتمع المدني. وأيد الصليب الأحمر في غينيا بيساو مشروع القرار.

اعتمد القرار CD/17/3.

8- السعي إلى القضاء على الأسلحة النووية (الوثيقة CD/17/8، والقرار CD/17/R4)

أشار السيد "كونوي" (جمعية الصليب الأحمر الياباني)، رئيس الاتحاد الدولي المنتهية ولايته، في معرض تقديمه القرار، إلى أنه في نيسان/أبريل 2017، استضافت جمعية الصليب الأحمر الياباني اجتماعاً عالمياً رفيع المستوى بشأن الأسلحة النووية في مدينة "ناغازاكي" شارك فيه قادة وخبراء من 35 جمعية وطنية بالإضافة إلى الاتحاد الدولي واللجنة الدولية. وتمخض المؤتمر عن خطة عمل ناغازاكي. ويهدف القرار الجديد إلى توجيه الجهود وتحفيز مشاركة أكبر من جانب جميع الجمعيات الوطنية لضمان إحراز تقدم نحو الهدف العالمي المتمثل في إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وستلزم خطة عمل الحركة قادة الجمعيات الوطنية، إلى أقصى حد ممكن، بزيادة أنشطة التوعية التي تنفذها، والتفاعل مع السلطات والأوساط الأكاديمية والشركاء من المجتمع المدني، مثل "الحملة الدولية للقضاء على الأسلحة النووية"، التي تم منحها مؤخراً جائزة نوبل للسلام. ويُعد القرار أيضاً نداءً للعمل من أجل الأجيال القادمة لأنه من المهم ضمان إدراكهم الكامل لما ينطوي عليه استخدام الأسلحة النووية من تأثير كارثي على البشرية. لذلك، فإنه من الضروري أن تتاح للشباب فرصة مقابلة بعض الناجين من القنبلة الذرية. والشعب الياباني أكثر وعياً من أي شعب آخر بالعواقب الإنسانية لاستخدام الأسلحة النووية، وقد كافح لفهم الفارق الشاسع بين قيم الإنسانية والسياسة. ودعا القرار الدول الحائزة للأسلحة النووية وحلفاءها إلى الوفاء بالتزاماتها في ما يتعلق بنزع السلاح النووي واتخاذ تدابير للحد من خطر استخدام الأسلحة النووية، على نحو ما تعهدوا به من قبل. وكما ورد في "نداء ناغازاكي"، فإن تحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية هو واجب وضرورة. وتتطلب حماية القيم الإنسانية شجاعة وعمل متضافر. وقد حان الوقت لإعطاء الأولوية للإنسانية عن طريق القضاء التام على الأسلحة النووية. وأعرّب السيد "كونوي" عن أمله في أن يؤيد الجميع القرار المقترح.

قالت الدكتورة "دورهام" (مدير دائرة القانون الدولي والسياسات الإنسانية، اللجنة الدولية) إن القرار المعنون "السعي إلى القضاء على الأسلحة النووية: خطة عمل للفترة 2018-2021" جاء تحت رعاية الاتحاد الدولي واللجنة الدولية و107 جمعيات وطنية. ويعكس القرار مدى التقدم الذي أحرزته الحركة منذ إطلاق مجلس المندوبين لعام 2011 النداء التاريخي إلى جميع الدول لضمان عدم استخدام الأسلحة النووية مرة أخرى ومواصلة المفاوضات لحظر الأسلحة النووية والقضاء التام عليها وفقاً للالتزامات الدولية القائمة. إن شرعية الحركة مترسخة بقوة في شهادتها المباشرة على الآثار المروعة لاستخدام القنبلة الذرية في عام 1945، وفي عدم قدرتها على توفير استجابة إنسانية مناسبة إذا ما استُخدمت هذه الأسلحة مرة أخرى. وقد حددت الجهود الجماعية التي تبذلها الحركة منذ عام 2011 على نحو حاسم صيغة الخطاب الدولي بشأن الأسلحة النووية، وساهمت في عملية الحشد غير المسبوقة للدول التي أدت، في 7 تموز/يوليو 2017، إلى الخطوة التاريخية التي تمثلت في اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية. ورحب القرار بالمعاهدة الجديدة التي تحظر بشكل واضح وشامل الأسلحة النووية على أساس الاعتراف بعواقبها الإنسانية الكارثية؛ واستناداً إلى القانون الدولي الإنساني؛ ومبادئ الإنسانية؛ وما يمليه الضمير العام. وهذه المعاهدة هي خطوة أولى أساسية نحو القضاء على الأسلحة النووية. وتلزم خطة العمل الجديدة التي وضعتها الحركة المتعلقة بعدم استخدام الأسلحة النووية وحظرها والقضاء عليها للفترة 2018-2021، المرفقة بالقرار، كل مكون من مكونات الحركة بمواصلة العمل وتكثيفه. والحركة ملتزمة بزيادة الوعي بالعواقب الإنسانية والمخاطر المتزايدة التي ينطوي عليها استخدام الأسلحة النووية، والترويج للانضمام إلى الاتفاقيات الأخرى ذات الأهداف المماثلة، ولا سيما معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويُعد قادة الجمعيات الوطنية في وضع فريد يمكنهم من التأثير على حكوماتهم وعلى المشرعين والمجتمع الأوسع لاتخاذ إجراءات لتخليص العالم من الأسلحة النووية. وشكرت الدكتورة "دورهام" الجمعيات الوطنية الكثيرة التي عملت بلا كلل للمضي قدماً نحو تحقيق هذا الهدف؛ وستواصل اللجنة الدولية دعم هذه الجمعيات في الجهود التي تبذلها في هذا الشأن.

وقال الصليب الأحمر البريطاني إنه يتفق تماماً مع هدف السعي إلى القضاء على الأسلحة النووية. وتظل العواقب الإنسانية المحتملة لاستخدام مثل هذه الأسلحة أحد الاعتبارات المهمة العديدة في المناقشات العالمية بشأن هذه القضية البالغة الأهمية. ويتفهم الصليب الأحمر البريطاني الرغبة في الترويج للمعاهدة الجديدة، ومع ذلك، من المهم الترويج لنزع الأسلحة النووية وعدم الانتشار النووي بصفة عامة من خلال تشجيع الانضمام إلى المنتديات المتعددة الأطراف التي لها باع طويل في هذا الشأن. ويضمن اتباع نهج متوازن، في بيئة يتزايد فيها الاستقطاب، أن يُنظر إلى الحركة بوصفها صوت محايد موثوق به في هذه القضية. وأُفردت خطة العمل أولوية واضحة للترويج للمعاهدة الجديدة، وتضمنت أيضاً فقرات تقر بأنه عند اتخاذ قرار بشأن كيفية تنفيذ الإجراءات، يمكن للجمعيات الوطنية أن تأخذ في الحسبان السياقات الاجتماعية والسياسية التي تعمل فيها، وسيضع الصليب الأحمر البريطاني

في اعتباره الاستفادة من هذه الاستثناءات، وسيواصل الحفاظ على استمرار حوارهِ المباشر والخاص مع سلطاته الوطنية بشأن هذه القضية، بما يتماشى مع دوره المساعد في العمل الإنساني.

ذكرت **جمعية الصليب الأحمر القبرصي** أن الاستجابة للتهديد الذي تمثله الأسلحة النووية هي في صميم مهمة الصليب الأحمر والهلال الأحمر. وأيدت الجمعية الوطنية القرار الجديد وخطة العمل تأييداً تاماً. وعلى الرغم من أن عدداً قليلاً من الدول يمتلك حالياً أسلحة نووية، فإنها ليست مصدر قلق لتلك البلدان وحدها؛ فالعواقب الإنسانية المروعة في حالة استخدام هذه الأسلحة تجعلها مصدر قلق للجميع. ونظراً إلى حجم قبرص وموقعها، فإنها عرضة لأضرار جسيمة بسبب الأسلحة النووية، ومن المثير للربح أن نعرف أن سلاحاً نووياً واحداً بإمكانه أن يدمر بلداً بأكمله. وتأمل جمعية الصليب الأحمر القبرصي في أن يعتمد الجميع القرار وخطة العمل اعترافاً منهم بقيمة ما وردد فيهما وبعزم الصليب الأحمر والهلال الأحمر على تحويل العالم إلى مكان أكثر أماناً.

أكد **الصليب الأحمر الهولندي** أن اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية في عام 2017 كان لحظة أمل؛ فقد قدمت المعاهدة بديلاً قوياً تشد الحاجة إليه في مواجهة تهديد الدمار الشامل. وترتكز المعاهدة على مبادئ القانون الدولي الإنساني، وهي تتصدى لمصدر القلق الرئيسي للحركة بشأن العواقب الكارثية على البشر التي قد يحدثها أي استخدام للأسلحة النووية. ويهدف القرار الجديد إلى الاستفادة من المعاهدة، والبناء على العمل المهم الذي تضطلع به الحركة ضد الأسلحة النووية. وهو يحث الدول على الانضمام إلى المعاهدة الجديدة ووضع معاهدات نزع الأسلحة النووية الأخرى موضع التنفيذ. وللحركة صوت مؤثر وواضح في مجال العمل الإنساني يجب أن تستخدمه كجزء من مهمتها الإنسانية. وباسم ضحايا القنبلة الذرية اليابانيين، ومن أجل الأجيال القادمة، يحث الصليب الأحمر الهولندي جميع الجمعيات الوطنية على رعاية القرار.

وتحدثت **جمعية الصليب الأحمر في بالاو** باسم 14 جمعية وطنية في منطقة المحيط الهادئ موضحة أن اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية في تموز/يوليو 2017 كان تطوراً تاريخياً. ولدى دول المحيط الهادئ تجربة مباشرة مع الآثار المدمرة للأسلحة النووية على صحة الإنسان؛ فقد أجرت القوى الغربية أكثر من 350 تجربة نووية في جميع أنحاء المنطقة خلفت إرثاً مروعاً للمجتمعات المحلية في المنطقة التي تتعرض تعرضاً مباشراً للإشعاع الناتج عن التفجيرات، أو التي نشأ سكانها في بيئة أصبحت سامة بسبب الإشعاع. وقد أدان قادة المجتمعات المحلية في منطقة المحيط الهادئ استخدام المنطقة حقلاً للتجارب، وأيدوا الالتزامات بالتصدي للآثار المستمرة للتجارب النووية وإدارة النفايات النووية والقضاء عليها في جزر مارشال. وقد أصيب آلاف الضحايا بسرطان الدم، وسرطان الغدة الدرقية، وأمراض منهكة مثل أمراض الدم والأمراض الجلدية. وسُجّلت أعلى معدلات الإصابة بسرطان الدم النخاعي الحاد في العالم في بولينيزيا الفرنسية. وأيدت الجمعيات الوطنية في منطقة المحيط الهادئ القرار، الذي وفر سبيلاً للصليب الأحمر والهلال الأحمر لمناصرة القضية البالغة الأهمية المتمثلة في القضاء على الأسلحة النووية. ودعت جمعية الصليب الأحمر في بالاو الدول إلى الامتناع عن اللجوء إلى استخدام التجارب النووية أو التهديد بها تحت أي ظروف في الأماكن التي يمكن أن تتعرض فيها المجتمعات المحلية المدنية للخطر.

قالت **جمعية الصليب الأحمر الكولومبي** إنه قد يكون من المناسب إجراء دراسة فنية، بالتعاون مع اللجنة الدولية، عن تعزيز الوعي بالمعاهدة، والقضاء على الأسلحة النووية. وتم بالفعل إدراج هذا الموضوع في الخطة التشغيلية للجمعية الوطنية للفترة 2017-2021.

وقال **الصليب الأحمر في مالي** إنه من المناسب السعي إلى القضاء على الأسلحة النووية في وقت يشهد فيه العالم نزاعات مسلحة مستمرة، وتمتلك بعض المجموعات المسلحة معدات مساوية لمعدات الجيوش النظامية أو تتفوق عليها. وتتعرض مالي لهجمات مجموعات مسلحة منذ عام 2012، وليس من المستبعد أن تتمكن تلك المجموعات من الحصول على أسلحة نووية. وما من منظمة لديها القدرة على تلبية الاحتياجات الإنسانية للضحايا على المدى الطويل بعد هجوم نووي، ومن ثم، يجب اعتماد القرار وخطة العمل الجديدين دونما تأخير.

ذكَر **الصليب الأحمر النرويجي** الجميع بأنه قد قدم قراراً بشأن الأسلحة إلى مجلس المندوبين في عام 2009، الذي رحب بزيادة تركيز الدول على نزع الأسلحة النووية. وفي عام 2011، وجه مجلس المندوبين نداءً إلى الدول أن تشرع في المفاوضات حول

هذا الموضوع. وبحلول عام 2017، اعتمدت 122 دولة معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي نصت على حظر الأسلحة النووية استناداً إلى القانون الدولي الإنساني. وقدم عمل الحركة في مجال القضاء على الأسلحة النووية منذ عام 2011 مثلاً للعمل المتسق والمتضافر، وأظهرت النتائج التي تحققت في ما لم يزد على ثماني سنوات إلى أي مدى يمكن للعالم أن يتغير. وفي ما يتعلق بقضايا السياسة الإنسانية المتعلقة بالأسلحة، جرت العادة أن يعمل الصليب الأحمر النرويجي جنباً إلى جنب مع حكومته في حشد الدعم، ولكن في ما يتعلق بقضية الأسلحة النووية، أخفقت الجمعية الوطنية حتى الآن في حشد حكومتها لأن قضايا الأمن القومي طغت على مفهوم الأمن البشري. وهنأ الصليب الأحمر النرويجي جميع الجمعيات الوطنية التي تمكنت من حشد حكوماتها.

ورحب **الصليب الأحمر البرتغالي**، متحدثاً باسم الجمعيات الوطنية الناطقة باللغة البرتغالية في أنغولا، والرأس الأخضر، وغينيا بيساو، وموزمبيق، والبرتغال، وساو تومي وبرينسيبي، وتيمور-ليشتي، بمشروع القرار وأبدى تأييده له. وشدد الصليب الأحمر البرتغالي على أهمية الدبلوماسية الإنسانية في زيادة الوعي بالعواقب الإنسانية غير المقبولة الناشئة عن التهديد باستخدام الأسلحة النووية. وعلى نحو ما ورد في القرار، فإنه في مواجهة الخطر المتزايد باستمرار لاستخدام الأسلحة النووية، تتاح للحركة الفرصة لاستخدام موقفها لتعزيز التزام الدول الكامل بالمعاهدة الجديدة لحظر الأسلحة النووية والاتفاقيات الدولية الأخرى. ودعمت الجمعية الوطنية أيضاً إدراج المتطوعين الشباب وبرامج الشباب في عملية التوعية بشأن عدم استخدام الأسلحة النووية وحظرها، على النحو المبين في خطة العمل، على أمل أن يستمر الشباب في التأثير على الأجيال المقبلة. ودعا الصليب الأحمر البرتغالي الجمعيات الوطنية إلى العمل مع مجموعة دعم الحركة، والمساعدة في تنفيذ القرار.

وقال **الصليب الأحمر البلجيكي** إنه يؤيد القرار تأييداً تاماً. وفي ما يتعلق بخطة العمل، يجب اتخاذ عدد من الخطوات من أجل تحقيق القضاء على الأسلحة النووية، ويجب على الدول على وجه الخصوص التصديق على المعاهدة الجديدة ووضعها موضع التنفيذ. ويتمثل دور الجمعيات الوطنية في تعزيز وضع الحركة في بلدانها إلى أقصى حد ممكن، مع مراعاة قدرات الجمعيات الوطنية والسياقات التي تعمل فيها. وتلزم خطة العمل الجمعيات الوطنية بدعوة الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى اتخاذ تدابير للحد من مخاطر استخدامها من خلال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وسيواصل الصليب الأحمر البلجيكي توعية الجمهور بالعواقب الإنسانية للأسلحة النووية، ودعم الدبلوماسية الإنسانية التي تقودها الحركة في علاقتها مع الحكومات على أساس إقليمي وفقاً لخطة العمل.

أكدت **جمعية الصليب الأحمر الزامبي** أن زامبيا لا تصدّر أي نوع من الأسلحة. وقد زار ممثلو الجمعية الوطنية هيروشيما، وحضروا الاحتفالات بالذكرى السنوية، والتقوا الناجين من القنبلة الذرية، وعلموا بالصدمة والأضرار الرهيبة التي سببتها. وفي زامبيا، يوجد مثل يقول "إذا أردت السلام في بيتك، يجب أولاً أن تكون مسالماً"؛ ودعت جمعية الصليب الأحمر الزامبي قادة العالم إلى أن يفهموا أنهم لن يحققوا السلام من خلال التهديدات. والعالم متحد في رغبته في القضاء على جميع أشكال الأسلحة، بما في ذلك القنابل العنقودية، وتقليل استخدامها إلى الحد الأدنى. ودعت الجمعية الوطنية الجميع لاستخدام قوة الإنسانية لكسب المعركة ضد استخدام الأسلحة النووية.

وشكر **الصليب الأحمر الأسترالي** ممثل جمعية الصليب الأحمر في بالاو على حديثه البلوغ عن التجارب النووية التي استمرت في التسبب في معاناة كبيرة في منطقة المحيط الهادئ، بما في ذلك في مجتمعات السكان الأصليين في أستراليا. وكان الصليب الأحمر الأسترالي مؤيداً قوياً للجهود التي تبذلها الحركة للسعي إلى القضاء على الأسلحة النووية. ويوفر اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية مؤخراً محور تركيز جديد للنداء الذي أطلقته الحركة للقضاء على الأسلحة النووية. ولا تسمح مبادئ الحركة بالامبالاة الأخلاقية في مواجهة الآثار المروعة للأسلحة التي لم تكن هناك استجابة إنسانية كافية لها. ويجب أن يتحلى الصليب الأحمر والهلال الأحمر بالشجاعة في سعيهما إلى تحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية، وذلك أيضاً مع فهم المسار الحساس والدقيق الذي يجب أن يسلكاه في بيئة متزايدة التعقيد. وسيوفر الصليب الأحمر الأسترالي قيادة منضبطة ومركزة دعماً للقرار ولخطة العمل المصاحبة له.

وقال **الصليب الأحمر النمساوي** إن الحركة دأبت على الإشارة بلا كلل إلى العواقب الإنسانية الكارثية لأي استخدام للأسلحة النووية، وإنه من الأهمية بمكان ضمان القضاء على جميع الأسلحة النووية. وقد أيد الصليب الأحمر النمساوي باستمرار مبادرة إخلاء العالم من الأسلحة النووية، وأعرب عن تأييده القوي لاعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي تُعد أول قاعدة قانونية في التاريخ تنص على عدم قانونية الأسلحة النووية. ولكي تكون المعاهدة فعالة، يجب أن تدخل حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن، وأن يصدّق عليها عدد كبير من الدول، وبخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية وحلفائها؛ وسيكون الدعم الكامل والنشط من الجمعيات الوطنية بالغ الأهمية في حث حكوماتها على توقيع المعاهدة والتصديق عليها. وتخطط حكومة النمسا لاستضافة المؤتمر الأول للدول الأطراف بعد دخول المعاهدة حيز النفاذ، ربما في عام 2019، وستدعم الجمعية الوطنية هذا الحدث بأنشطة المجتمع المدني المعتادة. ويحث الصليب الأحمر النمساوي جميع الحاضرين على دعم القرار.

قال **الصليب الأحمر الألماني** إن الحركة دعت إلى إبرام اتفاقية مُلزِمة دولياً للقضاء على الأسلحة النووية منذ استخدامها في عام 1945. وتتيح خطة العمل الواردة في ملحق القرار لمكونات الحركة الترويج لتنفيذ معاهدة حظر الأسلحة النووية إلى أقصى حد ممكن. ومكّن النهج المتبع في صياغة القرار من اتخاذ موقف موحد على مستوى الحركة من خلال العمل في سياق محدد. وأعرب الصليب الأحمر الألماني عن أمله في تنفيذ أنشطة عالمية وإقليمية ووطنية في إطار شراكات جيدة للترويج لوضع المعاهدة موضع التنفيذ، مع الاعتراف بولايات مكونات الحركة ومهامها المحددة. ويفهم الصليب الأحمر الألماني أن استراتيجية المناصرة الإنسانية العالمية تقتصر على الموضوعات المتفق عليها والواردة في القسم الثاني من خطة العمل (التنسيق والدعم على الصعيد العالمي). والصليب الأحمر الألماني على أهبة الاستعداد للاضطلاع بدوره في تحقيق الأهداف المشتركة للحركة.

ورحب **الصليب الأحمر في كوستاريكا** بتركيز الحركة المستمر على القضاء على الأسلحة النووية، وأشار إلى دعم جمعياته الوطنية الكامل للقرار. ويجب أن يصبح استخدام الأسلحة النووية جزءاً من الماضي، وألا يتكرر على الإطلاق. وقد ألغت كوستاريكا جيشها في عام 1949، ولم يعرف أي من مواطنيها الذين تقل أعمارهم عن 70 عاماً القتال أو الخدمة العسكرية. ودعا الصليب الأحمر في كوستاريكا الجميع إلى التذرع بقوة الإنسانية لدعم القرار وتشجيع الحكومات على التصديق على المعاهدة.

قالت **جمعية الهلال الأحمر الأذربيجاني** إن العواقب الإنسانية المحتملة لأي هجوم أو انفجار نووي ستكون مدمرة وكارثية. وعلى الرغم من التهديد النووي المتزايد خلال الحرب الباردة، كان من الممكن تجنب هجوم عسكري واسع النطاق عن طريق إنشاء خطوط ساخنة وإجراء مفاوضات في الميدان. وتسير عملية نزع الأسلحة النووية بخطى بطيئة، مع تركيز الدول على تطوير أنظمة دفاع ونشر أسلحة في الفضاء الخارجي. ولم يُطلب من الصليب الأحمر والهلال الأحمر الاستجابة لعواقب انفجار سلاح نووي، ومع ذلك، ينبغي للحركة أن تنظر بشكل جماعي في كيفية توفير استجابة إنسانية لأزمة من هذا النوع. وفي هذا السياق، تشيد جمعية الهلال الأحمر الأذربيجاني بالعمل الذي تنفذه جمعية الصليب الأحمر الياباني، بقيادة السيد "كونوي"، في تنظيم اجتماعات رفيعة المستوى للتركيز على تلك القضايا، ومناقشة الخطوات الممكنة لمنع استخدام الأسلحة النووية. وتؤيد جمعية الهلال الأحمر الأذربيجاني القرار وخريطة الطريق تأييداً تاماً.

اعتمد القرار CD/17/4.

9- التعليم والاحتياجات الإنسانية ذات الصلة (CD/17/9، والقرار CD/17/R6)

قدم السيد "دومينيك شتيلهارت" (مدير العمليات، اللجنة الدولية)، هذا البند قائلاً إن صياغة القرار بشأن التعليم جاءت استجابة للوعي المتزايد بالاحتياجات الإنسانية للتعليم التي نتجت عن النزاعات، والعنف، وحالات الطوارئ. وتشير المجتمعات المحلية المتضررة نفسها باستمرار إلى التعليم بوصفه حاجة ذات أولوية في جميع البلدان التي تعمل فيها الحركة. ويوجد نحو 462 مليون شخص تتراوح أعمارهم بين 3 و18 عاماً يعيشون في بلدان متضررة من أزمات، من بينهم 75 مليون شخص بحاجة إلى دعم تعليمي؛ ويوجد 37 مليون شاب غير ملتحقين بالدراسة بسبب تعطل توفير التعليم كخدمة عامة أساسية. لذلك، يوجد نداء قوي للحركة للانخراط في هذا القطاع. ويتمتع الصليب الأحمر والهلال الأحمر بميزة نسبية كبيرة لأنهما يعملان على أرض الواقع، حتى في المجتمعات المحلية النائية حيث تتعطل العملية التعليمية في كثير من الأحيان. ويحظى التعليم بالحماية بموجب قواعد

القانون الدولي الإنساني، وينشط الكثير من الجمعيات الوطنية بالفعل في مجال التعليم الإنساني. ويتيح القرار الفرصة للحركة للإقرار بالدور البالغ الأهمية الذي يؤديه التعليم في صون الكرامة، وتعزيز التنمية الاقتصادية والتماسك الاجتماعي، وبناء القدرة على الصمود، وتحقيق السلام. وهو يتناول أيضاً الاحتياجات المتعلقة بالتعليم في حالات الطوارئ.

وقالت **الدكتورة "نافو تراوري"** (المديرة الإقليمية لأفريقيا، الاتحاد الدولي) إن هناك حاجة متزايدة لدعم التعليم في الأوضاع الإنسانية. ولذلك، فقد حان الوقت لأن تنظر الحركة إلى التعليم باعتباره أولوية إنسانية، وأن تعمل على تضافر الجهود لوضع نهج متعدد التخصصات ومنسق يهدف إلى تحقيق التوسع والاستدامة. ومن المهم لمكونات الحركة أن تعمل كل على حدة، وبالتعاون مع بعضها بعضاً ومع أصحاب المصلحة الآخرين الموجودين بالفعل على أرض الواقع من أجل توفير التعليم للأشخاص المتضررين من النزاعات المسلحة والكوارث، وخاصة الأطفال والمراهقين والشباب. ويدعم القرار المشاركة المتنوعة من جانب مكونات الحركة في قطاع التعليم، وهو مبني على الممارسات الحالية لتلبية الاحتياجات التعليمية في مجالات الحد من مخاطر الكوارث، والصحة، والمياه، والصرف الصحي، والنظافة الصحية، وسبل كسب العيش، والهجرة، والإدماج الاجتماعي، وتعزيز ثقافة السلام. وفي أثناء أزمة فيروس إيبولا في أفريقيا، شاركت الحركة في توزيع الأغذية في المدارس، وتمويل المصروفات الدراسية؛ وتوفير المعدات، والمراحيض، والمياه لغسل اليدين. وفي الأمريكتين، يتم توفير التعليم المهني والتدريب المهني للشباب في مجالي الصحة وإنقاذ الأرواح بهدف الحد من العنف والتهميش الاجتماعي. وفي آسيا، تنتشر الجمعيات الوطنية المبادئ والقيم والمعايير الإنسانية، وتشارك في أنشطة لإعادة تأهيل المرافق التعليمية، وتساعد الطلاب والمعلمين على التأهب لمنع الكوارث. وفي أوروبا، توفر الجمعيات الوطنية التدريب على تعلم اللغات والمساعدة المنزلية. وفي الشرق الأوسط، يتم توفير أماكن صديقة للأطفال في المدارس، وأيضاً توفير الدعم النفسي. ويمكن للحركة أن تقدم خدمات تكميلية وأن تضمن أنها تحدد دورها الفريد ومكانتها من أجل مواصلة دعم الفئات الأكثر ضعفاً. ويُقترح أن تضع الحركة إطاراً متعدد التخصصات من شأنه أن يتيح لمكوناتها العمل على المدى القصير والطويل، على أساس الأدلة وبالشراكة مع الجهات الفاعلة الأخرى في المجال الإنساني.

وشجع القرار جميع مكونات الحركة على تعزيز عملها لتلبية الاحتياجات المتعلقة بالتعليم في استجابتها للطوارئ، وتعزيز الحصول على التعليم، وضمان استمرارية خدمات التعليم، بالإضافة إلى ضمان سلامة الطلاب والعاملين في مجال التعليم وحمايتهم. وسيتم دمج الاحتياجات الإنسانية المتعلقة بالتعليم في تقييمات الطوارئ، وخططها، وأنشطتها. ويمكن إجراء تقييم لكيفية استخدام المرافق التعليمية كملاجئ في أوقات الأزمات، وكيفية بناء مرافق لتمكين الأشخاص من الالتحاق بالمدارس. ومن المقرر العمل مع الدول والجهات الفاعلة الأخرى لتحديد كيفية استئناف العملية التعليمية بعد تعطلها. ويشجع القرار أيضاً الحركة على مواصلة العمل على التعليم في جميع الأوقات، وإيجاد تعليم قائم على المهارات والقيم، وتطوير المناهج ذات الصلة. ومن شأنه أن يساعد الدول وأصحاب المصلحة الآخرين على العمل مع الحركة لاستحداث أدوات من أجل التأهب والاستجابة والتعافي تسهم في تعزيز قدرة قطاع التعليم على الصمود وشموله للجميع. ووجهت الدكتورة "نافو تراوري" الشكر لكل من ساهم في صياغة القرار، الذي يهدف محتواه إلى فتح باب الأمل في مستقبل أفضل للمجتمعات المحلية المتضررة، ولا سيما الشباب.

قال **الصلب الأحمر النمساوي** إنه يتحدث باسم 23 جمعية وطنية تشكل جزءاً من شبكة التعليم الإنساني، التي شاركت في حلقة العمل التشاورية للتعليم الإنساني في فيينا في تموز/يوليو 2017. وهذه هي المرة الأولى التي تقدم فيها الحركة قراراً يركز على التعليم باعتباره حاجة إنسانية، ويتضمن الحصول الآمن على التعليم في أوقات الأزمات والكوارث، بالإضافة إلى التعليم بوصفه برامج قائمة على القيم والمهارات موجهة للأطفال والشباب. ومن هذا المنظور، أوصت الشبكة بإدخال أربعة تعديلات على القرار: (1) إدراج عبارة "وإعلاء المبادئ الإنسانية والتطلع لمستقبل أفضل" في الفقرة الأولى من الديباجة بعد عبارة "الكرامة والحياة الإنسانية"؛ (2) إضافة ما يلي بعد عبارة "المرافق التعليمية وحمايتهم" في نهاية الفقرة الحادية عشرة من الديباجة: "وتشمل تعزيز المبادئ والقيم الإنسانية، وتوفير المعارف والمهارات الضرورية لتخفيف المعاناة الإنسانية ومنع حدوثها، وحماية الحياة والصحة، وضمان احترام البشر، وتعزيز القدرة على الصمود ليعيش الجميع بكرامة، ويمدون يد العون والمساعدة لبعضهم البعض"؛ و(3) إضافة فقرة جديدة 4-هـ: "تشجيع توفير التعليم القائم على المهارات والقيم ودعمه، لتعزيز فهم المبادئ الأساسية وتطبيقها، ومن ثم المساهمة في بناء ثقافة قائمة على الاحترام والحوار والسلام"؛ و(4) إضافة عبارة "بما في ذلك المبادئ والقيم

الإنسانية" في الفقرة 4-و داخل القوسين قبل عبارة "وإدارة الكوارث". وقد تم تشارك التعديلات والاتفاق عليها مع الاتحاد الدولي واللجنة الدولية.

أوضح **الاتحاد الدولي** أن الكثير من الأطفال تعرضوا للصدمة والعنف، وهم معرضون لأن يصبحوا جيلاً ضائعاً عازماً على الانتقام وممارسة العنف بدورهم، وذلك بسبب عدم توافر رأس المال الاجتماعي والمعارف اللذين كان يمكن توفيرهما لهم من خلال التعليم. ويمكن تعزيز احترام الذات واحترام الآخرين من خلال التنقيف ونشر المبادئ الأساسية؛ ولهذا السبب، أيد الاتحاد الدولي التعديلات التي اقترحها الصليب الأحمر النمساوي باسم الشبكة العالمية للتعليم الإنساني. وأعرب أيضاً عن رغبته في اقتراح إضافة فقرة أخرى إلى الديباجة على النحو التالي: "وإذ يلاحظ بامتنان أن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي) يبحث في إمكانية إدراج التعليم في خطته المستقبلية ك مجال إضافي من مجالات تركيز عمله".

أفتت **جمعية الصليب الأحمر الكولومبي** الانتباه إلى الحاجة إلى بناء قدرات الأفراد، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. والحركة بحاجة إلى رؤية استراتيجية بشأن التعليم يمكن أن تساعد في بناء القدرة على الصمود وتحقيق السلام والتنمية.

طلبت **جمعية الصليب الأحمر الأيرلندي** إدراج إشارة إلى السجناء في قائمة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في الفقرة 4-ز بترقيتها الجديد. وفي الجزء التمهيدي من الفقرة 4، ينبغي التمييز بين التعليم كأداة للتنمية والتعليم كأداة للتأقن.

طلبت **جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني** إضافة فقرة إلى ديباجة القرار تقر بدور المتطوعين في توفير الخدمات التعليمية. وفي الفقرة الثانية من الديباجة، يمكن الإشارة إلى التعليم بوصفه خدمة عامة أساسية ليس في حالات الطوارئ فحسب، ولكن أيضاً في حالات الاحتلال.

طلب **الرئيس** من المندوبين الذين يقترحون إدخال تعديلات تقديم نسخة مكتوبة من تعديلاتهم المقترحة لإدراجها في المسودة النهائية للقرار. وستواصل المداولات بشأن القرار في جلسة عامة في اليوم التالي.

رُفعت الجلسة في الساعة 02:00 بعد الظهر

السبت 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2017

الساعة 02:00 بعد الظهر

البند 3 من جدول الأعمال: المتابعة والتقارير المرحلية في جلسة عامة

16- تنفيذ مذكرة التفاهم والاتفاق بشأن التدابير التشغيلية، الموقَّعين في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2005، بين جمعية ماجن دافيد أدوم الإسرائيلية وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني (الوثيقة CD/17/16)، والقرار (CD/17/R5)

قال السيد "تيكنير" (المراقب المستقل) إنه يرغب في تسجيل احترامه وإعجابه بما تقوم به كل من جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وجمعية ماجن دافيد أدوم الإسرائيلية من عمل إنساني. وأبدى رغبته في التعبير عن تقديره لقيادتي الجمعيتين الوطنيتين لما قدمتهما له من عون ودعم للقيام بدوره بوصفه مراقباً مستقلاً.

وقد انصب تركيز عمله على مدى الأشهر الثمانية عشر الماضية والتقارير الواردة في الوثيقة CD/17/16 على تنفيذ أحكام النطاق الجغرافي لمذكرة التفاهم، الذي لم يتحقق بعد. وأعرب عن اعتقاده بوجود نقطة تحول محتملة في التاريخ الطويل من الإخفاق في تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في عام 2005. ووجهت دعوة صريحة إلى حكومة إسرائيل لدعم تنفيذ مذكرة التفاهم بموجب قرار تمت الموافقة عليه بالإجماع في المؤتمر الدولي المنعقد في عام 2015. وتمت متابعة القرار من خلال عمليات تمثيل مباشرة لجمعية ماجن دافيد أدوم الإسرائيلية لدى حكومة إسرائيل. ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن حكومة إسرائيل أبلغته بصفته المراقب المستقل بأن "سيارات الإسعاف التابعة للبلدية"، وهي سيارات الإسعاف التي تعمل في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، "ستحمل، بصفة دائمة، شعاراً مختلفاً عن شعار جمعية ماجن دافيد أدوم، الذي سيستنى تمييزه بوضوح عن الشعار الرسمي للجمعية". والتزمت الحكومة أيضاً بجدول زمني لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ القرار الحازم الذي تم اتخاذه. وقد أرفق بالتقرير نسخة من الخطاب الذي تلقاه السيد "تيكنير" من حكومة إسرائيل. وقد لقي الخطاب ترحيباً كبيراً.

وبصفته المراقب المستقل، شدد على أهمية إتمام العملية قبل عقد المؤتمر الدولي المقبل بوقت كافٍ لإتاحة الفرصة للتحقق بشكل مستقل من إجراء التغييرات التي وعدت بها الحكومة. وأعرب عن ثقته في أن حكومة إسرائيل تقدر تقديراً كاملاً أهمية هذا الجدول الزمني. وطلب رسمياً استشارته بشأن الشعار البديل الذي سيتم اعتماده للتأكد من إمكانية تمييزه بصورة كافية عن شعار جمعية ماجن دافيد أدوم، على نحو ما وعدت به حكومة إسرائيل. وبالنظر إلى العملية الكبيرة والرفيعة المستوى والمشاركة بين الجهات المعنية التي تم تنفيذها، والأهمية التي يكتسبها تنفيذ حكومة إسرائيل وجمعية ماجن دافيد أدوم الكامل لمذكرة التفاهم، وتوافق الآراء الموحدة لجميع الدول في المؤتمر الدولي في عام 2015 بشأن الحاجة إلى حل تلك القضايا، يظل السيد "تيكنير" متفانلاً بشأن إمكانية تحقيق التنفيذ الكامل قبل انعقاد المؤتمر الدولي المقبل بوقت كافٍ. وقبل عامين، كان هناك شعور بأن الحركة قد قررت منح الأطراف المسؤولة عن التنفيذ فرصة أخيرة. وأوضح في تقريره أنه لن تكون هناك رغبة في مزيد من التأخير في التنفيذ، وأنه يجب ألا يكون هناك تأخير في وقف أنشطة جمعية ماجن دافيد أدوم في المنطقة التي اعتُبرت ضمن النطاق الجغرافي لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، وأنه يجب ألا يكون هناك توسع في تلك الأنشطة.

وفي ما يتعلق بتنفيذ الاتفاق بشأن التدابير التشغيلية، من الواضح أن الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل في عام 1967 لا تزال تحت الاحتلال. وتوجد بها إدارة عسكرية مدنية إسرائيلية، وهناك قيود على وصول الفلسطينيين توجب عليهم الحصول على تصاريح لدخول القدس أو التنقل بين غزة والقدس والضفة الغربية. وتحدث السيد "تيكنير" في تقريره عن اعتقاد جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني بوجود تشجيع جمعية ماجن دافيد أدوم لتكون مناصراً أقوى أمام حكومة إسرائيل بشأن قضايا الوصول المهمة التي تواجه جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني. وقد فهم أن جمعية ماجن دافيد أدوم مستعدة لتقديم المساعدة، ورحب بهذا

الاستعداد وشكر الجمعية عليه. ولكن على الرغم من التحسينات المهمة الماضية، لم تحقق كلتا الجمعيتين الوطنيتين مستوى التعاون الذي تتطلبه الالتزامات التي تعهدتا بها تجاه بعضهما البعض في الاتفاق بشأن التدابير التشغيلية. وإنصافاً لجمعية ماجن دافيد أدوم، لم يتقدم التعاون بسبب الاعتقاد أن جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني تبنت فكرة وجوب تنفيذ الأحكام الخاصة بالنطاق الجغرافي أولاً. وحث كلتا الجمعيتين الوطنيتين في تقريره رسمياً على زيادة تعاونهما بقوة. وأعرب عن اعتقاده العميق بالحاجة إلى المزيد من بناء الثقة على كلا الجانبين، وأن هذا الأمر سيدعم العمل الإنساني الذي يضطلع به الصليب الأحمر والهلال الأحمر في المنطقة. والأهم من ذلك، من شأن زيادة حسن النوايا لدى الجانبين أن يساهم أيضاً في تنفيذ مذكرة التفاهم نفسها. وقد تحقق الحد الأقصى من نزاهة الحركة من خلال قبول الجمعيتين الوطنيتين في وقت واحد في الحركة في عام 2006. وحث السيد "تيكنير" الحركة والطرفين على إحياء روح التضامن داخل الحركة، ما يظهر الحركة في أفضل صورة. وتلتزم الحركة بالمبادئ الأساسية، ولا سيما مبدأ الوحدة؛ فتلجأ للمبادئ التي يجب أن تقيس بها كلتا الجمعيتين الوطنيتين سلوكهما في الفترة المقبلة من أجل تحقيق التنفيذ الكامل لمذكرة التفاهم. وتعتبر الحركة عن أملها في العمل مع الجمعيتين الوطنيتين وتضامنها معهما.

قالت الدكتورة "مؤمنة كامل" (أمين عام جمعية الهلال الأحمر المصري) إنها، بصفتها رئيسة لمجموعة مخصصة من تسع جمعيات وطنية، كُلفت بمهمة صياغة قرار لعرضه على مجلس المنوبين. وانضم الأمين العام للمنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر إلى المجموعة، وقدمت اللجنة الدولية والاتحاد الدولي الدعم لها. وقدم المراقب المستقل للمجموعة بياناً موجزاً عن عمله. وتمت صياغة القرار وفقاً للمبادئ الأساسية مع مراعاة إمكانية قبوله من جمعية ماجن دافيد أدوم الإسرائيلية وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني.

قالت جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني إنه عند اعتماد البروتوكول الثالث والشارحة الجديدة، كانت هناك آمال عريضة أن الحركة تقترب من تحقيق مبدأ العالمية. على الرغم من ذلك، في السنوات الاثنتي عشرة الماضية منذ توقيع مذكرة التفاهم، كان هناك فقدان لمبدأ الوحدة. ولا تطلب جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني الكثير، فهي لم تطلب سوى أن تعامل على قدم المساواة مع غيرها من الجمعيات. وفي سياق مختلف، ربما وصفت الخطاب الذي ورد من وزارة خارجية دولة إسرائيل بأنه تدخل في عمل الحركة. إلا أنه في السياق الحالي، أعربت الجمعية الوطنية عن تقديرها للخطاب، وأبدت استعدادها لإتاحة فرصة لتنفيذ مذكرة التفاهم على مدار العامين المقبلين. وذكر بعض الزملاء الجميع بمشاعر الأمل والسعادة التي سادت في عام 2006 عندما تم توقيع مذكرة التفاهم وانضمت جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وجمعية ماجن دافيد أدوم إلى الحركة؛ وتنتظر جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني إلى عام 2019 على أنه عام آخر يمكن أن تأمل فيه الحركة وأطفال إسرائيل وفلسطين في تحقيق السلام.

اعتمد القرار CD/17/R5.

البند 4 من جدول الأعمال: بنود مطروحة للنقاش واتخاذ قرار بشأنها في جلسة عامة (مستأنف)

9- التعليم والاحتياجات الإنسانية ذات الصلة (الوثيقة CD/17/9، والقرار CD/17/R6) (مستأنف)

دعا الرئيس الوفود إلى التعليق على مشروع القرار المنقح بشأن التعليم الذي أجريت بشأنه مشاورات غير رسمية منذ اليوم السابق.

قال الصليب الأحمر النرويجي إن الآباء المتضررين من النزاعات أو الكوارث لا يتمكنون في كثير من الأحيان من إرسال أطفالهم إلى المدارس. ويُحرم الأطفال المفعمون بالإمكانيات، والأحلام، والآمال، والطموحات من إحدى أهم الفرص التي يمكن إتاحتها لجيل مقبل. وتفقد المجتمعات المحلية المتضررة من النزاعات أو الكوارث أو حالات الطوارئ الموارد المستقبلية اللازمة لإعادة

بناء مجتمعاتها وتنميتها. وغالباً ما كان يُنظر إلى الافتقار إلى الحصول على التعليم من منظور المساعدة الإنمائية، ولكن كما ورد في تقرير المعلومات الأساسية، فإن التعليم حاجة إنسانية. ويتعطل التعليم بطبيعة الحال في حالات النزاع المسلح والكوارث حيث يكون الصليب الأحمر والهلال الأحمر حاضرين في كثير من الأحيان ويقدمان الخدمات للسكان المتضررين. وعلى الرغم من أن الآباء والأطفال ينظرون إلى التعليم في أوقات الطوارئ بوصفه أولوية، غالباً ما يكون تمويله ضعيفاً، وتكون الاستجابة بعيدة عن تلبية تلك الاحتياجات. وجاء مشروع القرار في الوقت المناسب لأنه يشجع الحركة بوضوح على دعم الجهود الرامية إلى ضمان الحصول على التعليم، ومواصلة التعليم بطريقة شاملة. وتتمتع الحركة بوضع جيد يمكنها من إحداث فرق في حياة الأطفال، والعائلات، والمجتمعات المحلية، وإتاحة مستقبل أفضل لكل فتاة وفتى. وأعرب الصليب الأحمر النرويجي عن تأييده القوي للقرار.

وأكدت **جمعية الصليب الأحمر في بليرز**، التي تتحدث أيضاً باسم الصليب الأحمر الجاميكي والصليب الأحمر السورينامي، دعمها الكامل للقرار، إذ يُعد التعليم حاجة إنسانية بالغة الأهمية. وفي جميع الظروف، تواصل الجمعيات الوطنية في منطقة الكاريبي تقديم الخدمات للفئات الأكثر ضعفاً من خلال بناء القدرات عن طريق الدورات التدريبية والتدخلات التشاركية، وبناء الوعي من خلال حشد المجتمع المحلي وخلق فرص اقتصادية مصحوبة بالتدريب والمهارات اللازمة للشباب، وتعزيز عملية المناصرة لدى السلطات وقادة المجتمعات المحلية، بما في ذلك المدارس، والسجون، ودور رعاية الأيتام. وسيكون للقرار تأثير في دفع مهمة الصليب الأحمر والهلال الأحمر قدماً، وتمكين الجمعيات الوطنية من العمل مع صناعات القرار والسلطات المحلية من أجل الدفع لتطوير المناهج الدراسية لتتضمن التدريب على القيم الإنسانية، والإسعافات الأولية، وإنقاذ الأرواح، وبرامج أخرى. وتندرج معظم أعمال الصليب الأحمر والهلال الأحمر تحت مظلة القيم الإنسانية؛ فمن الأهمية بمكان تحقيق القدرة على الصمود، وتمكين الشباب وعائلاتهم ومجتمعاتهم المحلية، وتحسين أوضاعهم المعيشية، وتحديد فرص التغيير الإيجابي والحصول عليها.

قال **الصليب الأحمر الألماني** إن النزاعات المسلحة، والكوارث، وحالات الطوارئ الأخرى غالباً ما تؤدي إلى تعطيل التعليم، ومن ثم، فهي تشكل تهديداً لكرامة الإنسان وتنميته، والتقدم الاقتصادي، والتماسك الاجتماعي، والسلام. وفي حين تقع المسؤولية الأساسية عن التعليم على عاتق الدول، رحب الصليب الأحمر الألماني بالجهود التي تبذلها مكونات الحركة والجهات الفاعلة الأخرى للنظر في المسائل المتعلقة بالتعليم في إطار ولاية كل منها، وبما يناسب السياق المحدد. وأعرب الصليب الأحمر الألماني عن خالص شكره لكل من شارك في صياغة القرار وفي وضع التدابير الممكنة لمكونات الحركة لتعزيز الحصول على التعليم وفقاً للقانون الدولي والمبادئ الأساسية. وشجع القرار مكونات الحركة على تقييم الاحتياجات الإنسانية المتعلقة بالتعليم والاستجابة لها، وأثار مسألة الحاجة إلى التعليم الإنساني بوصفه عنصراً أساسياً في تعزيز ثقافة نبذ العنف وتحقيق السلام. ويلعب الشباب في بيئات التعليم الرسمي وغير الرسمي دوراً حاسماً لصالح الجمعيات الوطنية بصفقتهم أفراداً في المجتمعات المحلية المتضررة ومتطوعين وقادة، ومن ثم، يجب أن يكونوا في صميم برامج التعليم الإنساني. وأطلق شباب الصليب الأحمر الألماني مؤخراً حملة تعليم تستمر ثلاث سنوات، وهي تروج للقيم الإنسانية، وتشجع المتطوعين الشباب على أن يصبحوا أعضاء فاعلين في مجتمعاتهم المحلية، ووسطاء من أجل الإنسانية.

وقالت **جمعية الهلال الأحمر الأذربيجاني** إن القرار مهم في الاعتراف بالتعليم بوصفه مكوناً مهماً في صون الكرامة الإنسانية، والإدماج الاجتماعي، وتنمية قدرات الأفراد ومهاراتهم، وتحقيق التنمية الاقتصادية، والتماسك الاجتماعي، وتعزيز الاستقرار والسلام. ووفقاً للاتجاهات الحالية، لن يتمكن سوى 70٪ من الأطفال في البلدان المنخفضة الدخل من إتمام مرحلة كاملة من التعليم الابتدائي بحلول عام 2030. ومن أجل عكس مسار هذا الاتجاه، من الضروري توافر إرادة سياسية، واتخاذ إجراءات على مستوى الدولة، واستخدام موارد إضافية. ويُعد التعليم، أكثر من أي وقت مضى، مسؤولاً عن صقل المهارات، والتوجهات، والسلوكيات اللازمة التي من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق تنمية مستدامة وشاملة. وتقع على عاتق الصليب الأحمر والهلال الأحمر مسؤولية الاضطلاع بدور في حل قضية التعليم، على سبيل المثال، في المراحل الأولى من النزاع في أذربيجان، أقامت جمعية الهلال الأحمر الأذربيجاني، بمساعدة الاتحاد الدولي، مخيمات للأطفال الذين حصلوا على اللوازم الدراسية، والكتب المدرسية حتى يتسنى لهم مواصلة تعليمهم. بالإضافة إلى ذلك، وقّعت الجمعية الوطنية مذكرة تفاهم مع وزارة التعليم الأذربيجانية تمكنها من نشر المعارف والمعلومات في المؤسسات التعليمية، بما فيها تلك المؤسسات التي تقع في مناطق الخطوط الأمامية. وهي تنظم

أيضاً دورات تدريبية وحلقات عمل بالتزامن مع الدعم الذي تتلقاه من اللجنة الدولية في مجالات القانون الدولي الإنساني، والإسعافات الأولية، والدعم النفسي والاجتماعي، بالإضافة إلى حلقات عمل لتعليم اللغات لمساعدة المهاجرين على الاندماج في المجتمع. وأيدت جمعية الهلال الأحمر الأذربيجاني القرار تأييداً كاملاً، وأعربت عن أملها في أن يحقق نتائج ملموسة.

وقدمت جمعية الهلال الأحمر في جمهورية إيران الإسلامية الشكر لكل من ساهم في صياغة القرار. وفي ما يتعلق بالأشخاص الأكثر تضرراً من النزاعات المسلحة، والكوارث، وحالات الطوارئ الأخرى، يُعد التعليم حاجة إنسانية أساسية، وينبغي بذل الجهود لضمان توفيرها ودعمها في العمل الإنساني اليومي. ويساعد الحصول على التعليم وتعزيز حماية التعليم على تغيير العقول، وإنقاذ الأرواح، وتحسين القدرة على الصمود. ويجب على جميع أعضاء الحركة دعم التعليم القائم على القيم الإنسانية. وأيدت جمعية الهلال الأحمر في جمهورية إيران الإسلامية القرار، وستدعم تنفيذه دعماً كاملاً.

ذكرت جمعية الصليب الأحمر الغامبي إنه من أجل أن يكون الصليب الأحمر والهلال الأحمر فعالين ويحافظا على أهميتهما، فإنهما يواصلان الحديث عن المشاركة، والإدماج، وإتاحة المجال للمتطوعين الشباب لقيادة الجمعيات الوطنية. ويمكن للتعليم الإنساني أن يدعم هذا الهدف من أجل عمل الحركة. وفي المأزق السياسي الأخير الذي شهدته غامبيا في عام 2016، اضطر أكثر من 162 ألف شخص، نصفهم من النساء والأطفال، إلى ترك البلاد التماساً للجوء في السنغال وغينيا بيساو؛ وكان لذلك الحدث تأثير بالغ على تعليم الشباب. وفي سياق دعم قدرة المجتمع المحلي على الصمود، والتأهب، والإنذار المبكر، والعمل المبكر، يجب أن تكون المعرفة هي القوة الدافعة. وفي الجمعيات الوطنية، تُستخدم منهجيات مختلفة في تدريب الموظفين والمتطوعين الشباب وضحايا الكوارث، وتعليمهم، وتعزيز قدراتهم. ويمكن أن تقبل الحركة ككل التعليم الإنساني، على النحو المحدد في التقرير؛ ولذلك أيدت جمعية الصليب الأحمر الغامبي القرار.

قال الصليب الأحمر في جنوب السودان إن تحركات سكانية كبيرة حدثت في جنوب السودان على مدار أكثر من 60 عاماً، ما تسبب في عدم تمكن الكثير من الأطفال والمراهقين من إتمام تعليمهم. وتوجد حاجة إلى توجيهات لسد الفجوات في تعليم الأطفال في المجتمعات المحلية الضعيفة. وبالتالي، أيد الصليب الأحمر في جنوب السودان اعتماد القرار في ما يتعلق بتوفير التعليم الإنساني في حالات الطوارئ.

ورحبت جمعية الصليب الأحمر الأيرلندي بالقرار، وشددت على أن التعليم يُعد حاجة أساسية وحق من حقوق الإنسان يلي في الأهمية مباشرة الاحتياجات الإنسانية للغذاء، والماء، والمأوى. والتعليم عامل رئيسي للتغيير، وعنصر لبناء القدرات والثقة، والأفضل أن يوفره النظراء محلياً، وليس في شكل تدخل خارجي؛ وقد أثبت التعليم بين النظراء في السجون في أيرلندا فعالية كبيرة. وعند توفير خدمات التعليم، تتاح للجمعيات الوطنية فرصة لتكوين شراكات وتبادل الخبرات. وقد لقي التركيز في القرار على دور المناصرة وتنمية الأشخاص، وإتاحة مساحة لتقديم الخدمات بصفة رسمية وأيضاً بصفة غير رسمية، والتعليم المهني وتحقيق النتائج التي توفر سبل كسب العيش، وأيضاً على الأشخاص ذوي الإعاقة – ترحيباً كبيراً. وطلبت جمعية الصليب الأحمر الأيرلندي أن تفكر الجمعيات الوطنية، عند تنفيذ القرار، في نزلاء السجون. ويُعد إدراج المعرفة بالقانون الدولي الإنساني والإسعافات الأولية مهماً لأن كليهما يرسخ احترام الحياة.

وأيدت جمعية الهلال الأحمر القطري القرار، وأبدت استعدادها لتنفيذه، مؤكدة على أهمية التعليم في حالات النزاع المسلح. ويجري تنفيذ اتفاقية في قطر في ما يتعلق بتوفير التعليم للجميع، بما في ذلك في مناطق النزاع المسلح من أجل مساعدة الفئات الأكثر ضعفاً والجمعية الوطنية على أهبة الاستعداد للعمل مع الشركاء في المجال الإنساني الدولي من أجل توفير التعليم في حالات النزاع والكوارث، وتعزيز السلام والأمن.

قالت جمعية الصليب الأحمر في كوت ديفوار إن التعليم في كوت ديفوار وفي البلدان الأفريقية بصفة عامة هو وسيلة للتركيز على مبدأ الإنسانية؛ لأنه يجلب الفرص لجميع مستويات المجتمع ويحقق لها الاستقرار، ويمكن من تعزيز كل من المساواة بين الجنسين والتنوع. وفي أوقات السلم، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به، ولكن في حالات الطوارئ، يصبح الحصول على

التعليم أكثر صعوبة. ولهذا السبب، أيدت جمعية الصليب الأحمر في كوت ديفوار القرار تأييداً تاماً، وطلبت دعماً خاصاً من الجمعيات الوطنية الشقيقة من أجل البلدان التي تمر بأزمات.

قال الرئيس إن جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني قدمت طلباً لإدراج إشارة إلى التعليم في حالات الاحتلال في القرار. وتم تذكيرها بأن القسم الخاص بالأمر القانونية من وثيقة المعلومات الأساسية يتضمن فقرة عن التعليم في حالات الاحتلال، ولذلك اعتُبر طلب جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني قد تم التعامل معه على النحو المناسب.

اعتمد القرار CD/17/R6.

البند 5 من جدول الأعمال: بنود لاتخاذ قرار بشأنها في جلسة عامة

10- الصحة والرعاية

10-1 تلبية الاحتياجات في مجال الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي (الوثيقة CD/17/10.1، والقرار CD/17/R7)

قالت السيدة "والستروم" (جمعية الصليب الأحمر السويدي) إنه تم عقد حلقة عمل حضرها عدد كبير من المشاركين في الصباح من أجل مناقشة القرار الخاص بتلبية الاحتياجات في مجال الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي. وسيكون من المفيد التعلم من خبرة الجمعيات الوطنية المنخرطة في تلبية الاحتياجات في مجال الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي في أوقات النزاع والكوارث والأزمات الأخرى. وسيتقاطع هذا الموضوع مع العديد من الموضوعات الأخرى التي نوقشت في مجلس المندوبين، بما في ذلك موضوعات الهجرة، والتعليم، وإعادة الروابط العائلية. وتم تكليف حلقة العمل بتحديد كيفية معالجة الفجوات والتداخلات، وأصبح من الواضح أنه لا توجد تداخلات ولكن هناك فجوات متزايدة بسبب نقص القدرات والمعرفة والوعي لدى الصليب الأحمر والهلال الأحمر، والحكومات، والسلطات الصحية الوطنية. وتوجد فجوات كبيرة بين الاحتياجات الحالية والقدرة على الاستجابة من خلال توفير الدعم النفسي ودعم الصحة العقلية الأساسي على المستوى المحلي. ولدى الجمعيات الوطنية إحساس قوي بالحاجة إلى توسيع نطاق عملها، سواء على مستوى المتطوعين حيث توجد المهارات التقليدية، أو في توفير العلاج المتخصص الأكثر تطوراً والأعلى تكلفة المتوافر بالفعل في بعض البلدان. وبمجرد أن تتدخل جمعية وطنية لتوفير العلاج بعد الصدمة، يتم التعهد بالتزام طويل الأجل، ما يثير تساؤلات حول المسؤولية تجاه الأفراد والتعاون مع السلطات المحلية. وتوجد حاجة للقيادة والمناصرة والشجاعة من أجل التصدي للوصم المرتبط بالصحة العقلية، وتوفير الدعم للأشخاص في طور التعافي من الصدمات أو عواقب التعرض للتعذيب، وهي تدخلات منقذة للأرواح. وقد شاركت 35 جمعية وطنية بالفعل في رعاية القرار.

قال السيد "إيف داكور" إن هناك تفاهماً جماعياً على أن عدم تلبية الاحتياجات في مجال الصحة العقلية والدعم النفسي يمكن أن يحدث تأثيراً كبيراً وهائلاً، وإن الحركة تتحمل مسؤولية الاستجابة من خلال التعامل مع تلك الاحتياجات بوصفها قضايا أساسية واستراتيجية. ويوضح القرار سبباً للمضي قدماً بالاستعانة بنهج منسق، وهناك طموح لدفع هذه العملية خطوة إلى الأمام في لفت انتباه الدول إليها في المؤتمر الدولي في عام 2019، حيث يكون دور السلطات محورياً في توفير الخدمات المحلية. ودعا السيد "داكور" الجميع إلى دعم القرار.

اعتمد القرار CD/17/R7.

10-2 العمل من أجل التوصل إلى نهج لتصدي الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر للأوبئة والجوائح (الوثيقة CD/17/10.2، والقرار CD/17/R8)

قالت الدكتورة "هول" (الاتحاد الدولي) إنها تقدم هذا البند مع السيد "هوندت" (اللجنة الدولية) والسيدة "كومبا تشارلز"، وهي متطوعة تتحلى بالشجاعة في مجال مكافحة الإيبولا من جمعية الصليب الأحمر في سيراليون، وتمثل جميع المتطوعين الذين

استجابوا لحالات تفشي الوباء الذي شكل تهديداً للحياة. ويتناول القرار الاستعدادات التي يجب أن تتخذها الحركة من أجل الاستجابة لتفشي المرض على نطاق واسع في المستقبل والذي يمكن أن ينتشر عبر الكثير من المجتمعات المحلية، وأن يجوب أرجاء العالم متخطياً الحدود الدولية. وكانت حالات تفشي الإيبولا، والحمى الصفراء، وفيروس زيكا، والطاعون مؤخراً بمنزلة تذكير بالتهديد المحتمل الذي تمثله الفاشيات المحلية، إذ قد تصبح عالمية في غضون أسابيع.

قال السيد "هوندت" (اللجنة الدولية) إن تزايد الحشد، وتحركات السكان، والتوسع الحضري، والنزاعات المسلحة والأزمات الأخرى، بالإضافة إلى ارتفاع معدل مقاومة مضادات الميكروبات، تزيد من خطر انتشار الأوبئة، وربما حتى الجوائح، على نطاق واسع.

قالت السيدة "كومبا تشارلز" (جمعية الصليب الأحمر في سيراليون) إن الأوبئة تظهر في المجتمعات المحلية وتختفي فيها، وللأفراد والمجتمعات المحلية دور حاسم في منع التهديدات التي تواجه الصحة العامة، واكتشافها والاستجابة لها.

أوضح السيد "هوندت" (اللجنة الدولية) أن النظم الصحية القوية، والبنى التحتية الحيوية، والخدمات الأساسية جميعها ضرورية للحد من المخاطر واحتواء حالات تفشي الأمراض في الوقت المناسب.

وعلقت السيدة "كومبا تشارلز" (جمعية الصليب الأحمر في سيراليون) بأن للحركة دور متفرد في سد الفجوة بين المجتمعات المحلية والنظم الصحية لضمان الوقاية من الأوبئة ومكافحتها على نحو فعال.

ورد السيد "هوندت" (اللجنة الدولية) قائلاً إن دور الحركة أكثر أهمية في المناطق التي تفتقر إلى نظم صحية منسقة. ويُعد دعم الوقاية من الأوبئة ومكافحتها في المناطق التي لا توجد فيها جهات فاعلة تابعة للدولة أمراً ضرورياً لإنقاذ الأرواح والحد من المخاطر.

قالت الدكتورة "هول" (الاتحاد الدولي) إن وجود نهج تنصدي به الحركة للأوبئة والجوائح سيساعد الجمعيات الوطنية في العمل مع نظرائها لدعم إدارة المخاطر على الأصعدة المحلية والإقليمية والعالمية. وسيجعل أيضاً سلامة المتطوعين والموظفين في صميم أي استجابة. واقتُرح العمل على وضع نهج للحركة للتصدي للأوبئة والجوائح بهدف تقديمه في المؤتمر الدولي في عام 2019.

أقرت جمعية الصليب الأحمر الكندي بالجهود التي تبذلها المجتمعات المحلية والمتطوعون في عملهم بشأن التأهب للأوبئة والجوائح التي تشكل مخاطر لا حصر لها على المجتمعات المحلية والأمن الوطني والعالمي، والاستجابة لها. إن فداحة المعاناة الإنسانية - التي تتفاقم بفعل احتمال حدوث اضطرابات اجتماعية وسياسية ناجمة عن المخاطر السريعة الانتشار على حياة الإنسان - تتطلب اتخاذ إجراءات. وللصليب الأحمر والهلال الأحمر تاريخ طويل في الاستجابة لحالات الطوارئ في مجال الصحة العامة من خلال توفير خدمات الصحة وأنشطة التأهب لمواجهة الكوارث في المجتمعات المحلية. ومن المأمول أن يدعم القرار المساعي الرامية إلى تنظيم الجهود المختلفة لتعزيز تأهب المجتمع المحلي والجمعية الوطنية والربط بينهما من أجل تطوير استجابات مبكرة أفضل على المستوى المحلي. وأشادت جمعية الصليب الأحمر الكندي بالتعاون الممتاز مع اللجنة الدولية والاتحاد الدولي؛ والجمعية الوطنية ملتزمة بمواصلة الاستفادة من الخبرة الكندية في مجالي الصحة وإدارة الكوارث، وستعمل بشكل وثيق مع الحركة لضمان تنفيذ القرار تنفيذاً كاملاً، من أجل تعزيز التنسيق والاستجابة على جميع المستويات.

قالت جمعية الصليب الأحمر في سيراليون إن تفشي وباء الإيبولا الأخير كان أسوأ حالات التفشي التي تضرب غينيا، وليبيريا، وسيراليون؛ فقد أودى بحياة 11500 شخص وأصاب 28 ألفاً في البلدان الثلاثة. ولم تتمكن النظم الصحية في تلك البلدان من التصدي للوباء الذي تجاوز قدراتها في حين لم تُجد الممارسات الثقافية التقليدية نفعاً. ومع ذلك، تم استخلاص دروس قيمة؛ إذ ينبغي للدول أن تولي مزيداً من الاهتمام لقطاع الصحة إذا ما أرادت تجنب الكوارث. وينبغي للجمعيات الوطنية تدريب موظفيها باستمرار على التعامل مع حالات الطوارئ والأوبئة وتبادل معارفهم مع الآخرين. ويجب أن يستثمر الشركاء في الحركة في

تدريب الأعضاء وبناء قدراتهم. ومن غير الممكن كسب معركة القضاء على الأوبئة إلا إذا تم تجميع الموارد وعملت الحركة كفريق واحد. ويجيء هذا القرار في الوقت المناسب بما له من أهمية، وحثت جمعية الصليب الأحمر في سيراليون الجميع على دعمه. ولا ينبغي لحادثة سوء إدارة الأموال المخصصة لمكافحة فيروس الإيبولا، التي يجري التحقيق فيها حالياً، أن تلقي بظلالها على التضحيات الجسيمة التي قدمها المتطوعون والموظفون.

اعتمد القرار CD/17/R8.

11- وضع استراتيجية إعادة الروابط العائلية (الوثيقة CD/17/11، والقرار CD/17/R9)

قال الرئيس إن القرار الخاص بوضع استراتيجية إعادة الروابط العائلية جرت مناقشته وتنقيحه في حلقات العمل.

قال السيد "لارا تابيا" (الصليب الأحمر في جمهورية الدومينيكان)، متحدثاً باسم 20 جمعية وطنية أعضاء في الفريق المعني بتنفيذ استراتيجية إعادة الروابط العائلية، إن الفريق في منتصف الطريق نحو وضع استراتيجية لتقديمها إلى مجلس المندوبين في عام 2019. ويورد التقرير المتضمن في الوثيقة CD/17/11 المعلومات الأساسية المفصلة التي قدمها أكثر من 100 جمعية وطنية جرى التشاور معها، ومن شأن هذه المعلومات أن تساهم في تحسين العمل على وضع الاستراتيجية ودفعها قدماً.

قال السيد "كواديو" (الصليب الأحمر في كوت ديفوار) إنه في أثناء حلقات العمل، استمعت الجمعيات الوطنية إلى قصة عائلة تم لم شمل أفرادها بفضل شبكة الصليب الأحمر والهلال الأحمر. وأكد أن الانفصال عن الأحياء يُعد شكلاً من أشكال الموت، في حين يجلب لم شمل العائلات الحياة والبهجة. وتتمثل مهمة الصليب الأحمر والهلال الأحمر في أن يكونا في صميم حياة البشر، وأن يجلبا البهجة والأمل. وتُعد استعادة الروابط العائلية تجسيداً للمبادئ الأساسية، وجزءاً مهماً من عمل الجمعيات الوطنية.

قال السيد "كليمنت" (الصليب الأحمر الأسترالي) متحدثاً بصفته مقرر حلقة العمل الممتازة التي عقدت في اليوم السابق، إن الحاجة إلى استعادة الروابط العائلية لا تزال ملحة بسبب الهجرة وحالات الطوارئ الأخرى. ولم تلغ التطورات المهمة التي شهدتها التكنولوجيا الحاجة إلى استعادة الروابط العائلية، ولكنها أتاحت في الواقع فرصة للحركة للانخراط في توسيع نطاق عملها. على الرغم من ذلك، من الضروري توفير حماية جيدة للبيانات بغية ضمان الثقة في الأشخاص الذين يقدمون ما لديهم من معلومات إلى الصليب الأحمر والهلال الأحمر. ومن أجل المضي قدماً، أوضحت حلقة العمل أنه يجب الجمع بين أوجه التقدم التكنولوجي جنباً إلى جنب مع نهج يركز على الناس ويتبع والطرق التقليدية لتنفيذ إعادة الروابط العائلية. وستكون الشراكات ضرورية؛ ويجب تفعيل تلك الشراكات داخل الحركة وخارجها. ويوجد الأشخاص في صميم عملية إعادة الروابط العائلية، ويجب الاستماع إلى الأشخاص الذين لديهم تجارب سابقة، والتفاعل معهم في جميع الأوقات.

ووجه السيد "داكور" (اللجنة الدولية) حديثه إلى قادة الجمعيات الوطنية قائلاً إن لم شمل العائلة ليس مشكلة فنية ولكنه أمر له تأثير على الجمعيات الوطنية في جميع مجالات عملها. وهي قضية يمكن للجميع المساهمة فيها، ويمكن استخدامها للتواصل مع الناس ومواكبة تطورات القرن الحادي والعشرين. وبتبني التكنولوجيا والتغيير، يمكن للحركة التأثير على حماية البيانات في الوقت نفسه الذي تتخذ فيه إجراءات بشأن الهجرة. ولهذه القضية والقرار أهمية بالغة.

وقال الدكتور "كينيك" (جمعية الهلال الأحمر التركي)، نائب رئيس الاتحاد الدولي، متحدثاً باسم الاتحاد الدولي، إن لم شمل العائلات التي انفصلت بسبب الكوارث أو في سياق الهجرة يُعد ضرورة إنسانية. وبفضل شبكات المتطوعين، فإن الصليب الأحمر والهلال الأحمر في وضع فريد يتيح لهما تقديم خدمات إعادة الروابط العائلية. وقد استخدم الاتحاد الدولي بشكل متزايد إعادة الروابط العائلية ضمن أدواته ومنهجيته، مثل النداءات في حالات الطوارئ، وهو يعمل في تعاون وثيق مع اللجنة الدولية على تكوين فريق من الموظفين المتخصصين في إعادة الروابط العائلية، جنباً إلى جنب مع الفرق الميدانية لتنسيق التقييم، وفرق الاستجابة للكوارث على المستويين الإقليمي والوطني. وقد سلط الاتحاد الدولي مزيداً من الضوء على إعادة الروابط العائلية من خلال البيانات، والإحاطات بشأن السياسات والاتصالات. ورحب أيضاً بوضع إطار استراتيجي جديد لإعادة الروابط العائلية

لفترة ما بعد عام 2018، وينبغي أن تكون الاستراتيجية الجديدة طموحة، وأن تضع رؤية واضحة لدور الحركة في مجال إعادة الروابط العائلية. ويجب أن تنظر في التحديات الرئيسية الحالية، مثل التغييرات التي تطرأ على التكنولوجيا الرقمية ولوائح حماية البيانات. وتُعد مدونة قواعد السلوك الخاصة بحماية البيانات في مجال إعادة الروابط العائلية أداة رئيسية. ويدعم الاتحاد الدولي إنشاء منبر للقيادات في مجال إعادة الروابط العائلية على النحو المذكور في التقرير. وسيلعب دوراً مهماً في توجيه القيادات وفي تكوين شراكات مبتكرة مع أعداد متزايدة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك المنظمات الدولية، والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية. وبصرف النظر عن إعادة الروابط العائلية في حالات الكوارث، رحب الاتحاد الدولي بالتركيز الأقوى لاستراتيجية إعادة الروابط العائلية الجديدة على الهجرة. ولكثير من الأشخاص، تُعد الهجرة وسيلة لهم شملهم مع عائلاتهم، غير أنها أيضاً سبب لنشأت عائلات أخرى. هذا فضلاً عن أن بعض المهاجرين لا يرغبون في أن يعرف أقاربهم أماكن وجودهم، ومن المأمول أن تقدم الاستراتيجية الجديدة التوجيهات اللازمة من أجل الاستجابة بشكل أفضل لاحتياجات المهاجرين. وسيساهم الاتحاد الدولي في وضع الاستراتيجية الجديدة لإعادة الروابط العائلية، ويتطلع إلى العمل مع شركائه في هذا المجال.

ورحب **الصليب الأحمر البلغاري** بتقرير المعلومات الأساسية ومشروع القرار بشأن إعادة الروابط العائلية. ففي السنوات الأخيرة، تضاعف عبء العمل على إعادة الروابط العائلية على كاهل الصليب الأحمر البلغاري أربعة مرات مما أدى إلى تزايد عدد الحالات. وأعربت الجمعية الوطنية عن امتنانها للجنة الدولية للدعم الذي قدمته لمساعدتها على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية. ويواصل الصليب الأحمر البلغاري الاسترشاد باستراتيجية إعادة الروابط العائلية 2008-2018 التي وفرت إطاراً سهل المتابعة وخطوات ملموسة؛ فقد مكنت الجمعيات الوطنية من التنقل بين مجالات التعاون، بما في ذلك التكامل مع إدارة الكوارث والهجرة، عند التخطيط وإعداد البرامج. وقد تعلم الصليب الأحمر البلغاري كيفية إجراء تقييمات للاحتياجات، والتعاون في المنصات الإلكترونية عبر الإنترنت، والترويج لإعادة الروابط العائلية في عالم رقمي، وإتاحة الخدمة الجديدة في أثناء الاستجابة للاحتياجات الجديدة والملحة. ويُعد التبادل الآمن للمعلومات، مع مراعاة حماية البيانات، أمراً أساسياً. ولا تقلل الكتيبات المصاحبة للاستراتيجية أهمية عن الدورات التدريبية، والدعم المنهجي، والزيارات لأغراض الدراسة، والاجتماعات الإقليمية. وكانت الوثيقة الاستراتيجية الجديدة موضع ترحيب لأنها ستؤدي إلى صياغة رؤية جماعية، وبلورة موقف أقوى، وإعداد إحصائيات مشتركة، وإدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإقامة شراكات، هذا فضلاً عن إنها ستستجيب للقوى المحركة المعاصرة، وبالتالي تحدث تأثيراً أوسع نطاقاً.

قال **الصليب الأحمر الفرنسي** إن وحدة العائلة تنسجم مع مبادئ العالمية والإنسانية. ويشكل الحق في البقاء على اتصال مع أفراد العائلة ومعرفة مكان وجودهم احتياجاً متأصلاً في أعماق البشر جميعاً. وغالباً ما تكتسي الحاجة إلى الاطمئنان على حال أحد أفراد الأسرة أهمية تفوق الحاجة إلى الحصول على الطعام أو المأوى. وقد استجابت الحركة لهذا "الحق في المعرفة" لأكثر من 150 عاماً، وكان العمل على الحفاظ على الروابط العائلية ولم شمل أفراد العائلة في صميم ذلك العمل. ومع ذلك، فإن الظروف تتغير، ويجب على الحركة التكيف مع تدفقات الهجرة المتزايدة، والابتكارات التكنولوجية، وحماية البيانات المنظمة بشكل متزايد، والجهات الفاعلة الخارجية المعنية. ويجب إنشاء شبكة ذات جدوى وتؤدي وظائفها المحددة، ويجب تعزيز جميع المؤسسات بوصف هذا الأمر أولوية من أجل تلبية جميع احتياجات الأشخاص المتضررين. ومن الضروري وضع استراتيجية جديدة من أجل تطوير الخدمات وتحسينها وجعل الحصول عليها أكثر سهولة. ويجب على الحكومات أيضاً أن تقر بالتزاماتها حتى تتمكن من العمل جنباً إلى جنب مع الجمعيات الوطنية لتحديد مصير الأشخاص الذين اختفوا ولم شمل العائلات. ويجب على الاتحاد الدولي، ولا سيما اللجنة الدولية، استخدام المناصرة لدى السلطات العامة من أجل تحسين القدرات، وتقديم مساعدة جيدة للأشخاص الذين فقدوا أحبائهم.

دعم **الصليب الأحمر السويسري** بقوة عملية وضع استراتيجية جديدة لإعادة الروابط العائلية بالإضافة إلى التوصيات المتعلقة بالتوجهات الاستراتيجية، على النحو المبين في تقرير المعلومات الأساسية. ويتعين على الجمعيات الوطنية، وأيضاً اللجنة الدولية ووكالتها المركزية للبحث عن المفقودين، تخصيص الموارد البشرية اللازمة؛ فبدون الجهد الدائم الذي يبذله الموظفون ذوو الخبرة، لا سبيل لضمان تنفيذ الاستراتيجية وإحداث التأثير المطلوب على المدى الطويل لصالح المتضررين. وبغية تنفيذ الاستراتيجية بنجاح، فإنه من الأهمية بمكان وضع خطة تنفيذ واضحة، وتحديد مسؤوليات كل جهة داخل الحركة.

قال **الصليب الأحمر الرواندي** إنه شارك مشاركة كاملة في وضع الاستراتيجية الجديدة، ودعم التوجهات الاستراتيجية التي اقترحها الفريق المعني بتنفيذ استراتيجية إعادة الروابط العائلية. وعلى أقل تقدير، ينبغي لكل جمعية وطنية أن يكون لديها برنامج لإعادة الروابط العائلية، وأن تكون قادرة على الانضمام إلى شبكة عالمية، وأن تتبنى التكنولوجيا الحديثة، وأن تتحلى بسرعة التواصل، والقدرة على حماية البيانات الشخصية. ومع ذلك، لا ينبغي نسيان طرق العمل التقليدية لأنها تتيح للمتطوعين العمل بشكل مباشر مع من هم في حاجة إلى المساعدة، ومن ثم، توفير اتصال بشري له قيمة كبيرة. وقد أيد الصليب الأحمر الرواندي القرار.

وقالت **جمعية الصليب الأحمر في جزر كوك**، متحدثة باسم 14 جمعية وطنية في الدول الجزرية في المحيط الهادئ، إن جزر المحيط الهادئ متناثرة في أرجاء المحيط الهادئ، الذي يغطي ما يقرب من ثلث مساحة سطح الكرة الأرضية، وهو أكبر بكثير من كتلة اليابسة بأكملها. وتمثل عملية النقل بين تلك الجزر تحدياً لوجستياً، وأهمية خطوط الاتصال ليست بحاجة إلى تأكيد. وتواجه الجمعيات الوطنية في المنطقة تحديات فريدة من نوعها؛ ففي حالة الطوارئ الأخيرة، تم إجلاء عائلة من إحدى الجزر وانتهى الأمر بأفرادها في ثلاث جزر منفصلة؛ وتضمنت مهمة لم شملهم معاً ترتيبات لوجستية كبيرة. إن إعادة الروابط العائلية هي خدمة يقدمها الصليب الأحمر والهلال الأحمر، وتوفر إغاثة خاصة للعائلات المتضررة. وتلتزم الجمعيات الوطنية في جزر المحيط الهادئ بإنشاء شبكة لإعادة الروابط العائلية والحفاظ على استمرارها، وتم إدماج إعادة الروابط العائلية في استجابتها للكوارث. ودعت الجمعيات الوطنية المعنية إلى تخصيص الموارد التي من شأنها أن تمكن برنامج إعادة الروابط العائلية من مواصلة عمله القيم وتكييف خدماته الخاصة بكل حالة لتتواءم مع الاحتياجات المستقبلية. ودعت الجمعيات الوطنية في جزر المحيط الهادئ أيضاً إلى تبني المنهجية المنظمة التي يوفرها نظام شامل لإدارة البيانات من شأنه أن يتيح للبرنامج إثبات تأثيره في الوقت الذي يبني فيه قدرات الجمعيات الوطنية المحلية. وأيدت الجمعيات الوطنية في جزر المحيط الهادئ مشروع القرار.

ورحب **الصليب الأحمر البرتغالي** ترحيباً حاراً بمشروع القرار. وكان لإقرار قيادة الحركة بأن إعادة الروابط العائلية تحتل صميم خدماتها الإنسانية أهمية بالغة. وأصبح العمل على إعادة الروابط العائلية أكثر صعوبة وتعقيداً، ويتسم بكثرة متطلباته في الكثير من السياقات في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في الحالات التي تتضمن الهجرة والكوارث. وكما تتيح حماية البيانات وأنواع التكنولوجيا الجديدة فرصاً لتقديم خدمة إنسانية مثل إعادة الروابط العائلية، التي تعتمد على شبكة مخصصة لهذا الغرض، فإنها أيضاً تفرض تحديات عليها. ومن المشجع أن نشهد أنه في غضون عامين، فكرت الحركة في إنشاء منبر للقيادات في مجال إعادة الروابط العائلية على الرغم من أنه كان من الأهمية بمكان أن يستمر الدعم التشغيلي على مستوى شبكة إعادة الروابط العائلية بالكامل. ويتسم العمل الحالي لإعادة الروابط العائلية باعتماده على مهارات عالية، وسيؤدي وجود رؤية بشأن الاستراتيجية الجديدة إلى زيادة الطلب على هذه الخدمة. ويجب أن يدرك الجميع أن هناك حاجة إلى موارد على مستوى الشبكة. ويثق المستفيدون في جميع أنحاء العالم في التزام الصليب الأحمر والهلال الأحمر بتقديم خدمة إعادة الروابط العائلية.

اعتمد القرار CD/17/R9.

12- القانون الدولي الإنساني (الوثيقتان CD/17/12.1 و CD/17/12.2؛ والقرار CD/17/R10)

قال السيد "دورمان" (رئيس الشعبة القانونية، للجنة الدولية) إن الغرض من القرار هو توجيه رسالة واضحة ودائمة بشأن أهمية القانون الدولي الإنساني في النزاعات المسلحة الحالية. ومن الأهمية بمكان أن يعرب مجلس المندوبين عن قلقه العميق بشأن الانتهاكات المستمرة للقانون الدولي الإنساني، والمعاناة غير المقبولة التي تسفر عنها. وفي الوقت نفسه، يجب على مجلس المندوبين دعوة جميع الأطراف المنخرطة في النزاعات المسلحة إلى التقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. وللحركة دور مهم في ضمان إعمال القانون الدولي الإنساني، واعتُبر أنه من المهم تعديل القرار ليتضمن إشارة إلى الدور الذي يمكن أن تضطلع به الجمعيات الوطنية في اللجان والهيئات الوطنية للقانون الدولي الإنساني.

ويوافق عام 2017 الذكرى الأربعين لاعتماد البروتوكولين الإضافيين إلى اتفاقيات جنيف، ومن ثم، فهذه لحظة مناسبة لتقييم المساهمات المهمة التي قدمها هذان البروتوكولان في مجال حماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية، وتأكيد

استمرار أهمية الاتفاقيات في النزاعات المسلحة الحالية. ويتعلق القرار أيضاً بعمليتين مهمتين أطلقتتهما القرارات التي تبناها المؤتمران الحادي والثلاثون والثاني والثلاثون وهما: العملية الحكومية الدولية الرامية إلى تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني؛ والعمل على تعزيز القانون الدولي الإنساني الذي يحمي الأشخاص المحرومين من حريتهم. ويمثل كلا الموضوعين شواغل إنسانية ملحة. وباعتماد القرار المقترح، يعرب مجلس المندوبين عن إدراكه المستمر للحاجة إلى معالجة شواغله، ويقدم دعمه للعمل الذي قامت به اللجنة الدولية لتنفيذ القرار رقم 1 الصادر عن المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين، والعمل الذي اضطلعت به اللجنة الدولية وسويسرا لتنفيذ القرار رقم 2. وقدم عدد من الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي دعماً إضافياً مفيداً لقي ترحيباً في ما يتعلق بالعمل في الفريق المرجعي المفتوح العضوية التابع للحركة الذي تيسر اللجنة الدولية أعماله في ما يتعلق بالعملية الحكومية الدولية الرامية إلى تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني، واعتُبر أنه من المناسب أن يتضمن القرار إشارة إلى هذا الدعم. ووجهت الدعوة إلى جميع مكونات الحركة للمشاركة في الفريق المرجعي. ولا يمكن إنكار استمرار أهمية القانون الدولي الإنساني العُرفي في لعب دور حيوي في تنظيم سير النزاعات المسلحة المعاصرة. وشدد القرار على أن الدراسة حول القانون الدولي الإنساني العُرفي التي أصدرتها اللجنة الدولية تُعد مساهمة مهمة في حماية ضحايا النزاعات المسلحة. ويوافق عام 2017 أيضاً مرور 10 سنوات على مبادرة اللجنة الدولية، بالتعاون مع الصليب الأحمر البريطاني، لتحديث مجلد الدراسة الخاص بـ"الممارسة". وقدمت الجمعيات الوطنية مساهمات جوهرية في العمل المتعلق بالقانون الدولي الإنساني العُرفي، وهو ما يستحق الإشادة به في قرار صادر عن مجلس المندوبين. ويُعد القانون أداة قوية يمكن استخدامها للتخفيف من معاناة ضحايا النزاعات المسلحة أو الحد منها، وجاء القرار بمنزلة تذكير بالسعي الحثيث من أجل تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني وتشجيعاً عليه.

قال **الصليب الأحمر البريطاني** إن تعزيز أشكال الحماية القانونية للأشخاص المحرومين من حريتهم بسبب النزاعات المسلحة، وتعزيز احترام القانون الدولي الإنساني هما القضيتان الرئيسيتان في القانون الدولي الإنساني اللتان انبثقتا من المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين في عام 2015. ويُعد إحراز تقدم في كلا القضيتين أمراً حيوياً لمستقبل القانون الدولي الإنساني. ويشكل دور الجمعيات الوطنية بصفتها جهات إنسانية مساعدة، وأيضاً في ما يتعلق بالقانون الدولي الإنساني، أحد السمات المميزة للحركة. ويمكن للجمعيات الوطنية أن تلعب دوراً مناسباً في دعم العمليات الحكومية الدولية في مناطق عملها، وفي مساعدة الجمعيات الوطنية الشقيقة. ويجعل الارتباط التاريخي بين الحركة والقانون الدولي الإنساني لزاماً عليها، انطلاقاً من أسْمئها، بذل كل ما في وسعها لضمان استمرار أهميته بوصفه فرعاً متميزاً من القانون الدولي، وكونه وصفاً لعملية لتحقيق مبدأ الإنسانية في ساحات القتال. وينبغي الإشادة باللجنة الدولية لتأسيسها الفريق المرجعي المفتوح العضوية لأنها أتاحت بذلك الفرصة للحركة لتقديم مساهمة مناسبة في العملية الحكومية الدولية الرامية إلى تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني. ويوافق عام 2017 الذكرى الأربعين لاعتماد البروتوكولين الإضافيين لاتفاقيات جنيف، ويمكن للجميع العمل بطرق مختلفة لتعزيز عالمية تلك الاتفاقيات. وفي الذكرى العاشرة لإنشاء قاعدة بيانات القانون الدولي الإنساني العُرفي، أعرب الصليب الأحمر البريطاني عن سعادته بإدراج إشارة إلى هذا العمل المهم في القرار. وأعرب عن تقديره للأعضاء، السابقين والحاليين، في الفريق البحثي المشترك من اللجنة الدولية والصليب الأحمر البريطاني في جامعة كامبريدج بالمملكة المتحدة.

وأكد **الاتحاد الدولي** أن تعزيز القانون الدولي الإنساني من أجل حماية ضحايا الحرب ومنع معاناتهم يقع في صميم مهمة الحركة. ورحب الاتحاد الدولي بالمبادرة الرامية إلى تحقيق هذا الهدف، وأيد اعتماد مشروع القرار، مع أخذ الاجتماع الذي سيعقد مع الدول في كانون الأول/ديسمبر 2017 في الحسبان. ويود الاتحاد الدولي أن يضمن توافق أي مقترحات يتم تقديمها مع المقترحات المقدمة للمؤتمر الدولي، الذي يمثل السلطة التشاورية العليا للحركة. ويمكن تفرد المؤتمر الدولي في الفرصة التي يتيحها للجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي واللجنة الدولية للوقوف على قدم المساواة مع الدول. وينبغي التعامل بحذر شديد مع أي اقتراح لعقد اجتماع مع الدول بمفردها، وذلك للاحتراز من تسييس أي منبر مرتبط بالحركة. وللمؤتمر الدولي دور مهم وطويل الأمد في تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني، وهو يلعب أيضاً دوراً بالغ الأهمية في تعزيز التعاون بين الدول وجميع مكونات الحركة بشأن مجموعة كبيرة من القضايا في مجال العمل الإنساني الدولي، بما في ذلك تغير المناخ، والقوانين المتعلقة بالهجرة والكوارث.

أشارت **جمعية الصليب الأحمر الإثيوبي** إلى دور الجمعيات الوطنية في نشر القانون الدولي الإنساني، مع التركيز على ضرورة الاستفادة من الأدوار التي تضطلع بها الجهات الفاعلة، وتنفيذ القانون الدولي الإنساني. وثمة حاجة إلى بناء قدرات الجمعيات

الوطنية، ولا سيما الجمعيات الوطنية في البلدان النامية، في الجهود التي تبذلها للوفاء بواجباتها بصفتها جهات مساعدة لحكوماتها في تنفيذ القانون الدولي الإنساني. ولا تزال أسباب اعتماد اتفاقية جنيف الأولى في عام 1864 قائمة؛ إذ تتزايد أعداد الضحايا المدنيين الذين يسقطون من جراء الأعمال العدائية، ويتعرض أفراد الصليب الأحمر والهلال الأحمر لهجمات تشنها مجموعات مسلحة، بالإضافة إلى إساءة استخدام شارات الحماية. وتفرض التطورات الجديدة في الحرب تحديات على حماية الضحايا في النزاعات المسلحة، ومن ذلك تصاعد الحروب غير المتكافئة، وزيادة أعداد الجهات الفاعلة من غير الدول التي تلجأ إلى الحرب السببرانية، واستخدام الطائرات بدون طيار التي تجعل مناطق النزاع أكثر اضطراباً وتعرض موظفي الصليب الأحمر والهلال الأحمر للخطر. وترتكب المجموعات المسلحة انتهاكات لقواعد القانون الدولي الإنساني إما عمداً أو بسبب نقص المعرفة بها. وليس لدى الكثير من الجمعيات الوطنية في البلدان النامية من القوة البشرية أو الخبرة الفنية ما يكفي لدعم حكوماتها من خلال الانخراط في الأنشطة ذات الصلة بالقانون الدولي الإنساني، لأن مواردها قد استنفدت بسبب الاستجابة للكوارث وحالات الطوارئ. ودعت جمعية الصليب الأحمر الإثيوبي الحاضرين إلى المساعدة في بناء قدرات الجمعيات الوطنية كجزء من الجهود الجارية لوضع القانون الدولي الإنساني موضع التنفيذ.

وتحدث **الصليب الأحمر الفنلندي** أيضاً باسم الجمعيات الوطنية في أفغانستان، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وكولومبيا، والدانمارك، وفنلندا، وأيسلندا، والعراق، وميانمار، والنرويج، وفلسطين، والفلبين، والصومال، وجنوب السودان، والسويد، وسورية، واليمن، وقال إن هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به لتعزيز احترام القانون الدولي الإنساني. ومن ثم، فإن دعوة جميع أطراف النزاع المسلح إلى الامتثال لالتزاماتها الحالية بموجب القانون الدولي الإنساني، على النحو المنصوص عليه في الفقرة الأولى من منطوق القرار، هي موضع ترحيب كبير. ويواجه الصليب الأحمر والهلال الأحمر في كثير من الأحيان عدم استعداد أطراف نزاع مسلح للسماح بوصول المساعدات الإنسانية من أجل توفير إغاثة للضحايا لإنقاذ الأرواح. وفي السنوات الأخيرة، تعرض المتطوعون والموظفون مراراً لهجمات مباشرة. وتتعرض المهمة الإنسانية الأساسية للحركة لتحديات على نحو غير مقبول. ولا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به في مجال الامتثال، ويحظى عمل اللجنة الدولية وحكومة سويسرا في هذا الصدد بالتقدير. على الرغم من ذلك، يوجد أيضاً قلق من أنه في عالم يسوده الاستقطاب، قد تغتصب بعض الدول أي فرصة لتقويض القانون القائم، ومن المأمول أن يكون لدى الدول الإرادة السياسية لتعزيزه في المؤتمر الدولي المقبل. ويجب أن يتذكر الصليب الأحمر والهلال الأحمر مسؤولياتهما اليومية تجاه جميع ضحايا النزاعات المسلحة، وأن يبذلا قصارى جهدهما لتشجيع الدول على القيام بعمل أفضل.

وقالت **جمعية الصليب الأحمر في تونغغا** إنها، على الرغم من أنها تأتي من منطقة تتمتع بالسلام، فإنها تتضامن مع الجمعيات الوطنية الشقيقة في البلدان التي تعاني نزاعات مسلحة، وتعرب عن قلقها العميق إزاء الانتهاكات المستمرة للقانون الدولي الإنساني. ومن أوجه تجاهل أبسط قواعد القانون الدولي الإنساني: استهداف الأشخاص غير المقاتلين، بمن فيهم أفراد الخدمات الطبية، وأخذ المدنيين في النزاعات المسلحة رهائن وتعذيبهم، بالإضافة إلى استخدام الأسلحة الكيميائية. وحثت جمعية الصليب الأحمر في تونغغا الدول على التنفيذ الكامل للقانون الدولي الإنساني والتزام جميع المنخرطين في النزاعات المسلحة بقواعده. وهناك تقدير للعمل الذي تضطلع به اللجنة الدولية في الميدان وفي السياق الدولي، ومن أوجه ذلك تنظيم اجتماع مائدة مستديرة في فيجي مؤخراً حول القانون الدولي الإنساني. وستعتمد الجمعية الوطنية كل فرصة للترويج لاعتماد القانون الدولي الإنساني، والتصديق عليه، وتنفيذه في منطقة المحيط الهادئ.

أيد **الصليب الأحمر البلجيكي** مشروع القرار، ورحب بالإشارة إلى مشاركة الجمعيات الوطنية في اللجان والهيئات الوطنية للقانون الدولي الإنساني، الأمر الذي من شأنه أن يشجع الدول على العمل بشكل أوثق بالتعاون مع الجمعيات الوطنية. وفي ما يتعلق بالعملية الحكومية الدولية الرامية إلى تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني، رحب الصليب الأحمر البلجيكي بالفريق المرجعي المفتوح العضوية الذي شكلته اللجنة الدولية وبالمناقشات البناءة التي جرت داخله، ولا سيما تلك المناقشات بشأن استخدام الإمكانيات الكاملة للمؤتمر الدولي لتعزيز احترام القانون الدولي الإنساني. وأيد الصليب الأحمر البلجيكي الملاحظات التي ذُكرت بالنيابة عن الاتحاد الدولي حول أهمية الحفاظ على نزاهة المؤتمر الدولي باعتباره السلطة التشاورية العليا للحركة في سياق المناقشات التي ستجرى مع الدول في كانون الأول/ديسمبر 2017. ويجب استكشاف جميع الخيارات الممكنة الواردة في القرار رقم 2، بما

في ذلك إنشاء منتدى للدول حول القانون الدولي الإنساني، وقد أسهبت اللجنة الدولية في توضيح قيمة هذه المنتدى. وسيواصل الصليب الأحمر البلجيكي نشر تقرير اللجنة الدولية عن القانون الدولي الإنساني العرفي، والمساهمة في قاعدة البيانات التي تُعد أداة ممتازة لنشر القانون الدولي الإنساني.

اعتمد القرار CD/17/R10.

13- تعزيز المساواة بين الجنسين وتساوي الفرص في مراكز قيادة الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر وعملها (القرار CD/17/R12)

لفت الرئيس الانتباه إلى قرار أضيف إلى جدول الأعمال وفقاً للنظام الداخلي الذي يتطلب الحصول على تأييد خمس جمعيات وطنية. وحظي القرار الحالي بتأييد أستراليا، وكندا، ومصر، وبالاو، وبابوا غينيا الجديدة، وميكرونيزيا، وجزر المالديف، والسويد.

أيد الصليب الأحمر الأسترالي القرار مع إضافة تعديلات على الفقرة الثانية من المنطوق: إضافة عبارة "اتخاذ تدابير ملموسة من أجل" قبل عبارة "معالجة مسألة"، وإضافة كلمة "قيادتها" بعد عبارة "على جميع مستويات". ومن شأن تلك التعديلات أن تضمن التعبير عن روح ومُراد القرار الصادر عن الدورة الحادية والعشرين للجمعية العامة للاتحاد الدولي بعنوان "تقييم ما آلت إليه الإجراءات الرامية إلى تعزيز دور النساء في تنمية الصليب الأحمر والهلال الأحمر". وكان التزام قيادة الاتحاد الدولي بالمساواة مصدر إلهام للصليب الأحمر الأسترالي ودافعاً له.

اعتمد القرار CD/17/R12.

البند 6 من جدول الأعمال: المتابعة والتقارير المرحلية في جلسة عامة (مستأنف)

14- تقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ القرار 7 لسنة 2013 بشأن "الأسلحة والقانون الدولي الإنساني"، الذي يتضمن أيضاً تحديثات عن تنفيذ استراتيجية الحركة للحد من الألغام الأرضية أو المخلفات المتفجرة للحرب (CD/17/13)

15- رؤية للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (CD/17/14)

16- تقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ "مبادرة الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر الخاصة بالعلامة المميزة: اعتماد رمز الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر" (CD/17/15)

17- تقرير عن التقدم المحرز في الإطار الاستراتيجي المتعلق بتعزيز إشراك المعوقين في أنشطة الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (CD/17/17)

18- تقرير عن صندوق الإمبراطورة شوكن (CD/17/18)

19- تقرير عن التقدم المحرز في "مراجعة النظم الأساسية للجمعيات الوطنية وقاعدتها القانونية" وعملية المراجعة التوجيهية الجارية (CD/17/19)

20- تقرير عن عمل اللجنة الدائمة (CD/17/20)

قال الرئيس إن الدعوة وُجّهت للأعضاء لكتابة تعليقاتهم على تقارير المتابعة والتقارير المرحلية، لأنها لن تُناقش في الجلسة العامة ما لم يقدم طلب مسبق لذلك. وقد تلقى الصليب الأحمر الفنلندي وجمعية الصليب الأحمر الياباني طلبات لعمل مداخلات.

قال الصليب الأحمر الفنلندي، متحدثاً عن موضوع تقرير عن التقدم المحرز في الإطار الاستراتيجي المتعلق بتعزيز إشراك المعوقين في أنشطة الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (CD/17/17)، إن الحركة يجب أن تخلق بيئة تحقق تكافؤ الفرص وتكفل مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة. ويجب تهيئة الظروف لهؤلاء الأشخاص لتحقيق إمكاناتهم. ويسلط التقرير عن التقدم المحرز في الإطار الاستراتيجي الضوء على العديد من المجالات التي تتطلب المزيد من المدخلات والتحسين. ومن أجل تحقيق إدماج ذوي الإعاقة في برامج الجمعية الوطنية، فإنه من الضروري النظر أولاً في الأنظمة والسياسات الداخلية، والسؤال عما إذا كان يمكنهم فعلياً الوصول إلى المرافق، وما إذا كان بمقدور الأشخاص المكفوفين الوصول إلى مواقع الإنترنت، وما إذا كان هناك اعتراف بالأشخاص ذوي الإعاقة بوصفهم مورداً بشرياً قيماً. ومن المهم التحقق مما إذا كانت آليات الاستعانة بالمتطوعين وتوظيف العاملين تعزز التنوع وتشجع الأشخاص ذوي الإعاقة على الانضمام إلى الحركة أم لا. ويجب تعزيز الوعي بالقضايا المتعلقة بالإعاقة. ويتعين أيضاً جمع البيانات المصنفة بحيث يمكن تطوير الممارسات القائمة على الأدلة من أجل تعميم إشراك المعوقين في برامج الجمعية الوطنية. ويُعد جمع البيانات أمراً بالغ الأهمية لضمان الشفافية والمساءلة. وتقع على عاتق الجمعيات الوطنية مسؤولية ضمان وصولها إلى الفئات الأكثر ضعفاً من السكان المتضررين، إلا أن التقارير الواردة من المجتمع الإنساني العالمي تظهر أن الاستجابة الإنسانية غالباً ما تتجاهل الاحتياجات الأساسية للأشخاص ذوي الإعاقة. وتؤدي حالات الطوارئ إلى زيادة مواطن ضعف الأشخاص الذين يعانون من الإعاقة، وتقع على عاتق الصليب الأحمر والهلال الأحمر مسؤولية مشتركة لضمان عدم التخلي عنهم بعد الآن.

وقالت جمعية الصليب الأحمر الياباني، في إشارة إلى التقرير عن صندوق الإمبراطورة شوكن (CD/17/18)، إن الصندوق أنشئ في عام 1912، في وقت أنصب تركيز الصليب الأحمر بالكامل على جهود الإغاثة في أوقات الحرب. ولم تُنشأ أي جمعيات وطنية في ذلك الوقت لتنفيذ أنشطة في وقت السلم. وتمثلت رغبة الإمبراطورة "شوكن" في تعزيز الأنشطة في وقت السلم، واعتمد النظام الأساسي للصندوق في عام 1921، بعد عامين من إنشاء الرابطة (الاسم السابق للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر). وتمتع اللجنة الدولية والاتحاد الدولي، من خلال اللجنة المشتركة، بكامل السلطة التقديرية بشأن تخصيص موارد الصندوق. ووجهت جمعية الصليب الأحمر الياباني الشكر للجنة المشتركة على جهودها في إدارة هذا الصندوق القيم بشكل سليم، بعيداً عن تأثير الحكومة اليابانية أو الجمعية الوطنية. ويجعل حياد الصندوق منه كياناً مميزاً. وعلى مدار تاريخ الصندوق، تلقت أكثر من 160 جمعية وطنية مخصصات لصالح مشاريع مختلفة. وبفضل استعراض إدارة الصندوق الذي نظمته اللجنة المشتركة، والتبرعات الإضافية من شعب اليابان وجهات أخرى، زادت قيمة الصندوق، وقدم 300 ألف فرنك سويسري لدعم 13 جمعية وطنية في عام 2017. وتأمل جمعية الصليب الأحمر الياباني أن يستمر الصندوق في خدمة تنمية الحركة.

وشكر الرئيس الصليب الأحمر الفنلندي، وجمعية الصليب الأحمر الياباني على مداخلتهما.

21- استعراض منتصف المدة لنتائج المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر (CD/17/21)

قال الرئيس إن استعراض منتصف المدة لنتائج المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين جاء في شكل فيديو سلط الضوء على أبرز ما جاء في المؤتمر.

تم عرض فيديو قصير حول استعراض منتصف المدة لنتائج المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين.

البند 7 من جدول الأعمال: عرض رسالة الرئيس

قال الرئيس إن مجلس المنديين هو المنتدى الذي تضع فيه الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر الاستراتيجيات، وتقرر السياسات، وتتعلم من الممارسات، وتتأهب للمستقبل. وبينما يقوم الزملاء والمتطوعون بعملهم البالغ الأهمية، يبذل مجلس المنديين كل ما في وسعه لضمان أن يكون عمله أكثر فعالية وتأثيراً.

الحركة لها هوية قوية؛ في ما يتعلق بأولئك الذين يعيشون في ظل نزاعات مسلح، أو أزمات إنسانية، أو كوارث طبيعية، تعني شارتا الصليب الأحمر والهلال الأحمر الأمل، وتعبيران عن الوعد بالمساعدة دونما انحياز لأي طرف، في أي مكان في العالم. ومع وجود ما يقرب من 200 مكون يعمل على نحو مستقل، ولكن لتحقيق الغايات نفسها، فإن السياسات المدروسة بعناية والإجراءات المنسقة أمران حيويان لضمان تسخير قوة الحركة، وتلقي الناس المساعدة التي يحتاجون إليها.

وليس من الضروري أن ننظر بعيداً كي نفهم الطبيعة الملحة للمهمة وأهميتها. فهي تركيزاً محاطة ببعض أكثر حالات الطوارئ الإنسانية إلحاحاً في العالم، وهي تقع على مقربة من الأزمات التي تشهدها سورية، والعراق، واليمن، وأوكرانيا، وأفغانستان، وشواطئ أوروبا على البحر المتوسط. وتُعد هذه الأزمات وغيرها اختباراً دائماً لشجاعة متطوعي الحركة ومؤسساتها؛ فهم يواجهون تحديات للتعاون بكفاءة في سيناريوهات معقدة، والتكيف مع الجهات الفاعلة المتغيرة، والقوى المحركة السياسية، والالتزام بالمبادئ الأساسية في ظل زيادة مشاركة الدولة في الأنشطة الإنسانية.

ومن خلال القرارين الرسميين بشأن تعزيز التنسيق والتعاون بين مكونات الحركة، وحشد الموارد الجماعية، خطت الحركة خطوات كبرى نحو العمل بطريقة أكثر تكاملاً وخضوعاً للمساءلة، وأكثر فعالية من حيث التكلفة.

ومن خلال المناقشات المتعمقة التي جرت في حلقة العمل حول أعمال مبادئ الاستقلال وعدم التحيز والحياد، تصدت الحركة لبعض أكثر التحديات حساسية التي واجهتها في علاقتها مع الدول واستكشفت طبيعتها. وبالبحث عن طرق لإيقاظ القوة الهائلة للتواصل، التي لم تُستغل بالكامل حتى الآن، شرعت الحركة في استخدام صوتها على الصعيد العالمي على نحو أكثر استراتيجية في ظل مشهد إعلامي متغير.

وكان المجلس يعتزم اتخاذ إجراءات على مدار العامين المقبلين لمواجهة المخاطر المتزايدة بسبب الكوارث التي يؤدي تغير المناخ إلى تزايدها. ويتفاقم تأثير هذه الكوارث بسبب تزايد مواطن الضعف المرتبطة بالتوسع الحضري، واستمرار مشكلة العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي.

ولم يكن الاجتماع حول التنسيق فحسب، بل حول تعزيز القدرة على تلبية الاحتياجات الإنسانية المحددة والمعقدة للغاية الناشئة عن عالم يسوده التشظي وعدم الاستقرار.

وقد اعتمد عدد من القرارات؛ فاستجابة لمستويات الهجرة غير المسبوقة، ومعاناة المهاجرين المستضعفين في جميع أنحاء العالم، قررت الحركة اتخاذ موقف قوي من أجل الإنسانية ومن أجل صون كرامة المهاجرين في كل مرحلة من مراحل رحلتهم. ودعت الحركة الدول إلى توفير حماية ومساعدة أفضل للمهاجرين المستضعفين، والتزمت بتعزيز التعاون بين مكوناتها لدعم الدول في تلك المجالات.

وأعربت بقوة عن عدم رغبتها في ترك البشرية تعيش تحت تهديد حدوث هجوم نووي، والتزمت بإعلام الدول بأن الوقت قد حان لتوقيع معاهدة حظر استخدام الأسلحة النووية.

وقد أعلن المجلس أن التعليم له دور بالغ الأهمية في توفير المعارف والقيم والمهارات الضرورية لتطوير أفراد وأسر ومجتمعات محلية قادرة على الصمود، والتزم بوضع إطار لأنشطته في هذا المجال. واعترافاً بالصدمات العاطفية والنفسية العميقة الناجمة عن النزاعات والكوارث، قرر تعزيز سياساته وإجراءاته المتعلقة بالصحة العقلية والاحتياجات النفسية والاجتماعية.

واعترافاً بتزايد انتشار الأمراض وإمكانية تفشيها، قرر المجلس العمل بشكل أوثق مع المجتمعات المحلية والحكومات من أجل التأهب لمواجهة الأوبئة والجوائح على المستوى الوطني والاستجابة لها بشكل أفضل؛ وقد عقد العزم على مواصلة مساعدة أفراد العائلات المشتتة في العثور على بعضهم بعضاً في عالم تتزايد فيه الهجرة الجماعية ووسائل الاتصالات السريعة التغير؛ وكثف

جهوده لحماية الرعاية الصحية والمرضى والجرحى، وضمان الوصول الآمن إلى الأشخاص المحتاجين، وجعل الشارات مفهومة وتحظى بالاحترام في جميع أنحاء العالم كرموز للأمل والحماية والحياد، وتعزيز احترام القانون الدولي الإنساني.

ومن المقرر أن يُعقد الاجتماع المقبل للمجلس في المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين في عام 2019؛ وقد وُضعت الأسس في أنطاليا، من خلال المناقشات والقرارات، ومن خلال منتدى الصليب الأحمر والهلال الأحمر، وتبادل الأفكار حول مستقبل العمل الإنساني. وبالجمع بين الحداثين، فإن الرئيس على ثقة من أنه في غضون عامين، ومع جلوس الدول بجوارهم، سوف يبني المندوبون على ما أنجزوه بالفعل، وسيصبحون قادرين بشكل أفضل على أداء دورهم الفريد.

وشكر الرئيس المندوبين على عملهم الجاد في أثناء الاجتماع. وأوضح أنه يوجد الكثير مما يدعو إلى الفخر، وأكثر من ذلك بكثير ما يمكن تحقيقه. وللمضي قدماً، حث الجميع على العمل كي تحظى الحركة بثقة أكبر، وتصبح أكثر تنسيقاً وقوة.

قال الدكتور "كينيك" (رئيس جمعية الهلال الأحمر التركي)، نائب الرئيس، إنه يرغب في مشاركة فيديو قصير لأبرز ما جاء في الاجتماع الحالي.

تبع ذلك عرض فيديو قصير.

وأوضح الدكتور "كينيك" أن جمعياته الوطنية فخورة باستضافة الاجتماعات الدستورية للحركة، أكبر شبكة إنسانية في العالم، وشرفت بذلك الأمر. وكان هناك عدد غير مسبوق من المشاركين في الاجتماعات، وكان حضور ممثلين من العديد من الجمعيات الوطنية قيماً للغاية لجمعية الهلال الأحمر التركي، التي ستحتفل قريباً بالذكرى الـ 115 لتأسيسها. ومرة أخرى، نجحت الاجتماعات في توجيه رسالة قوية جداً وموحدة من أسرة الصليب الأحمر والهلال الأحمر، مدعومة بمبادئها وقيمتها الأساسية، مفادها أن الحركة يجب أن تكون أقوى للتصدي لجميع الصعوبات والأزمات التي تواجه الإنسانية في عصر يسوده التغيير السريع وعدم اليقين. ومن خلال المناقشات التي جرت في الجمعية العامة ومجلس المندوبين وفي الجلسات العامة، ومن خلال المحادثات الثنائية والمتعددة الأطراف، تمت صياغة استراتيجيات جديدة للتعامل مع الموضوعات البالغة الأهمية. وستوفر المناقشات المثمرة إطار العمل اللازم لوضع استراتيجيات للسنوات العشر المقبلة. وإذ أعرب الدكتور "كينيك" عن تقديره للعمل الذي قام به فريق القيادة السابق، هنا الزملاء المنتخبين حديثاً في مجلس إدارة الاتحاد الدولي. وأخيراً، وجه الشكر للعاملين والمتطوعين في جمعية الهلال الأحمر التركي الذين عملوا بدأب من أجل إنجاح الاجتماعات الدستورية.

البند 8 من جدول الأعمال: اختتام دورة المجلس

22- تاريخ ومكان انعقاد مجلس المندوبين القادم لعام 2019

قدم الرئيس القرار CD/17/R11 المعنون *قوة الإنسانية*، الذي يتضمن تاريخ انعقاد مجلس المندوبين لعام 2019 ومكانه.

اعتمد القرار CD/17/R11.

في الختام، وجه الرئيس الشكر لجميع الزملاء الذين قدموا المساعدة في أثناء الاجتماع، وتمنى للجميع عودة سالمة.

ووسط تصفيق الحضور، وُجّهت الدعوة لجميع المتطوعين للعودة إلى المنصة لتلقي الشكر من مجلس المندوبين.

رُفعت الجلسة في الساعة 05:00 مساءً